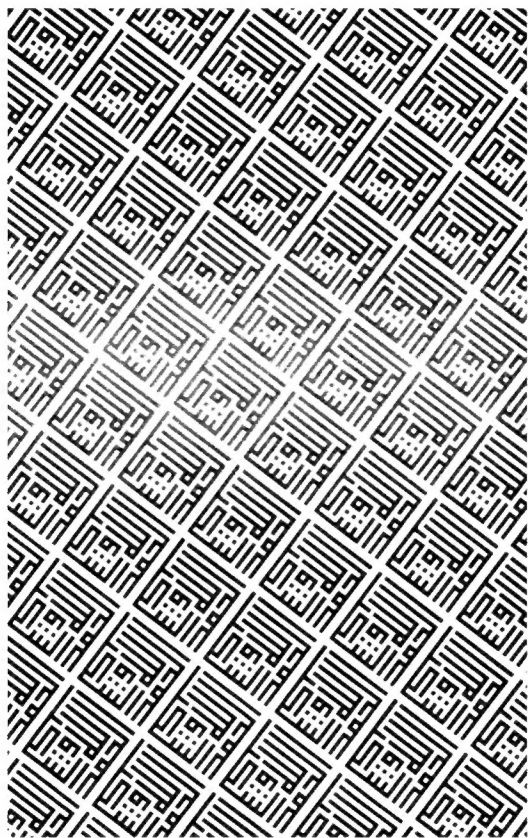
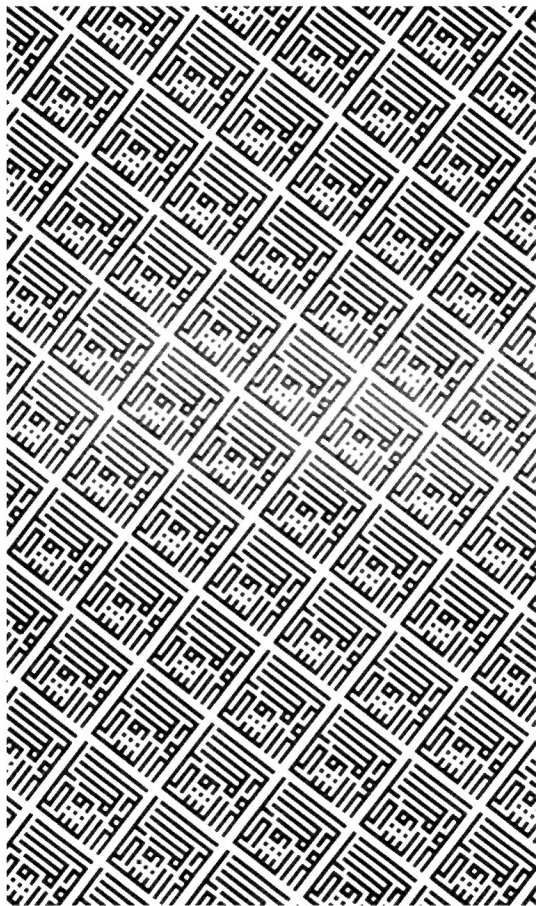




قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩١٦





مَجْمُوعَةُ القرارات والمنشورات

لا تنشر في هذه المجموعة إلا قرارات ومُنشورات  عامة
بالشؤون الحربية ومصادرها من السلطة العسكرية في 
في مجموعة خاصة باللغة الفرنسية .

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩١٨

فهرست

قرارات ومنشورات سنة

الفهرست التاريخي

التاريخ	الموضوع	الترتيب
١١ ديسمبر ١٩١٥	الباعة المريحة بيندرى طنطا والمحلة الكبرى . قرار مدير الغربية ٤	١١ » »
٢٧ » »	لائحة المستخدمين بمجلس مديرية الشرقية ... (ملحق) ١	٢٧ » »
٥ يناير ١٩١٦	محلات عمومية ببندر الزقازيق - تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات . قرار مدير الشرقية ٣	٥ يناير ١٩١٦
٦ » »	الباعة المريحة بيندرى بها . قرار مدير القليوبية ... ١٤	٦ » »
٨ » »	شروط الدخول في سلخانة القيوم . قرار مجلس القيوم البلدى المختلط ٦	٨ » »
٨ » »	قرار وزارة المعارف رقم ١٩٠٦ الشامل لللائحة امتحان القبول بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية الاميرية للبنين (ملحق) ١١	٨ » »
٩ » »	اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٥ المتعلق بتعديل نظام مدرسة المعلمات السنية . قرار وزير المعارف العمومية ١٦	٩ » »
	قرار وزارة المعارف رقم ١٩٠٩ بشأن إنشاء قسم بالمدرسة الأولى للمعلمات بيولاقي لإعداد معلمات لفترق بستان الأطفال (ملحق) ١٥	

التاريخ	الموضوع	الرقم
١٠ يناير ١٩١٦*	الملابس الخاصة بالخفلات الرسمية . ديوان كبير الأمناء	١
» » ١٢	المحلات العمومية بمدينة القاهرة . تعديل جدول الأخطاط الأوروبية . قرار محافظ مصر	١١
» » ١٢	المحلات العمومية بمدينة القاهرة . تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات . قرار محافظ مصر	١٣
» » ٢٠	طلب الرديف . قرار وزير الحربية	٧
» » ٢٠	مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن طلب الرديف	٨
» » ٢٠	وزارة الحربية اعتبار بعض البلاد الأجنبية مصابة بأمراض الفاكهة والاحتياطات التي تتخذ نحو الفاكهة التي ترد الى القطر المصري وتوضح إصابتها بهذه الأمراض . قرار وزير الزراعة	٩
» » ٢٥	الموظفون الذين يمكنهم أن ينوبوا عن مفتش صحة مدينة مصر في بلدية حلوان عند تغيبه . قرار وزير الداخلية	١٠
٧ فبراير	جعل ماهية شيخ خفر الحواتكة ثلاثة جنهات شهرية ابتداء من أول مارس . قرار مدير أسبوط	١٥
» » ١٣	نظافة الشوارع ببور سعيد . قرار محافظ القنال	٣٠
» » ١٥	منع تصدير لحم الحطب . قرار مجلس الوزراء	٢٨
» » ١٥	تعريف عربات الركوب بالأجرة بئندر المنصورة . قرار مدير الدقهلية	٢٩
» » ١٦	كتاب مرسل الى صاحب العظمة السلطانية من نقامة نائب الملك بخصوص التقود المصرية	٢١٥
» » ١٩	الإثارة في بعض جهات بقسم بولاق . قرار محافظ مصر	٥١

* تاريخ عدد "الوقائع المصرية" .

الرقم	الموضوع	التاريخ
	تعديل في الجدول الثاني الملحق بلائحة تعاطى صناعة الصيدلية	٢٢ فبراير ١٩١٦
٣٢	الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ . قرار وزير الداخلية	
٣٣	لائحة مصاريف الانتقال وبذل السفيرة . قرار مجلس الوزراء	» » ٢٩
	تعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الأخطاط واستبدال	» ٥ مارس
٤٩	بعض محاكم بأخرى . قرار وزير الحفانية	
٤٨	تأليف لجنة التجارة والصناعة . قرار مجلس الوزراء ...	» » ٨
	تعديل الاجراءات الواجب اتباعها في اثبات المخالفات	» » ١١
٥٢	المتعلقة بخفر جسور النيل . قرار وزير الداخلية ...	
	جعل ماهية وكيل شيخ خفر السويس جنبيين والخفير	» » ١١
٥٤	جنبا وسبعائة وخمسين مليا . قرار وزير الداخلية ...	
٧٤	تعديل لائحة السقاين بمدينة دمنهور . قرار مدير البحيرة	» » ١٢
	مذكرة مرفوعة الى مجلس الأوقاف الأعلى عن ميزانية	» » ١٤
٧٥	الأوقاف الخيرية	
	ترجمة مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء	» » ١٨
٥٥	بشأن الميزانية العمومية لسنة ١٩١٦	
	منع فتح أو نزاع أو ائتلاف فوهات الرش والحريق	» » ٢٥
٩٥	في الاسكندرية . قرار القومسيون البلدى	
	شحن وتفريغ البضائع على ساحل بحيرة المنزلة . قرار مدير	» » ٢٨
٩٨	الدقهلية	
	تفسير الفقرة الأولى من المادة السابعة من لائحة الاعانات	» » ٣٠
	التي تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس الثانوية	
٩٦	الحرة . منشور وزارة المعارف العمومية	
	الأقاليم المستثناءة من منع رى البرسيم المسقاوى . قرار	» ٢ أبريل
٩٩	وزير الاشغال العمومية رقم ٧	

التاريخ	الموضوع	الرقم
٣٠ أبريل ١٩١٦	إعادة محكمة خط كفر سليمان الى مقرها الأصلي . قرار وزيرالحقانية	٩٩
» » ٨	إنشاء مجلس التجارة الزراعية . قرار وزير الزراعة	١٠١
» » ٨	تعيين لجنة تقوم بإجراءات السحب لاستهلاك سندات	١٠١
» » ١٢	خط سكة حديد حلوان . قرار وزير المالية	١٤٨
» » ١٣	كسح المراحض ومشال الحاسة بمدينة المحلة الكبرى . قرار مدير الغربية	١٤٨
» » ١٣	كشف إيرادات ومصروفات الحكومة في المدة من أول أبريل سنة ١٩١٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩١٦ . تنبيه من وزارة المالية	١٠٠
» » ١٥	واقف عربات الركوب بالأجرة ببندر بلبيس . قرار مدير الشرقية	١٣٨
» » ١٥	مواقف عربات النقل والصندوق ببندر بلبيس . قرار مدير الشرقية	١٣٨
» » ١٧	إنشاء مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان عن طريق الشلال . قرار وزير الزراعة	١٣٩
» » ٢٠	مذكرة المستشار المالى عن ميزانية سنة ١٩١٦ المالية	١٠٢
—	المحلات العمومية في مدينة القاهرة (تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات . قرار محافظ مصر	١٤٦
٣٠ أبريل ١٩١٦	المحلات العمومية في مدينة القاهرة (تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات) . قرار محافظ مصر	١٤٧
أول مايو »	تعديل في دوائر اختصاص بعض عا كم الأخطاط واستبدال محكمة بأخرى . قرار وزير الحقانية	١٤٢

* تاريخ عدد "الوقائع المصرية".

التاريخ	الموضوع	الرقم
س		
أول مايو ١٩١٦	منع رى الأراضي الشراقي . قرار وزير الأشغال العمومية	١٤٣
» » »	جعل ماهيات الخفراء النظامين بناحية ادكو مائى قرش لكل من الخفراء السودانين ومائة وأربعين قرشا لكل من خفراء الأهالى . قرار مدير البحيرة	١٤٤
٣ » »	جعل ماهية شيخ خفر بندر ملوى ثلاثة جنهيات شهريا . قرار وزير الداخلية	١٤١
٧ » »	تعديل لائحة القباية والكيالين العموميين . قرار وزير الداخلية	١٤٥
٨ » »	تعديل تعريفه عربات الركوب بالأجرة بمدينة السويس . قرار محافظ السويس	١٥٠
٢١ » »	تعديل دوائر الاختصاص الادارية بمديرية الدقهلية . قرار وزير الداخلية	١٤٨
٢٥ » »	استبدال محكمة خط بأخرى . قرار وزير الحاقانية	١٤٩
٢٩ » »	اختصاصات مفتشى وزارة الزراعة وكلاء مفتشيها ومعاونيها . قرار وزير الزراعة	١٥٢
أول يونيه	تعديل المادة ٦ من لائحة الجبانات الاسلامية . قرار القومسيون البلدى بالاسكندرية	١٥٣
٤ » »	سريان لائحة الباعة السريجة على بندر الأقصر . قرار مديرية قنا	١٥٤
٧ » »	تعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى في فصل زراعة القطن في سنة ١٩١٧ . قرار وزير الزراعة	١٥٥
٢٠ » »	اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بانشاء المدارس الأولية الراقية للبنين . قرار وزير المعارف	١٥٦
	العمومية رقم ١٩٣٣	

التاريخ	الموضوع	الرقم
٢٠ يونيو ١٩١٦	اللائحة التنفيذية لقانون نمر ١٤ لسنة ١٩١٦ المتعلق بإنشاء المدارس الأولية الرقابة للبنات . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٣٤ ١٥٩	
٢١ » »	تعديل قرار محافظ الاسكندرية بشأن الباعة السريحة المؤرخ ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ . قرار محافظ الاسكندرية ١٦٢	
٢٩ » »	مواقف الحجارة بناحية القناطر الخيرية . قرار مدير القلوبية ١٦٣	
٣٠ » »	انتقال محكمة دمنهور الجزئية الى جهة العطف لنظر قضايا مأموريها القضائية . قرار وزير الحفانية ١٦٣	
٣٠ » »	تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي دمنهور ورشيد الجزئيتين . قرار وزير الحفانية ١٦٤	
١١ يولييه	جعل ماهيات الخفر بندر أسبوط والحجاء جنبها ومائة ملم بدلا من جنبه ومائتي ملم شهر يا اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩١٦ . قرار وزير الداخلية ١٦٥	
٢٥ » »	الموافقة بصفة مؤقتة على اللائحة العمومية لبورصات البضائع ذات الأجل . مرسوم ١٦٥	
٢٥ » »	اللائحة العمومية لبورصة البضائع الآجلة ١٦٦	
٢٧ » »	تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي دمنهور ورشيد الجزئيتين الشرعيتين . قرار وزير الحفانية ١٨٣	
٢٩ » »	تعديل مقدار المصروفات المدرسية بمدرسة الطب ومدرسة الصيدلية ومدرسة الهندسة السلطانية ومدرسة الفنون والصنائع والمدارس الثانوية . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٤٢ ١٨٣	
٢٩ » »	الحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٤٦ ١٨٥	

الترتيب	الموضوع	التاريخ
		سنة
١٨٧	المحال المجانية بالمدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية . قرار وزير المعارف رقم ١٩٤٧	٢٩ يولييه ١٩١٦
	تعديل المواد ٣٩ و ٤٤ و ٥١ و ٥٥ و ٥٩ من منهاج التعليم بمدرسة الطب وهذه المواد تتعلق بالحق المختول للطلبة في التقدم للامتحانات . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٤١	٢٩ » »
١٩٠	إضافة بعض بلاد الى جدول المدن والبلاد السارى عليها القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقتقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فيما يختص بالتنوع المدلول عليه بحرف "ب" . قرار وزير الداخلية ...	٥ أغسطس »
١٩٥	خطة الدراسة المؤقتة بالمدارس الأولية للبنين (مكتاب البنين) . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥١	١٥ » »
١٩٦	خطة الدراسة المؤقتة بالمدارس الأولية للبنات (مكتاب البنات) . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥٢	١٥ » »
١٩٧	خطة الدراسة المؤقتة لمدارس المعلمات الأولية . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥٣	١٥ » »
١٩٩	إنشاء دراسة اضافية على سبيل التجربة بمدرسة المعلمات الأولية ببولاق . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥٤	١٥ » »
٢٠١	تعلية مبالغ على المصاريف الدراسية لبعض طلبة مدرسة الحقوق السلطانية . قرار وزير الحفانية	٢١ » »
٢٠٣	منع إدخال فاكهة الخوخ في القطر المصرى إلا بترخيص من وزارة الزراعة . قرار وزير الزراعة	٢٦ » »
٢٠٤	أمر كريم بشأن الحج في سنة ١٣٣٤ هجرية	٣٠ » »
٢٠٥	تعديل قرار محافظ الاسكندرية الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ بشأن الباعة السريحة . قرار محافظ الاسكندرية	٢ سبتمبر »

التاريخ	الموضوع	الرقم
٣ سبتمبر ١٩١٦	تعيين وسائل إعدام لوز القطن . قرار وزير الزراعة ...	٢٠٦
» » ٧	تعديل المصروفات المدرسية بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة .	
» » ٧	قرار وزير الزراعة رقم ٧٦ دراسة	٢٠٦
» » ١٢	إعادة منع تصدير القمح والذرة الشامية . قرار مجلس الوزراء	٢٠٧
» » ١٩	تحديد تعريف عوائد الذببح في البلديات والمجالس المحلية .	٢١٠
» » ٢٣	قرار وزير الداخلية	٢١١
» » ١ أكتوبر	إضافة بعض بلاد الى جدول المدن والبلاد السارى عليها القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف "ب" . قرار وزير الداخلية ...	٢١٢
» » ٤	تحديد آخريعداد لزراع وجمع واعدام لوز القطن في مديريات الوجه القبلى . قرار وزير الزراعة	٢١٣
» » ١٤	منع تصدير القمح والذرة الشامية والذرة المويحاء وجميع المحصولات الغذائية والمصنوعة والناجمة من هذه الأصناف ما عدا النخالة . قرار مجلس الوزراء ...	٢١٦
» » ١٥	دائرة الاختصاص الادارية لمحافظة السويس — تعيين حدود قسم القصر . قرار وزير الداخلية	٢١٧
» » ١٨	ضم بعض نواح لنطاق سبخانة قويسنا . قرار مدير المنوفية	٢٣٠
» » ١٩	اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بتعديل نظام مدرسة الهندسة السلطانية . قرار وزير المعارف رقم ١٩٥٧	٢١٨

التاريخ	الموضوع	الترقيم
١٦ أكتوبر ١٩١٦	تحديد تعريفه عوائد الذبيح في مجلس الجيزة المحلى . قرار	٢٢٧
» » ١٨	وزير الداخلية	٢٢٧
» » ١٨	تحديد سعر الليرة الستلينة وقطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني . قرار وزير المالية	٢٢٧
» » ١٨	تحديد عيار ووزن نقود النيكل والبرونز . قرار وزير المالية	٢٢٨
» » ١٨	ضم بلاد لنطاق سلطنة طره . قرار محافظ مصر	٢٢٩
» » ٢١	الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم "أسبديوتس أوندم" . قرار وزير الزراعة	٢٣٠
» » ٢٤	احتياطات ضد الالتهاب الزئوى المعدى بمدينة مصر . قرار وزير الزراعة	٢٣٣
» » ٢٤	تعديل لائحة القباينة واليكالين العموميين . قرار وزير الداخلية	٢٣٤
أول نوفمبر »	تقرير رسم إجازة على بعض المحلات العمومية بالاسكندرية . قرار القومسيون البلدى	٢٣٥
» » ٤	إعادة إدراج أصناف الفلال والدقيق والخبز الى جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية . قرار وزير الداخلية	٢٣٧
» » ٦	تعديل القرار الخاص بالاجراءات التي تتبع في شأن مخالفات قانون الترع والجسور . قرار وزير الداخلية	٢٣٨
» » ٨	لائحة الخدامين . قرار وزير الداخلية	٢٣٩
» » ١١	تقييد تصدير البيض . قرار مجلس الوزراء	٢٤٠
» » ١١	أجور المعالجة في مستشفيات المجاذيب	٢٤٢
» » ١٤	ضم بعض نواح لنطاق سلطنة جى مزار . قرار مدير المنيا	٢٤٣

التاريخ	الموضوع	الرقم
١٥ نوفمبر ١٩١٦	لائحة الخدامين بمحافظة مصر . قرار محافظ مصر ...	٢٤٣
» » ١٥	الإثارة بناحية بوش بمركز بنى سويف . قرار مدير بنى سويف	٢٤٤
» » ١٨	تدليل دوائر الاختصاص الادارى بمحافظة مصر ومديرية	
٢٤٤	القليوبية . قرار وزير الداخلية ...	٢٤٤
» » ٢٠	تحديد موعد التعداد . قرار وزير المالية ...	٢٤٥
» » ٢٠	تعيين عمال التعداد وتحديد واجباتهم . قرار وزير المالية	٢٤٥
» » ٢١	تسديد الأخطا بالمختصة لبيوت العاهرات ببندر	
٢٤٧	كفر الزيات . قرار مدير الغربية ...	٢٤٧
» » ٢٩	وجوب حصول البوايين على شهادة تحقيق الشخصية .	
٢٤٦	قرار محافظ مصر ...	٢٤٦
٣ ديسمبر	إيقاف مفعول قرار إعادة إدراج أصناف الغلال والدقيق	
٢٤٨	والخيز الى جدول التسعيرة . قرار وزير الداخلية ...	٢٤٨
» » ٦	الواجبات المختصة بتعداد سكان القطر المصرى . قرار	
٢٤٨	وزير المالية ...	٢٤٨
» » ١٠	منع تصدير الأرز والعدس والفول والمحصولات الغذائية	
٢٥٠	التي يمكن صتمها منها . قرار مجلس الوزراء ...	٢٥٠
» » ١٠	سريان لائحة الجارة على ناحية المتانية والقة الغربية التابعة	
	لمركز العياط بمديرية الجسيمة . المواقف والترفة .	
٢٥١	قرار مدير الجسيمة ...	٢٥١
» » ٢٦	تصدير الأرز الذى يمر بطريق البلاد المصرية . قرار مجلس	
٢٥٣	الوزراء ...	٢٥٣

الفهرست الهجائية

تاريخ	الموضوع
(حرف الألف)	
	اختصاص إدارى (دوائر) :
٢٤٤	١٨ نوفمبر — تعديل دوائره بمحافظة مصر ومديرية القليوبية، قرار وزير الداخلية
١٤٨	٢١ مايو — تعديل دوائره بمديرية الدقهلية . قرار وزير الداخلية
٢١٧	٤ أكتوبر — تعيين حدود قسم القصير بمحافظة السويس . قرار وزير الداخلية
	اختصاص قضائى (دوائر) — راجع : محاكم .
	إدكو — راجع : خفراء .
	أرز — راجع : تموين .
٢٥٢	٢٦ ديسمبر — تصدير ما يمر منه بطريق البلاد المصرية . قرار مجلس الوزراء
	امكندرية — راجع : باعة سريعة، جبانات، فوهات الرش والحريق، محلات عمومية .
	أمبيوط — راجع : خفراء .
	أقصر (الـ) — راجع : باعة سريعة .
	التهاب رئوى معد — راجع : صحة بيطرية .
	أمراض ضارة بالقواكه — راجع : زراعة .

الرقم	التاريخ	الموضوع
		إشارة :
٥١	١٩ فبراير	— بعض جهات بقسم بولاق . قرار محافظ مصر
		— ناحية بوش بمركز بنى سويف . قرار مدير
٢٤٤	١٥ نوفمبر	بنى سويف (حرف الباء)
		بأعة مريجة :
		— تعديل قرار محافظ الاسكندرية المؤرخ
١٦٢	٢١ يونيه	١٩ يونيه سنة ١٩١٥ . قرار محافظ الاسكندرية
		— تعديل قرار محافظ الاسكندرية المؤرخ
٢٠٥	٢ سبتمبر	١٩ يونيه سنة ١٩١٥ . قرار محافظ الاسكندرية
١٥٤	٤ يونيه	— تنفيذ اللائحة ببندر الأقصر . قرار مدير قنصا
١٤	٥ يناير	— تنفيذ اللائحة ببندر بنها . قرار مدير القليوبية
٤	١١ ديسمبر ١٩١٥	— تنفيذ اللائحة ببندر طنطا . قرار مدير الغربية
٤	» » ١١	— تنفيذ اللائحة ببندر المحلة الكبرى . قرار مدير الغربية
		بحيرة المنزلة — شحن البضائع وتفريغها على ساحل بحيرة
٩٨	٢٨ مارس	المنزلة . قرار مدير الدقهلية .. بدل السفرية — راجع : مستخدمو الحكومة .
		برتقال — راجع : زراعة .
		برسيم مسقاوى — راجع : رى .
		بلييس — راجع : عربات .
		بنها — راجع : بأعة مريجة .
		بنى مزار — راجع : سلخانات .

الرقم	التاريخ	الموضوع
		بور سعيد — راجع : نظافة الشوارع .
		بورصات البضائع ذات الأجل :
١٦٥	٢٥ يوليه	— الموافقة على لائحتها العمومية . مرسوم ...
١٦٦	—	— لائحتها العمومية ...
		بوابون — راجع : خدامون .
		بوش — راجع : إثارة .
		بولاق — راجع : إثارة .
		بيض — راجع : تموين .
٢٤٧	٢١ نوفمبر	بيوت العاهرات — تعديل الأخطاط المخصصة لها
		بندر كفر الزيات ، قرار مدير الغربية ...
		(حرف التاء)
		تجارة زراعية — راجع : مجلس التجارة .
		تجارة وصناعة (لجنة الـ - والـ -) — تأليفها . قرار
٤٨	٨ مارس	مجلس الوزراء ...
		ترع وجسور — تعديل القرار الخاص بالاجراءات التي
		تتبع في شان مخالفات قانون الترع والجسور . قرار
٢٣٨	٦ نوفمبر	وزير الداخلية ...
		تسعير جبرى — راجع : تموين .
		تعداد الأتفس :
٢٤٥	» ٢٠	— تحديد مواعيد . قرار وزير المالية ...
٢٤٥	» ٢٠	— تعيين عماله وتحديد واجباتهم . قرار وزير المالية
		— واجبات مختصة بتعداد القطر المصرى . قرار
٢٤٨	٦ ديسمبر	وزير المالية ...

الموضوع	التاريخ	الترتيب
تعليم أولى راق - راجع : مدارس . تعليم ثانوى حر - إطاعة . راجع : مدارس . تموين :		
— أرز . منع تصديره . قرار مجلس الوزراء ...	١٠ ديسمبر	٢٥٠
— أرز ماز بطريق البلاد المصرية . تصديره . قرار مجلس الوزراء ...	٢٦ »	٢٥٣
— بيض . تقييد تصديره . قرار مجلس الوزراء ...	١١ نوفمبر	٢٤٠
— تسعير جبرى . إعادة إدراج أصناف الفلال والدقيق والخبز الى جدولها . قرار وزير الداخلية	٤ »	٢٣٧
— تسعير جبرى . إيقاف مفعول قرار إعادة إدراج أصناف الفلال والدقيق والخبز الى جدول التسعير الجبرى . قرار وزير الداخلية ...	٣ ديسمبر	٢٤٨
— ذرة شامية . إعادة منع تصدير الذرة الشامية والقمح . قرار مجلس الوزراء ...	١٢ سبتمبر	٢١٠
— عدس . منع تصديره . قرار مجلس الوزراء ...	١٠ ديسمبر	٢٥٠
— فحم الحطب . منع تصديره . قرار مجلس الوزراء	١٥ فبراير	٢٨
— فول . منع تصديره . قرار مجلس الوزراء ...	١٠ ديسمبر	٢٥٠
— قمح . إعادة منع تصديره . قرار مجلس الوزراء ...	١٢ سبتمبر	٢١٠
— قمح وذرة شامية وذرة عويماء وجميع المحصولات الغذائية المصنوعة والناجمة من هذه الأصناف ما عدا النخالة . قرار مجلس الوزراء ...	أول أكتوبر	٢١٦
— محاصيل غذائية ناتجة من الأرز والعدس والفول . منع تصديرها . قرار مجلس الوزراء ...	١٠ ديسمبر	٢٥٠

التاريخ	الموضوع
	(حرف الجيم)
١٥٣ أول يونيه	جبانات اسلامية - تعديل المادة ٦ من لائحتهج بالاسكندرية . قرار القومسيون البلدى جسور - راجع : ترع وجسور . جسور النيل - تعديل الاجراءات الواجب اتباعها فى إثبات المخالفات المتعلقة بنقورها . قرار وزير الداخلية
٥٢ ١١ مارس	جلود (واردة من السودان) - راجع : مراقبة بيطرية . جيزة (مجلس محل الـ) - راجع : عوائد الذبيح .
	(حرف الحاء)
٢٠٤ ٣٠ أغسطس	حاجيات أولية - راجع : تموين . حج - أمر كريم بشأن الحج فى سنة ١٣٣٤ هجرية حريق - راجع : فوهات الرش والحريق . حشرات الفواكه - راجع : زراعة . حفلات رسمية - الملابس الخاصة بها . قرار ديوان كبير الأمناء
١ ١٠ يناير	حلوان : - سكة حديد . راجع : سكة حديد . - مجلس بلدى . مفتش الصحة . راجع : مجالس بلدية .

التاريخ	الموضوع
	حمارة:
١٠ ديسمبر ٢٥١	— مريان لانتحتها وتعيين المواقف والتعرفة بناحية المتانية والركة الغربية التابطين لمركز العياط بمديرية الجيزة . قرار مدير الجيزة
٢٩ يونيو ١٦٣	— المواقف بناحية القناطر الخيرية . قرار مدير القليوبية حيوانات (واردة من السودان) — راجع: مراقبة بيطرية
	(حرف الخاء)
	خبز — راجع: تموين .
	خدامون:
٨ نوفمبر ٢٣٩	— اللائحة . قرار وزير الداخلية
١٥ » ٢٤٣	— تنفيذ لائحتهم بحافظة مصر . قرار محافظ مصر
٢٩ » ٢٤٦	— وجوب حصول البوايين بمدينة مصر على شهادة تحقيق الشخصية . قرار محافظ مصر
	خفراء:
٧ فبراير ١٤	— جعل ماهية شيخ خفر الحواتكة ثلاثة جنهات شهريا . قرار مدير أسيوط
٣ مايو ١٤١	— جعل ماهية شيخ خفر ملوى ثلاثة جنهات شهريا . قرار وزير الداخلية
١١ مارس ٥٤	— جعل ماهية وكيل شيخ خفر السويس جنهتين وانخفير جنهيا وسبعائة وخمسين مليا شهريا . قرار وزير الداخلية

الموضوع	التاريخ	الترتيب
خفراء (تابع) :		
- جعل ماهياتهم بناحية اذكو مائتي قرش لكل من الخفراء السودانيين النظاميين ومائة وأربعين قرشا لكل من خفراء الأهالي النظاميين. قرار مدير البحيرة	أول مايو ١٤٤	
- جعل ماهياتهم ببندر أسبوط جنينا ومائة مليم شهريا بدلا من جنيهه ومائتي مليم اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩١٦ . قرار وزير الداخلية	١١ يولييه ١٦٥	
خوخ - راجع : زراعة .		
(حرف الذال)		
دراسة (خطة ال . -) - راجع : مدارس .		
دقهلية (مديرية ال . -) - راجع : اختصاص ادارى .		
دقيق - راجع : تموين .		
دمهور - راجع : سقاين . عاكم أهلية .		
(حرف الذال)		
ذبيح - راجع : عوائد الذبيح .		
ذرة - راجع : تموين		
(حرف الراء)		
رديف :		
- طلبه . قرار وزير الحربية	٢٠ يناير ٧	
- مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء بطلبه .		
وزارة الحربية	٢٠ » ٨	
رسم لاجازة - راجع : محلات عمومية .		

رقم	التاريخ	الموضوع
		<p>رش — راجع : فوهات الرش والحريق .</p> <p>رشيد — راجع : محاكم أهلية . محاكم شرعية .</p> <p>رقعة الغربية (أحبة الـ) — راجع : حمارة .</p> <p>رى :</p> <p>— الأقاليم المستثناة من منع رى البرسيم المسقاوى .</p> <p>قرار وزير الأشغال العمومية ١٢ أبريل ٩٩</p> <p>— منع رى الشراق . قرار وزير الأشغال العمومية</p> <p>أول مايو ١٤٣</p> <p>(حرف الزاى)</p> <p>زراعة :</p> <p>فوائده :</p> <p>— احتياطات ضد الفواكه التى ترد الى القطر</p> <p>٢٠ يناير ٩ مصابة بآفات الفواكه . قرار وزير الزراعة ...</p> <p>— اعتبار بعض البلاد الأجنبية مصابة بأمراض</p> <p>٢٠ يناير ٩ الفواكه . قرار وزير الزراعة ٢٠ يناير ٩</p> <p>— الحشرة القشرية التى تصيب البرتقال المعروفة</p> <p>٢١ أكتوبر ٢٣ باسم "اسيديونس أوندم" . قرار وزير الزراعة</p> <p>— منع إدخال الخوخ فى القطر المصرى إلا بترخيص</p> <p>٢٦ أغسطس ٢٠٣ من وزارة الزراعة . قرار وزير الزراعة ...</p> <p>مدرسة الزراعة . راجع : مدارس .</p> <p>وزارة الزراعة . اختصاصات مفتشيها وكلاء مفتشيها</p> <p>٢٩ مايو ١٥٢ ومعاونيها . قرار وزير الزراعة ٢٩ مايو ١٥٢</p> <p>زقازيق — راجع : محلات عمومية .</p>

التاريخ	الموضوع
<p>(حرف السين)</p> <p>٧٤ ١٢ مارس سقاؤون - تعديل لائحتهم بمدينة دمنهور. قرار مدير البحيرة</p> <p>١٠١ ١٨ أبريل سكة حديد حلوان - تعيين لجنة تقوم بإجراءات السحب لاستهلاك سنداتها . قرار وزير المالية...</p> <p>سلخانات - راجع : عوائد الذبيح .</p> <p>شروط الدخول في سلخانة الفيوم . قرار المجلس البلدى المختلط</p> <p>٦ يناير - ضم بعض نواح لنطاق سلخانة بنى مزار . قرار مدير المنيا</p> <p>٢٤٣ ١٤ نوفمبر - ضم بعض نواح لنطاق سلخانة قويسنا . قرار مدير المنوفية</p> <p>٢٣٠ ١٤ أكتوبر - ضم بلاد لنطاق سلخانة طره . قرار محافظ مصر</p> <p>٢٢٩ ١٨ » سويس - راجع : اختصاص ادارى . خفراء . عربات .</p>	
<p>(حرف الشين)</p> <p>شبرا الخيمة - راجع : محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة .</p> <p>شراقى - راجع : رى .</p> <p>شيخ خفر - راجع : خفراء .</p>	

الرقم	التاريخ	الموضوع
		(حرف الصاد)
		صحة :
		— بيطرية . احتياطات ضدّ الالتهاب الرئوى
٢٣٣	٢٤ أكتوبر	المعدى بمدينة مصر . قرار وزير الزراعة ...
		— (مصلحة الـ) . راجع : صيدلية .
		صناعة — راجع : تجارة وصناعة .
		صيدلية — تعديل فى الجدول الثانى الملحق بلائحة تعاطى
		صناعاتها الصادرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ . قرار
٣٢	٢٢ فبراير	وزير الداخلية
		(حرف الطاء)
		طب — راجع : مدارس .
		طهره — راجع : سلخانات .
		طنطا — راجع : ياعة سريجة .
		(حرف العين)
		عاهرات — راجع : بيوت العاهرات .
		عديس — راجع : تموين .
		عربات الركوب بالأجرة :
		— التمريفة . تعديلها بمدينة السويس . قرار محافظ
١٥٠	٨ مايو	السويس
		— التمريفة ببندر المنصورة . قرار مدير الدقهلية ...
٢٩	١٥ فبراير	المواقف ببندر بلبيس . قرار مدير الشرقية ...
١٣٨	١٥ أبريل	

الرقم	التاريخ	الموضوع
١٣٨	١٥ أبريل	عربات النقل والصندوق — المواقف بيندر بليس . قرار مدير الشرقية عطف (مأمورية الـ القضائية) — راجع : محاكم أهلية . عملة — راجع : نقود . عوائد الذبيح : — تحديد تصرفاتها في البلديات والمجالس المحلية .
٢١١	١٩ سبتمبر	قرار وزير الداخلية — تحديد التعريف في مجلس اللجنة المحلي . قرار وزير
٢٢٧	١٦ أكتوبر	الداخلية (حرف الغين) غلال — راجع : تموين . (حرف الفاء) لحم الحطب — راجع : تموين . فواكه — راجع : زراعة . فول — راجع : تموين . فوهات الرش والحريق — منع فتحها أو زرعها أو إتلافها بالاسكندرية . قرار القومسيون البلدى فيوم (الـ) — راجع : سلعانات .
٩٥	٢٥ مارس	

التاريخ		الموضوع
(حرف القاف)		
قاهرة :		
- (محافظة الـ) . - راجع : اختصاص إدارى .		
- (مدينة الـ) . - راجع : محلات عمومية .		
قبانية وكبالون عموميون :		
١٤٥	٧ مايو	- تعديل لأشعثهم . قرار وزير الداخلية
٢٣٤	٢٤ أكتوبر	- تعديل لأشعثهم . قرار وزير الداخلية
قصير (حدود قسم الـ) - راجع : اختصاص إدارى .		
قطن :		
- تحديد آخر موعد لترح وجمع وإعدام لوزة		
٢١٣	٢٦ سبتمبر	في مديريات الوجه القبلى . قرار وزير الزراعة
- تعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه		
البحرى في فصل زراعته في سنة ١٩١٧ . قرار		
١٥٥	٧ يونيو	وزير الزراعة
٢٠٦	٣ سبتمبر	- تعيين وسائل إعدام لوزة . قرار وزير الزراعة ...
قليوبية (مديرية الـ) - راجع : اختصاص إدارى .		
قمح - راجع : تموين .		
قناطر خيرية - راجع : حمارة .		
قويسنا - راجع : سلخانات .		

التاريخ	الموضوع
	(حرف الكاف)
١٤٨	<p>كفر الزيات (بندر) — راجع : بيوت العاهرات . كأسه — مشالها بمدينة المحلة الكبرى . قرار مدير الغربية يكالون عموميون — راجع : قبانية ويكالون عموميون .</p>
	(حرف اللام)
	<p>لوز القطن — راجع : قطن . اليره (اليره السترينية وقطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني) — راجع : نقود .</p>
	(حرف الميم)
	<p>متانيه (ناحية الـ) — راجع : حمارة . مجاذيب — راجع : مستشفيات المجاذيب . مجالس المديريات :</p>
	<p>— مجلس مديرية الشرقية . لائحة المستخدمين المصدق عليها بقرار وزير الداخلية في ٤ يناير</p>
١١ ديسمبر ١٩١٥	<p>سنة ١٩١٦ مجالس بلدية — راجع : حوائد الذبيح .</p>
	<p>— بلدية «لوان» . الموظفون الذين يمكن إنابتهم عن مفتش صحة مدينة مصر في عضويتها عند تعيينه . قرار وزير الداخلية ١٠ يناير ٢٥</p>

التاريخ	الموضوع
١٠١	٨ أبريل مجالس محلية — راجع : عوائد الذبيح . مجلس التجارة الزراعية — إنشائه . قرار وزير الزراعة محاكم أهلية : محاكم الأخطاط :
١٤٢	أول مايو — استبدال محكمة خط أشروبة بمحكمة خط البهنسا مركز بني مزار ومحاكمة خط الحريرات الغربية بمحكمة خط المنشأة مركز برجنا ومحكمة خط شندويل بمحكمة خط جزيرة شندويل مركز سوهاج ، قرار وزير الحفانية
١٤٩	٢٥ مايو — استبدال محكمة خط ديرمواص بمحكمة خط بناحية ثانوف مركز ديروط . قرار وزير الحفانية
٩٩	٣ أبريل — إعادة محكمة خط كفر سليمان الى مقرها الأصل ، قرار وزير الحفانية
٤٩	١٥ مارس — تعديل في دوائر اختصاص محكمة خط أشمون ومحكمة خط بوهة شطانوف ومحكمة خط الجديدة ومحكمة خط الزقازيق ومحكمة خط تل مفتاح ومحكمة خط ههيا ومحكمة خط دشنا ومحكمة خط الرئيسية واستبدال محكمة خط ننا بمحكمة خط بناحية الشوبك مركز بيا . قرار وزير الحفانية

تاريخ	الموضوع
	محاكم أهلية (تابع) :
	محاكم الأخطاط (تابع) :
١٤٢	أول مايو - تعديل في دوائر اختصاص محكمتي خط كشوش والباجور مركز منوف . قرار وزير الحفانية
	محاكم جرشية :
	- انتقال محكمة دمنهور الجزئية إلى جهة العطف لنظر قضاياها وأموريتها القضائية . قرار وزير
١٦٤	٣٠ يونيو الحفانية
	- تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي دمنهور
١٦٤	» ٣٠ ورشيد الجزئيتين . قرار وزير الحفانية ...
	محاكم شرعية - تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي
١٨٣	٢٧ يوليو دمنهور ورشيد الجزئيتين . قرار وزير الحفانية ...
	محصولات غذائية - راجع : تموين .
	محلات عمومية :
	- تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن
٣	٢٧ ديسمبر ٩١٥ العائلات ببندر الزقازيق . قرار مدير الشرقية ...
	- تعديل جدول الأخطاط الأوروبية بمدينة
١١	١٢ يناير القاهرة . قرار محافظ مصر
	- تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن
١٣	» ١٢ العائلات بمدينة القاهرة . قرار محافظ مصر ...
	- تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن
١٤٦	٣٠ أبريل العائلات بمدينة القاهرة . قرار محافظ مصر ...

التاريخ	الموضوع
	محلات عمومية (تابع) :
١٤٧ ٣٠ أبريل	- تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات بمدينة القاهرة. قرار محافظ مصر...
٢٣٥ أول نوفمبر	- تقرير رسم إجازة على بعضها في الاسكندرية . قرار قومسيون بلدى الاسكندرية
	محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة :
١٩٥ ٥ أغسطس	- إضافة بعض بلاد الى جدول المدن والبلاد السارى عليها القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٤ فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف "ب" . قرار وزير الداخلية
٢١٢ ٢٣ سبتمبر	- إضافة بعض بلاد الى جدول المدن والبلاد السارى عليها القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف "ب" . قرار وزير الداخلية
	محلة الكبرى (بندر الـ) - راجع : باعة مريضة . كثاسة . مراحيض .
	مدارس :
١٩٦ ١٥ أغسطس	- مدارس أولية للبنين . خطة الدراسة المؤقتة بها . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥١
١٩٧ ١٥ »	- مدارس أولية للبنات . خطة الدراسة المؤقتة بها . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥٢
١٥٦ ٢٠ يونيو	- مدارس أولية راقية للبنين . اللائحة التنفيذية لها . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٣٣

الموضوع	التاريخ	الرقم
مدارس (تابع) :		
— مدارس أولية راقية للبنات . اللائحة التنفيذية لها .		
قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٣٤ ...	٢٠ يونيو	١٥٩
— مدارس ثانوية . المجال المجانية بها . قرار وزير		
المعارف العمومية رقم ١٩٤٦ ...	٢٩ يوليو	١٨٥
— مدارس ثانوية أميرية . لائحة امتحان القبول		
بفرقة السنة الأولى . قرار وزير المعارف		
رقم ١٩٠٦ ...	{ ٨ يناير سنة ١٩١٦ }	{ ١١
— مدارس ثانوية حرة . الإعانة التي تمنحها وزارة		
المعارف العمومية لها . نصير الفقرة الأولى من		
المادة السابعة من لائحته . قرار وزير المعارف		
العمومية ...	٣٠ مارس	٩٦
— مدرسة الحقوق السلطانية . زيادة المصاريف		
الدراسية بالنسبة لبعض طلبتها . قرار وزير الحفانية	٢١ أغسطس	٢٠٣
— مدرسة الزراعة العليا بالجيزة . المجال المجانية بها .		
قرار وزير الزراعة رقم ٧٧ ...	٧ سبتمبر	٢٠٧
— مدرسة الزراعة العليا بالجيزة . تعديل المصروفات		
المدرسية بها . قرار وزير الزراعة رقم ٧٦ ...	٧ »	٢٠٦
— مدرسة الطب . تعديل المواد ٣٩ و ٤٤ و ٥١		
و ٥٥ و ٥٩ من منهاج التعليم المتعلقة بالحق		
المختول للطلبة في التقدم للامتحانات . قرار وزير		
المعارف العمومية رقم ١٩٤١ ...	٢٩ يوليو	١٩٠

رقم	التاريخ	الموضوع
مدارس (تابع) :		
		— مدارس عالية تابعة لوزارة المعارف العمومية .
		المجال المجانية بها . قرار وزير المعارف العمومية
١٨٧	٢٩ يولييه	رقم ١٩٤٧
		— مدرسة المعلمات الأولية ببولاق — إنشاء دراسة
		إضافية على سبيل التجربة بها . قرار وزير
٢٠١	١٥ أغسطس	المعارف العمومية رقم ١٩٥٤
		— مدرسة المعلمات الأولية ببولاق . إنشاء قسم
		لإعداد معلمات ، لفرق بستان الأطفال . قرار
١٥	يناير ١٩١٦ (معلق ١٥)	وزير المعارف رقم ١٩٠٩
		— مدرسة المعلمات الأولية . خطة الدراسة المؤقتة
١٩٩	١٥ أغسطس	بها . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥٣
		— مدرسة المعلمات السنية . اللائحة التنفيذية للقانون
		نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٥ المتعلق بتعديل نظامها .
١٦	٨ يناير	قرار وزير المعارف العمومية
		— مدرسة الهندسة السلطانية . اللائحة التنفيذية
		للقانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بتعديل
٢١٨	١٥ أكتوبر	نظامها . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٩٥٧
		— المصروفات المدرسية بمدرسة الطب ومدرسة
		الصيدية ومدرسة الهندسة السلطانية ومدرسة
		الفنون والصنائع والمدارس الثانوية الأميرية .
		تعديل مقدارها . قرار وزير المعارف العمومية
١٨٣	٢٩ يولييه	رقم ١٩٤٢

الموضوع	التاريخ	الرقم
مراحيض — كسحها بمدينة المحلة الكبرى . قرار مدير الغربية... ..	١٢ أبريل	١٤٨
مراقبة بيطرية — على الحيوانات والجلود الواردة من السودان عن طريق الشلال . إنشاؤها . قرار وزير الزراعة... ..	» ١٧	١٣٩
مستخدمو الحكومة — لائحة مصاريق الانتقال وبدل السفرية . قرار مجلس الوزراء... ..	٢٩ فبراير	٣٣
مستشفيات المجاذيب — تعديل القرار المختص بتقرير أجور المعالجة فيها . قرار وزير الداخلية... ..	١١ نوفمبر	٢٤٢
مصاريق الانتقال وبدل السفرية — راجع : مستخدمو الحكومة .		
مصر (محافظة) — راجع : خدامون .		
مصروفات مدرسية — راجع : مدارس .		
معاون زراعة — راجع : زراعة .		
معارف (وزارة الـ) — راجع : مدارس .		
مفتش زراعة — راجع : زراعة .		
مكاتب البساتين — راجع : مدارس .		
مكاتب البنين — راجع : مدارس .		
ملابس — راجع : حفلات رسمية .		
منزلة (بحيرة الـ) — راجع : بحيرة المتزلة .		

الموضوع	التاريخ	الرقم
منصورة (بندر الـ) - راجع : عربات الركوب .		
مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية - راجع :		
تموين .		
مواش (واردة من السودان) - راجع : مراقبة بيطرية .		
ميزانية :		
ميزانية عمومية لسنة ١٩١٦ - ترجمة مذكرة		
مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بشأنها	١٨ مارس	٥٥
كشف إيرادات ومصروفات الحكومة في المدة		
من أول أبريل سنة ١٩١٥ لغاية آخري يناير		
سنة ١٩١٦ . تنبيه وزارة المالية	١٣ أبريل ^(١)	١٠٠
مذكرة المستشار المالي	٢٠ »	١٠٢
وزارة الأوقاف . مذكرة مرفوعة الى مجلس		
الأوقاف الأعلى بشأن ميزانيتها	١٤ مارس	٧٥
(حرف النون)		
نخالة - راجع : تموين .		
نظافة الشوارع (بيور سعيد) - قرار محافظ القنال	١٣ فبراير	٣٠

(١) تاريخ عدد "الوقائع المصرية" .

رقم	التاريخ	الموضوع
		نقود :
٢٢٧	١٨ أكتوبر	— تحديد سعر الليرة السورية وقطع النقود النهمية لبلاد الاتحاد اللاتيني . قرار وزير المالية ...
٢٢٨	» ١٨	— تحديد عيار ووزن نقود النيكل والبرونز . قرار وزير المالية ...
٢١٥	١٦ فبراير	— كتاب مرسل الى صاحب المقامة السلطانية من نخامة نائب الملك بشأنها ...

كشف بالقرارات المنفذة

موضوع القرار المنفذ أو المعدل	تاريخ القرار المنفذ أو المعدل	مصدر القرار المنفذ أو المعدل
التهاب رئوى معد	٦ مارس سنة ١٩١٣	قرار وزير الداخلية
باعة سريحة (بالاسكندرية)	١٩ يونيو سنة ١٩١٥	قرار محافظ الاسكندرية
» » »	١٩ » »	» » »
بورصة البضائع	٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ المعدل ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠ ٢٧ مارس سنة ١٩١٢	أوامر عالية
بيوت العاهرات (بكترايات)	٢٠ يناير سنة ١٨٩٧	قرار مدير التربية
ترع وجسور	١٦ يوليو سنة ١٨٩٨	» وزير الداخلية
تعيين :		
أرزومند وفول (تصديرها)	٢ فبراير ٢٠ أبريل ١٥ يونيو ٧ سبتمبر سنة ١٩١٥	قرارات مجلس الوزراء
بيض (تصديره)	١٦ مارس سنة ١٩١٥	قرار مجلس الوزراء
غلال ودقيق وخبز	١٩ يونيو سنة ١٩١٥	» وزير الداخلية
» » »	٤ نوفمبر سنة ١٩١٦	» » »
قح وذرة شامية (تصديرها)	٢٠ أبريل وأول يونيو سنة ١٩١٥	قرارات مجلس الوزراء
قح وذرة شامية وذرة رقيقة (تصديرها)	٢٠ أبريل سنة ١٩١٥	قرار مجلس الوزراء
جبانات اسلامية (بالاسكندرية)	٦ فبراير سنة ١٩١١	» المجلس البلدى
خفر جسور النيل	٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩	» وزير الداخلية
سقاوون (بدمهر)	١٥ أغسطس سنة ١٩٠٩	» مدير البحيرة
صيدلية (صاعة الـ -)	١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢	قانون
عربات الركوب (بالسويس)	٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ ٢٧ مايو سنة ١٩٠١	قرارات محافظ السويس
» » (بالمصورة)	١١ مارس سنة ١٩٠٨	قرار مدير التعليم
عوائد الذبيح	٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١	» وزير الداخلية
قبانية وكالون عموميون	٢٣ فبراير سنة ١٩١٥	» » »

أوامر المعلقة في سنة ١٩١٦

الجزء الثاني أو الممثل	نوع التعديل	تاريخ الألفاء أو التعديل	مصدر القرار الثاني أو الممثل	الصفحة
القرار	إلغاء	٢٤ أكتوبر	قرار وزير الزراعة	٢٢٢
المادة الثالثة	إضافة شارع	٢١ يونيو	محافظ الاسكندرية	١٦٢
الرابعة	حذف شارع	٢ سبتمبر	» » »	٢٠٥
الثالثة	إضافة	٢٥ يوليو	وزير الداخلية	١٦٥
الأحكام الخاصة بوزارة	إلغاء	٢١ نوفمبر	مدير التربية	٢٤٧
الضائع	حذف من شارع	٦ »	وزير الداخلية	٢٣٨
الجدول	إضافة فقرة في آخرها	١٠ ديسمبر	مجلس الوزراء	٢٥٠
المادة الأولى	إلغاء	١١ نوفمبر	» » »	٢٤١
القرارات	»	٤ »	وزير الداخلية	٢٣٧
القرار	إيقاف تنفيذه	٣ ديسمبر	» » »	٢٤٨
»	إلغاء	١٢ سبتمبر	مجلس الوزراء	٢١٠
القرارات	أُلغى فيما يخص	أول أكتوبر	» » »	٢١٦
المادة السادسة السابق	بالقوة الموجبة	أول يونيو	المجلس البلدي	١٥٣
تعديلها بقرار بلدية اسكندرية	تعديل	١١ مارس	وزير الداخلية	٥٢
في ٢٦ مايو سنة ١٩١٤	»	١٢ »	مدير البحرية	٧٤
المادة السابعة	إضافة	٢٢ فبراير	وزير الداخلية	٣٢
» الثانية	استبدال	٨ مايو	محافظ السويس	١٥٠
الجدول الثاني	إلغاء	١٥ فبراير	مدير التعليم	٢٩
الترخيص	إلغاء واستبدال	١٩ سبتمبر	وزير الداخلية	٢١١
القرار	في بعض الجهات	٧ مايو	» » »	١٤٥
المادة الثالثة	أضيفت فقرة			
» السادسة	استبدال			

(تابع) كشف القرارات الملفاة

موضوع القرار الملحق أو المعدل	تاريخ القرار الملحق أو المعدل	مصدر القرار الملحق أو المعدل
قبانية وكيالون عموميون	٢٣ فبراير سنة ١٩١٥	قرار وزير الداخلية
مجلس عمل حلوان	سنة ١٩١١	قانون نمرة ٢١
محكم أخطاء	١٥ يونيو سنة ١٩١٢ ٢٦ و ٢٧ يناير سنة ١٩١٣	قرارات وزير الحفانية
» »	٩ يناير سنة ١٩١٣	قرار » »
» »	» » » ٩	» » »
» »	٩ و ٢٦ يناير سنة ١٩١٣	قرار » »
» »	٥ يناير سنة ١٩١٦	قرار » »
محكم جرنية	٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤	» » »
محلات عمومية (بالغازين)	٢٣ مارس سنة ١٩٠٤	» مدير الشرقية
» » (بالقاهرة)	٣٠ أبريل » »	» محافظ مصر
» » (»)	» » » ٣٠	» » »
» » (»)	٤ مارس سنة ١٩١١ المكل	» » »
» » (»)	٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤	قرار » » »
» » (»)	٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤	» » »
محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة		
وخطرة	١٢ يناير سنة ١٩٠٥	» وزير الداخلية
» » » »	» » » ١٢	» » »
مدارس :		
مجانية بالمدارس الثانوية	١٦ يوليو سنة ١٩٠٧	» مجلس الوزراء
مصرفات مدرسة مدرسة الحقوق	٨ يوليو سنة ١٩٠٦	» وزير المعارف
مصرفات مدرسة ليعض المدارس التابعة	١٣ يونيو سنة ١٩٠٣	» مجلس الوزراء
لوزارة المعارف		
مدرسة الطب	٢ يوليو سنة ١٩٠٨	» » »
مدرسة الطب السنية	٢٠ يونيو سنة ١٩٠٩	» وزير المعارف
مدرسة الهندسة السلطانية	٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨	» » »
مراقبة بيطرية	٨ يوليو سنة ١٩١٣	» الداخلية
مستخدمو الحكومة (مباريف الانتقال)	١٧ مارس و ٢٩ ديسمبر	
وبدل السفرية	١٨٨٦ و ٢١ مايو سنة ١٨٨٨	أوامر عالية
	١٠ و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١	
	٩ يوليو سنة ١٨٩٦	
مستشفيات	٧ فبراير سنة ١٩١٢	قرار وزير الداخلية

القوانين والقرارات المعمول بها في سنة ١٩١٦

	الموضوع	
		بأية سر بحة :
		قرار وزير الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥
١٥٤		التنفيذ في الأخصر بقرار مدير قفا في ٤ يونيه
١٤		» » بنها » » القليوبية في ٥ يناير
		» طنطا والحلة الكبرى بقرار مدير الغربية في ١٠ ديسمبر
٤		سنة ١٩١٥
		حارة :
		قرار مدير الجنية في يناير سنة ١٨٩٥
		التنفيذ في ناحيتي المتانين والرفقة الغربية التابعتين لمركز العياط بقرار
٢٥١		مدير الجيزة في ١٠ ديسمبر
		قرار مدير القليوبية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ المادة السابعة .
١٦٣		التنفيذ في ناحية القناطر الخيرية بقرار مدير القليوبية في ٢٩ يونيه
		خدام مونس :
		قرار وزير الداخلية في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦
٢٤٣		التنفيذ في محافظة مصر بقرار محافظ مصر في ١٥ نوفمبر
٢٤٦		» » » » » » » » ٢٩ »
		رديف :
		أمر عال في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مادة ١٠٧
٧		التنفيذ بقرار وزير الحربية في ٢٠ يناير
		رى :
		قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٣ المادة الأولى فقرة ثانية .
٩٩		التنفيذ بقرار وزير الأشغال في ١٢ أبريل

الموضوع	الترتيب
زراعة :	
قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ المادة الثانية فقرة أولى والمادة الثالثة والمادة السابعة	
التنفيذ على حشرة البرتقال بقرار وزير الزراعة في ٢١ أكتوبر...	٢٣٠
التنفيذ على الخوخ بقرار وزير الزراعة في ٢٦ أغسطس ...	٢٠٣
التنفيذ على المنجو وبعض الفاكهة وبعض بلاد أجنبية بقرار وزير الزراعة في ٢٠ يناير...	٩
سلخانات :	
قرار وزير الداخلية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣	
التنفيذ في القيس وطنبوا والحسينية ونزلة الدليل بقرار مدير المتياز في ١٤ نوفمبر	٢٤٣
التنفيذ في القيوم بقرار المجلس البلدي المختلط في ٦ يناير...	٩
التنفيذ في أشليم وشرانيس وابنس وقويسنا البلد بقرار مدير المتوفية في ١٤ أكتوبر...	٢٣٠
التنفيذ في المعادي بقرار محافظة مصر في ١٨ أكتوبر...	٢٢٩
عربات الركوب :	
قرار وزير الداخلية في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ الممثل بالقرارين الصادرين في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١	
التنفيذ في بابيس بقرار مدير الشرقية في ١٥ أبريل ...	١٣٨
عربات النقل والصندوق :	
قرار وزير الداخلية في ٧ يناير سنة ١٨٩١ الممثل بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠١	
التنفيذ في بابيس بقرار مدير الشرقية في ١٥ أبريل ...	١٣٨
عوائد الذبيح :	
قرار وزير الداخلية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٦	
التنفيذ في مجلس البلدية المحلى بقرار وزير الداخلية في ١٦ أكتوبر	٢٢٧

١٥٥	الموضوع
	فسواكه - راجع : زراعة .
	قطن :
	قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٣ المادة الاولى .
١٥٥	التنفيذ بقرار وزير الزراعة في ٧ يونيه
	قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المادة الثانية .
٢٠٦	التنفيذ بقرار وزير الزراعة في ٣ سبتمبر
٢١٣	» » » » » ٢٦ »
	كسح المراحض :
	قرار وزير الداخلية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المادة الخامسة .
١٤٨	التنفيذ في المحلة الكبرى بقرار مدير الغربية في ١٢ أبريل
	حاكم أهلية :
	لائحة الاجراءات الداخلية للحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ المادة الخامسة .
١٦٣	التنفيذ على محكمة دمنهور الجزئية بقرار وزير الحفانية في ٣٠ يونيه
	محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة :
	قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ المادة الاولى .
١٩٥	التنفيذ في شبرا الخيمة بقرار وزير الداخلية في ٥ أغسطس
٢١٢	» » ساحل طهطا مديرية جرجا بقرار وزير الداخلية في ٢٣ سبتمبر
	نظافة الشوارع :
	قرار وزير الداخلية في ٧ يونيه سنة ١٩١٣ المادة الثالثة .
٣٠	التنفيذ في بور سعيد بقرار محافظ القناة في ١٣ فبراير

القرارات التي صدقت عليها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١٢٠	الموضوع
	بورصات البضائع ذات الأجل :
١٦٥	الموافقة بصفة مؤقتة على اللائحة العمومية لها . مرسوم فى ٢٥ يولييه
	تعداد :
٢٤٨	بيان الواجبات المختصة به . قرار وزير المالية فى ٦ ديسمبر ...
	مراقبة بيطرية :
١٣٩	قرار وزير الزراعة فى ١٧ أبريل

(الملحة الامرية ٤٧٦٤/١٩١٩/٧٥٠)

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الأولى من سنة ١٩١٦

ديوان كبير الأمناء

الملابس الخاصة بالحفلات الرسمية (١) (٢)

السترة — هي من طراز "الريدينجوت" ذات الصنفين المستقيمة الحافتين وتكون من الجوخ المعتاد أو المعروف باسم الكشمير الأسود ولا ترزر . ولها فلابتان كبيرتان ويكون على جانبي الصدر صفان في كل منهما ثلاثة أزوار أعلاها يبعد ١٠ سنتيمترات عن الحافة ثم يتلوها الزران الآخران بانحراف تدريجي بحيث يكون الأخير بعيدا عنها ستة سنتيمترات (وعلى الذين انتهى تفصيل ملابسهم أن يزعموا الزر الأعلى الموضوع على بعد ١٢ سنتيمترا من الحافة) . وتكون الفلابتان منشائين بحريز مبردى أخضر ينتهي الى حافة كل منهما . أما الرقبة (الباقلة) فتكون من القطيفة السوداء . وينتهي كل كم بوصلة تكميلية عرضها عشرة سنتيمترات وفيها صف من ثلاثة أزوار صغرى لها ثلاث عرى . ويكون دائر السترة من الخاصرة فما تحت عظمى من الخلف على طول الطية بهدبة مستطيلة تبتدئ من عند الخاصرة وتنتهي قبل الطرف الأسفل للدائر المذكور بسنتيمترين ونصف سنتيمتر ويكون في هذه الهدبة زران اثنان عند الخاصرة وزران آخران عند النهاية السفلى .

(١) بحسب التعديل الوارد في العدد ١٣ من "الوقائع المصرية" الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٦

(٢) الوقائع المصرية في ١٠ يناير سنة ١٩١٦ وفيه ١ من العدد ٣

الصدري — يكون من قماش اليبكة البيضاء بقلابتين لاصقتين به وتكون
فتحته واسعة وله أربعة أزرار صغيرة .

البنطلون — يكون من قماش السترة نفسه يكتشفه من الجانبين شريط
مضفور من الحرير الأسود عرضه سنتيمتران .

الأزرار — تكون من معدن مجوهر بالذهب مزدانة بثلاثة أهلة بنجومها
يطيف بها إطار من الأزهار .

يجب الارتداء بهذه الملابس :

أولاً — في التشریفات الكبرى بالنسبة للموظفين الملکین غير الحائزين لرتبة
ذات كسوة رسمية .

ثانياً — في السهرات الرسمية بالنسبة لجميع الموظفين .

أما فيما يتعلق بغير الموظفين فتكون ملابسهم في هذه الحفلات كما يأتي :

أولاً — عن المصيرين :

ملابس بشكل ملابس الموظفين ومن قماشها نفسه وتكون الرقبة
(الباقة) من القطيفة السوداء أو من قماش السترة . وتكون
القلبتان من الحرير المبردي الأسود وأزرار السترة مغطاة بالحرير .
وصدري أبيض وبنطلون من قماش السترة نفسه .

ثانياً — عن الأجانب :

سترة (فراك) وصدري أبيض وبنطلون من نفس قماش السترة .
ويحوز للموظفين المتقاعدين أن يرتدوا بمثل كسوة الموظفين العاملين .

مديرية الشرقية

قرار - بشأن المحلات العمومية ببندر الزقازيق - تعديل جدول الأخطاط
المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها ^(٥)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر سنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٤ بشأن
تعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير مخصصة للتجارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار قوميون محل بندر الزقازيق المختلط بتاريخ ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هو آت :

١ - يحذف من جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير مخصصة
للتجارة ببندر الزقازيق المبينة بقرار المديرية المشار اليه أعلاه جزء
من الشارع الآتي ذكره :

قسم الإشارة

شارع بحر موسى الغربي من فم ترعة القنوات لغاية شريط سكة
حديد الدنسا .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤
تحريرا في ٢٠ صفر سنة ١٣٣٤ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٥)

(٥) الوقائع المصرية في ١٠ يناير سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٣

مديرية الغربية

قرار بشأن الباعة السريجة ببندري طنطا والمحلة الكبرى^(*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرارى المديرية الصادرين في ٣١ يناير سنة ١٩١١ و ٣٤ يولييه سنة ١٩١١ بشأن الباعة السريجة في المحلة الكبرى وبندر طنطا ؛

وبعد مناقشة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩١٥ ؛

فقر ما هوأت :

١ - تصرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ في بندري طنطا والمحلة الكبرى .

٢ - تصرى احكام اللائحة المشار اليها فيما يخص بالقيء وحمل الصفائح على الباعة السريجة الآتى ذكرهم :

باعة المأكولات والمشروبات على اختلاف أنواعها .

الباعة الذين يتقنون بضائهم مهما كان نوعها على عربات .

(*) الوقائع المصرية في ١٠ يناير سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٣

٣ - لا يجوز للباعة السريحة الذين يستعملون العربات المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين العمومية الآتي ذكرها :

بندر طنطا :

(قسم أول) :	(قسم ثان) :
شارع المديرية الشرق	الجزء الشرق من شارع البورصة
» البورصة	الداخل ضمن دائرة قسم ثان
» السكة الجديدة	شارع حلقة القطن القديمة
» دار السيد	» عباس البحري
» الشيخة صباح	» » الشرق
» الفكمانية	» » القبل الشهير بشارع محمد علي
» القنطرة	» بسوي بك المنشاوي
» ميدان المحطة	» النخلان
» » البوليس	» صبرى
	» سعيد

بندر المحلة الكبرى :

شارع المحطة	شارع الحنفى
» الكوبرى	» سوقة الأقباط
» سوق السلطان	

٤ - يلغى قرارا المديرية المؤرخان في ٣١ يناير و ٢٤ يولييه سنة ١٩١١ المشار اليهما قبل .

٥ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالحرية الرسمية بسبعة أيام .

طنطا في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥

مجلس مدينة الفيوم البلدى المختلط

قرار بشأن شروط الدخول فى سلخانة الفيوم^(*)

رئيس مجلس مدينة الفيوم البلدى المختلط

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن اللائحة المختصة بالسفخانات ولحوم الجزارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى الفيوم المختلط فى جلسته المنعقدة فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ المصتق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ نمرة ١٨٥ ؛

قررها هآت :

١ - يجب على جميع الأشخاص الذين لم أشغال بسفخانة الفيوم أن يحملوا علامة (نمرة) على الذراع الأيسر ويكونوا حائزين لرخصة دخول معطاة من مجلس بلدى الفيوم المختلط .

٢ - ألوان العلامات هى كما يأتى :

(أولا) علامات الجزارين لونها أحمر .

(ثانيا) » صبيان الجزارين والعميجة لونها أزرق .

(ثالثا) » بالى الجلود والكشاية لونها أخضر .

ويصير الحصول على هذه العلامة من المجلس البلدى المختلط بعد دفع ستين مليا عنها .

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ يناير سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٣

- ٣ - يُذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .
- ٤ - لا يجوز دخول بائعي الجلود والعريضة وعربات نقل المحوم الخ الى السلخانة إلا بعد انتهاء الكشف على المحوم .
- ٥ - على كل من يرد الدخول في السلخانة خلاف الأشخاص المنزه عنهم قبل أن يحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .
- ٦ - جميع عربات نقل المحوم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذي تعتمد مصلحة الصحة العمومية والعربات التي لا تكون في حالة نظيفة لا تقبل في السلخانة .
- ٧ - كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب الترخيص لمدة لاتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .
- ٨ - يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريراً باليوم في ٦ يناير سنة ١٩١٦

وزارة الحربية

قرار وزاري بطلب الردف^(١)

نحن وزير الحربية

بناء على المادة ١٠٧ من الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ؛
وبعد ترخيص مجلس الوزراء ؛

(١) الواقع المصرية في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ وبه ١ من العدد ٧

قررنا ما هوأت :

جميع الأنفار الموجودين بالرديف ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة
مطلوبون لخدمة العسكرية بمقتضى هذا القرار ما

١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٤ (٢٠ يناير سنة ١٩١٦)

وزارة الحربية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن طلب الرديف^(*)

أتشرف بأن أعرض على لمسامع المجلس أن قائد عموم القوة البريطانية بمصر
يستغل الآن بتنظيم فروع للتشبيلات اللازمة للدفاع عن القتال وهو كما يعلم
حضرات أعضاء المجلس قد نال معاونة كثير من فروع الادارة المدنية المصرية
وقد أخطرنى الآن أن الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التشبيلات تجعله
في حاجة الى طائفة من العمال متعودين على النظام المسمى مثل الذين يمكن
الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش .

وقد استشرت حضرة صاحب المعالي السردار في هذا الموضوع وبعد تمام
الاتفاق بيني وبينه على ذلك أتشرف بأن أرفع الى دولتكم برفق هذه المذكرة
مشروع قرار وزارى بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق لخدمة العسكرية
ماعدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة راجيا عرض هذا المشروع على مجلس
الوزراء ما

١٥ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ (٢٠ يناير سنة ١٩١٦)

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٧

وزارة الزراعة

قرار وزاري باعتبار بعض البلاد الأجنبية مصابة بأمراض ضارة بالقواكه
وبالاحتياطات التي تتخذ نحو القواكه التي ترد الى القطر المصري
وتتضح إصابتها بهذه الأمراض^(١)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة الثانية وعلى المادة الثالثة من
القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ ؛
وبعد الاطلاع على المادة السابعة من القانون المذكور ؛
وبناء على ما عرضه مدير قسم الحشرات ؛

قرر ما هو آت :

١ - يضاف المنجو الى الأنواع المبينة بالفقرة الأولى من المادة الثانية
من القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦

ولا يعطى الترخيص من وزارة الزراعة باستيراد هذه القواكه إلا في حالة
ما تكون مصحوبة بشهادة من مصلحة الزراعة في البلاد التي صدرت منها
تثبت أن تلك البلاد أو البلاد التي غرست فيها خالية من الحشرة المسماة
"*Dasus persica*" ومن أية حشرة أخرى من فصيلتها مما يصيب المنجو .

٢ - تعتبر كل من إيطاليا واليونان وسوريا مصابة بالحشرة الفخرية
المسماة "*Parlatoria zinnyphi*" التي تصيب النباتات .

وتعتبر أيضا بلاد تركيا وجزرنا كريت ورودرس مصابة بالحشرة المسماة
"*Mytilaspis bechii*" التي تصيب الحوامض .

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٨

وتعتبر كل من إيطاليا وسوريا وجزيرة قبرص مصابة بالحشرة الممبأة
 "Aspidiotus heredes" التي تصيب النباتات .

وتتغرفا كمة البرتقال واليوسفي والحوامض على نفقة المستوردين عند وصولها الى
 الجمرک متى اتضح لدى فحصها بمعرفة عمال وزارة الزراعة أنها مصابة بهذه الحشرات
 أو أنها مصدرة من الجهات المذكورة آنفا أو من جهات أخرى غير معروفة .
 ٣ — تعتبر جزائر تاريا (الخالدات) وزنجبار ومدغشقر ملوثة بالأمراض التي
 تصيب الموز بواسطة الحشرات الممبأة :

"*Ilcarya seychellarum*," "*Aspidiotus destructor*,"
 "*Pseudococcus citri*," و "*Pseudococcus aonidium*."

ويضر الموز على نفقة مستورديه عند وصوله الى الجمرک متى اتضح لدى فحصه
 بمعرفة عمال وزارة الزراعة أنه مصاب بأحدى هذه الحشرات أو أن مصدره تلك
 الجزائر أو أية جهة أخرى غير معلومة .

تحريرا بالقاهرة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بشأن الموظفين الذين يمكنهم أن ينوبوا عن مفتش صحة مدينة مصر
 بصفته عضوا بمقتضى القانون في بلدية حلوان^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والخامسة والعشرين من قانون إنشاء مجلس
 محلي مختلط في حلوان تمرة ٢١ الصادر في سنة ١٩١١ ونظرا لضرورة تعيين نائب
 عن مفتش صحة مدينة مصر بصفته عضوا بمقتضى القانون في المجلس المحلي المختلط
 المذكور في حالة تنفيه أو حصول مانع يمنعه عن الحضور ؛

(١) الواقع المصرية في ٣ فبراير سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ١٢

قرار ما هآت :

مادة وجيدة

في حالة تغيب مفتش صحة مدينة مصر أو حصول مانع يمنعه عن حضور جلسات مجلس حلوان البلدى بصفته عضوا بمقتضى القانون في هذا المجلس ينوب منابه مفتش صحة مدينة حلوان أو طبيب آخر تاج لتفتيش صحة مدينة مصريين لهذا الغرض ما
تحريرا بمصر في ٢٥ يناير سنة ١٩١٦

محافظة مصر

قرار بشأن المحلات الممومة بمدينة القاهرة - تعديل جدول
الأخطاط الأوروبية (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات الممومة ؛
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط الأوروبية وعلى القرارات المتعلقة والمكملة له ؛
وحيث انه بالنظر للتعديلات التي أدخلت على رسم أخطاط قسم الأوبكية
وعلى أسماء بعض الشوارع صار من الضروري تعديل جدول الأخطاط المبينة
بالقرار المشار اليه أعلاه ؛

قرار ما هآت :

١ - تشطب أسماء الشوارع المذكورة في الجدول نمرة ١ الموضع بعد الواردة
في جدول الأخطاط الأوروبية بقسم الأوبكية والتي صار تمييزها في المادة الأولى
من القرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالأسماء المذكورة في الجدول نمرة ٢ الموضع
أيضا بعد :

(*) الرنايح المصرية في ١٤ فبراير سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ١٥

الجدول نمرة ٢	الجدول نمرة ١
شارع نوبار باشا	شارع ميدان باب الحديد
	شارع باب الحديد
شارع قنطرة الدكة	شارع جلال باشا القديم من منزل
	فنسلا واليونان بشارع قنطرة الدكة
	شارع قنطرة الدكة من شارع نوبار
	باشا لغاية ملتقاه بشارع عباس ...
ميدان قنطرة الدكة	شارع الفسقية بقنطرة الدكة
شارع الباب البحرى	شارع باب الخنينة البحرى
حارة العريخانة	شارع العريخانات
شارع سليمان باشا ماين شارع بولاق	الشارع المعروف بشارع التسليح المسمى
وميدان توفيق	الآن بشارع أثنى بك وهو يتسمى
ميدان توفيق	من شارع كامل وينتهى بميدان توفيق
شارع توفيق	

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٢

تحريرا في ١٢ يناير سنة ١٩١٦ (٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٤)

محافظة مصر

قرار بشأن المحلات العمومية بمدينة القاهرة - تعديل جدول الأخطاط
المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها^(٥)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير مئة للتجارة ؛

وحيث انه بالنظر للتعديلات التي أدخلت على رسم أخطاط قسم الأربكية
وعلى أسماء بعض الشوارع صار من الضروري تعديل جدول الأخطاط المبينة
بالقرار المشار اليه أعلاه ؛

قرر ما هوآت :

١ - تشطب أسماء الشوارع المذكورة في الجدول نمرة ١ الموضح بعد الواردة
في جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير مئة للتجارة بقسم الأربكية
والتي صار تعيينها في المادة الأولى من القرار المشار اليه قبل وتستبدل بالأسماء
المذكورة في الجدول نمرة ٢ الموضح أيضا بعد :

(٥) لرقائع المصرية في ١٤ فبراير سنة ١٩١٦ ووجه ٣ من العدد ١٥

الجدول نمرة ٢	الجدول نمرة ١
شارع حباس	شارع الترة الاسماعيلية
خط التوفيقية بأجمعه ما عدا شارع	خط التوفيقية بأجمعه ما عدا شارع
قنطرة الدكة وشارع توفيق وميدان	جلال باشا الموصل من ميدان قنطرة
توفيق وشارع سليمان باشا وشارع	الدكة لحد شارع توفيق وشارع عماد الدين
التي بك وشارع عماد الدين	
شارع سيدى المتبولى	شارع الزهار على الترة الاسماعيلية ...
شارع حسام الدين ما عدا الجزء الذى	شارع البطريكخانة بالجياره
بين عطفة المقسى وشارع السبتية	
عطفة المقسى	

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بخمسة أيام ٤

تحريرا فى ١٢ يناير سنة ١٩١٦ (٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٤)

مديرية القليوبية

قرار بشأن الباعة السريجة بنندربها (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة
الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية فى ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ ؛

(*) الوقائم المصرية فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ١٥

قرار ما هوأت :

- ١ - تسرى لألثة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ في بندر بنها .
- ٢ - تسرى أحكام الألثة المشار إليها فيما يخص بالتقيد وحل الصفائح على الباعة السريجة الآتى ذكرهم :
باعة المأكولات والمشروبات على اختلاف أنواعها - الباعة الذين يتقلون بضائعهم مهما كان نوعها على عربات - باعة الطيور المتزلية - باعة الزبدة - باعة البيض - باعة الخضروات - باعة الجبنة - باعة الفواكه - باعة اللبن - باعة الأسماك - باعة الفسيخ - باعة العيش - باعة الكرشة - باعة أرجل الحيوانات - باعة الطعمية.
- ٣ - لا يجوز للباعة السريجة المرور أو الوقوف في الشوارع الآتى ذكرها :
شارع التوفيقى - شارع المحطة - شارع عطا - شارع الدمنهورى .
- ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما تحريرا ينها فى ٥ يناير سنة ١٩١٦ (٢٩ مفرسة ١٣٣٤)

مديرية أسسوط

قرار بشأن جعل ماهية شيخ خضر الحواتكة ثلاثة جنهات شهرها (٥)

مدير أسسوط

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٩ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ هـ

(٥) الوثائق المصرية فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ١٦

وبعد الاطلاع على الفقرة (ب) من المادة الأربعين من القانون النظامي
نمرة ٢٩ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ؛

وبعد مصادقة مجلس المديرية بقراره الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩١٦ وبعد
موافقة وزارة الداخلية بما ورد منها نمرة ١٤٣٣ بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ ؛

قررنا ما هو آت :

١ - تعتبر ماهية شيخ خفر الحواتكه بمركز متفلوط ثلاثة جنهيات في الشهر
بعد تحصيل خمسة في المائة نظير مصاريف التحصيل .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من أول مارس سنة ١٩١٦ بعد
نشره في الجريدة الرسمية ما

٧ فبراير سنة ١٩١٦ (٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ١٩٠٧

شامل للأئحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٥ المتعلق بتعديل نظام
مدرسة المعلمات السنية (١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٥ الشامل لتعديل نظام مدرسة
المعلمات السنية ؛

(١) الواقع المصرية في ١٧ فبراير سنة ١٩١٦ (ملحق) .

وعلى القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٥ الصادر بإلغاء شهادة الدراسة الابتدائية؛
وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصَدَّقَ عليه مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ ؛

قرار ما هوأت :

قبول الطالبات والأوراق اللازم تقديمها

١ - على كل طالبة تريد الالتحاق بمدرسة المعلمات السنية أن تقدم لناظرة
المدرسة في التاريخ الذى يعلن عنه بالجريدة الرسمية الأوراق الآتية :

(أولاً) طلب التحاق مبين فيه أن الطالبة أتمت دراسة ابتدائية مطابقة لخطة
الدراسة التي تقرتها وزارة المعارف العمومية لمدارس البنات الابتدائية ويكتب
هذا الطلب على الاستمارة المخصصة لذلك ويمكن الحصول عليها من الوزارة
نظير أداء ثلاثة قروش قيمة التمغة وعلى الطالبة أن تحوّر هذه الاستمارة بخط يدها
بالعربية والانجليزية .

إذا كانت الطالبة تابعة لمدرسة أميرية فعلى ناظرة هذه المدرسة أن تشهد
بأن الاستمارة المذكورة قد كتبت حقيقة بيد الطالبة وبأن البيان الوارد فيها
مطابق للبيان الوارد في دفاتر المدرسة .

وإذا كانت الطالبة تابعة لمدرسة حرة أو لم تكن تابعة لمدرسة ما فيشهد والدها
أو ولي أمرها على صحة البيان الوارد بالاستمارة ويصتق على امضاءه من جهة
الاختصاص .

فان قدّمت الطالبة طلبها على أنها غير تابعة لمدرسة ما أو تابعة لمدرسة حرة
وكانت قد أمضت بإحدى المدارس الأميرية ولو بعض أيام من السنة المكتبة
الحاضرة تعين عليها أن تحصل في الاستمارة أيضا على امضاء ناظرة المدرسة
الأميرية الأخيرة التي كانت بها .

(ثانيا) شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها مصدق عليها بمطابقتها لهذه الشهادة .

ويجب أن يكون سنّ الطالبة أربع عشرة سنة على الأقل في أول السنة الدراسية التي يعقد الامتحان لأجلها ما عدا ما يستثنى من ذلك بقرار خاص من وزير المعارف العمومية .

(ثالثا) التمهيد الكتابي المصدق عليه رسميا والمتوّه عنه في المادة الثانية من القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٥ وهذا التمهيد يقدمه أيضا والد الطالبة اذا كانت راشدة أما اذا كانت قاصرة فيكون المكلف بتقديمه والدعا أو ولي أمرها .

الاختبار الطبي

٢ — لا يجوز لأية طالبة أن تتقدم لامتحان القبول إلا إذا نجحت أولا في الاختبار الطبي الرسمي للتحقق من لياقة بنيتها لمهنة التعليم ويحصل هذا الاختبار في التاريخ والمكان اللذين يعيان لهذا الغرض في اعلان ينشر بالجريدة الرسمية .

ما يقرّر عند عدم كفاية البيانات

٣ — اذا لم تشمل الأوراق المنصوص عنها في المادة الأولى المتقدم ذكرها على جميع البيانات النافذة الحقيقية التي توجبها هذه اللائحة يجوز ألا يرخص للطالبة بالدخول في الامتحان كما أنه يجوز إلغاء امتحانها فيما لو أدّت جميع الاختبارات أو بعضها .

تاريخ امتحان القبول وأوقاته

٤ — يكون امتحان القبول في التاريخ والأوقات التي يعلن عنها في الجريدة الرسمية وتولاها لجنة تعيينها وزارة المعارف العمومية .

منهاج امتحان القبول

٥ - مواد امتحان القبول ونوع الاختبارات والنهاية الكبرى لدرجات كل مادة أو فرع مادة من هذه المواد كل ذلك مبين في الجدول الآتي :

المواد	النهاية الكبرى لكل مادة	النهاية الكبرى لقروح كل مادة
أولاً - الاختبارات التحريرية :		
(١) اللغة العربية	٤٠	انشاء ٢٠ قواعد ٢٠
(٢) اللغة الانكليزية	٤٠	انشاء ٢٠ قواعد واملاء ٢٠
(٣) الخط العربي	١٥	نسخ ٥ ثلث ٤ رقعة ٦
(٤) الخط الانكليزي	١٥	كثير ٥ أرقام ٤ دارج ٦
(٥) الحساب والحساب المنزل	٢٥	—
(٦) الجغرافيا	٢٠	—
(٧) تدبير الصحة	٢٠	—
(٨) الرسم	٢٠	—
ثانياً - الاختبارات الشفهية :		
(١) اللغة العربية	٤٠	—
(٢) اللغة الانكليزية	٤٠	—
ثالثاً - الاختبارات العملية :		
(١) أشغال الایمة	٣٠	—
(٢) طبخ	٣٠	—
(٣) غسل مكّ	٣٠	—
(٤) ادارة المنزل	٣٠	—

النهايات الصغرى

٦ - لا تمتد الطالبة ناجحة في الاختبارات التحريرية إلا اذا حصلت بالأقل على الدرجات الآتية :

٢٠ درجة (٥٠ ٪) في اللغة العربية .

١٦ » (٤٠ ٪) في اللغة الانكليزية .

٦ درجات (٤٠ ٪) في الخط العربى بحيث لا تقل درجته عن ٣ في النسخ والثلث معا ولا عن ٣ في الرقعة .

٦ » (٤٠ ٪) في الخط الانكليزى بحيث لا تقل درجته عن ٣ في الخط الكبير والأرقام معا ولا عن ٣ في الخط الدارج .

ولا يعمل اختبار خاص لخط الرقعة (بما في ذلك الأرقام) ولا لخط الدارج الانكليزى لكن تعطى الدرجة بمراعاة مجموع الاختبارات التحريرية .

١٠ » (٤٠ ٪) في الحساب والحساب المتزل .

٦ » (٣٠ ٪) في الجغرافيا .

٦ » (٣٠ ٪) في تدبير الصحة .

٦ » (٣٠ ٪) في الرسم .

لا تمتد الطالبة ناجحة في الاختبارات الشفهية إلا اذا حصلت بالأقل على ٢٠ درجة (٥٠ ٪) في اللغة العربية وعلى ١٦ (٤٠ ٪) في اللغة الانكليزية .

ولا تمتد الطالبة ناجحة في الاختبارات العملية إلا اذا حصلت بالأقل على ١٢ درجة (٤٠ ٪) في أشغال الابرّة و ١٢ (٤٠ ٪) في الطبخ و ١٢ (٤٠ ٪) في الفسل والكّ و ١٢ (٤٠ ٪) في ادارة المتزل .

اللغات المقررة تأدية الامتحان بها

٧ - في اختبارات اللغة العربية واللغة الانكليزية جميع الطالبات ملزمات بالاجابة عن أسئلة الامتحان باللغة التي يؤدّن الامتحان فيها وفي اختبار كل مادة من المواد الأخرى يتحمّن عليهنّ الاجابة عن أسئلة الامتحان باللغة التي استعملت في تعليمهنّ هذه المادة .

نتائج امتحان القبول

٨ - الطالبات اللاتي ينجحن في امتحان القبول تخطّرنّ بذلك مدرسة المعلمات السنية .

قبول الطالبات

٩ - الطالبات اللاتي تتوافرنّ جميع الشروط المنصوص عليها في القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٥ يجوز قبولهنّ بصفة تلميذات بالسنة الأولى من مدرسة المعلمات السنية في أول السنة الدراسية التي يعقد لأجلها امتحان القبول .

السنة الدراسية

١٠ - تحدّد مدة السنة الدراسية بقرار وزاري .

امتحان منتصف السنة

١١ - يعقد امتحان حوالى وسط السنة الدراسية ويسمى "بامتحان منتصف السنة" .

١٢ - يعقد امتحان منتصف السنة وتولاه لجنة تشكل من أساتذة المدرسة تحت رئاسة ناظرتها .

وتتخب الناظرة أسئلة الامتحان من الأسئلة التي تقترحها أعضاء اللجنة ويكون الاختبار في جميع ما درس من المواد أثناء نصف السنة الدراسية الماضي ويرسل جدول نتائج الامتحان الى الوزارة .

امتحانات آخر السنة والاختبارات التحريرية

١٣ - لا تنتقل تلميذة من تلميذات السنوات الأولى والثانية والثالثة من فرقة الى فرقة أرق منها مباشرة ما لم تحصل في الاختبارات التحريرية في امتحانات آخر السنة على درجة تعادل بالأقل النهاية الصغرى المينة في الجدول الآتى وذلك في كل مادة من المواد التى يتناولها امتحان فرقها :

المواد	السنة الأولى والثانية		السنة الثالثة	
	النهاية الكبرى للدرجات المطلوبة	النهاية الصغرى المطلوبة	قسم التعليم العام	قسم التدبير المنزلى
(١) اللغة العربية	٤٠	٢٠	٤٠	٤٠
(٢) > الانكليزية	٤٠	١٦	٤٠	٣٠
(٣) الترجمة	١٥	٦	١٥	—
(٤) الحساب والحساب المنزلى ...	٢٥	١٠	٢٥	٢٥
(٥) الجغرافيا	٢٠	٦	٢٠	—
(٦) التاريخ	٢٠	٦	٢٠	—
(٧) الرسم	٢٠	٦	٢٠	٦
(٨) تدبير الصحة	٢٠	٦	٢٠	٢٥
(٩) التدبير المنزلى :				
أولاً - (١) أشغال الامة				
(ب) الطبخ (ج) الفصل				
والكى (د) ادارة المنزل	٢٥	٥	—	٤٠
ثانياً - مبادئ العلوم مطبقة				
على التدبير المنزلى ...	١٥	٣	—	٢٠
(١٠) التربية العلمية	—	—	٤٠	٤٠
	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠

لا يحصل اختبار خاص في الخط العربي والخط الانكليزي ولا تعطى عنهما درجات ومع ذلك يجوز اعتبار التلميذة غير ناجحة إذا وجد أن خطها ردىء جدًا مع التأشير عن ذلك وكل حالة من هذا القبيل سواء كانت بالنسبة لخط العربى أو الانكليزى تعرض على لجنة خاصة تبنى قرارها على ما يظهر لها من حالة الخط بوجه عام في جميع الأوراق التحريرية للتلميذة .

النهاية الصغرى لدرجات الأعمال المدرسية اليومية

١٤ - لا تحصل اختبارات شفوية ولا عملية محضة في امتحان آخر السنة لفرق السنين الأولى والثانية والثالثة ولكن تراعى درجات العمل المدرسى اليومى التى تعطى للتلميذة أثناء السنة الدراسية بأكملها عن الواجبات التحريرية والاختبارات الشفهية والأعمال العملية .

النهاية الكبرى لدرجة العمل المدرسى اليومى التى تعطى عن كل اختبار شفهى أو واجب تحريرى أو شغل عملى فى كل مادة أو فرع مادة هى ١٠ درجات .

لا تنتقل أية تلميذة من فرقة الى فرقة أرقى منها مباشرة إلا اذا حصلت على متوسط عام لدرجات العمل المدرسى التى أعطيت اليها أثناء السنة الدراسية بتمامها فى كل مادة أو فرع مادة من منهاج فرقته يعادل على الأقل النسبة المئوية المينة بعد لكل مادة أو فرع مادة من هذه المواد :

النسبة المئوية المصغرى			المواد
السنة الثالثة		السنة الأولى والثانية	
قسم التعليم المنزلى	قسم التعليم العام		
% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	(١) الديانة
% ٥٠	% ٥٠	% ٥٠	(٢) اللغة العربية
% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	(٣) اللغة الانكليزية
—	% ٤٠	% ٤٠	(٤) الترجمة
% ٨٠	% ٤٠	% ٤٠	(٥) الحساب والحساب المنزلى
—	% ٤٠	% ٤٠	(٦) الجغرافيا
—	% ٤٠	% ٤٠	(٧) التاريخ
% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	(٨) الرسم
% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	(٩) تدبير الصحة
			(١٠) التدبير المنزلى .
% ٥٠	% ٤٠	% ٤٠	أولاً— (١) أشغال الابرية
% ٥٠	% ٤٠	% ٤٠	(ب) الطبخ
% ٥٠	% ٤٠	% ٤٠	(ج) الفصل والكنز
% ٥٠	% ٤٠	% ٤٠	(د) ادارة المنزل
% ٤٠	—	% ٤٠	ثانياً — مبادئ العلوم مطبقة على التدبير المنزلى
% ٤٠	% ٤٠	—	(١١) التربية الطبية
% ٥٠	% ٥٠	—	(١٢) التربية الصلية
% ٤٠	% ٤٠	% ٤٠	(١٣) تمرينات على التربية البدنية

امتحان اجازة التدريس (الدبلوم)

١٥ - نوع الاختبارات والنهائية الكبرى والنهائية الصغرى المطلوبة لدرجات كل مادة أو فرع مادة التي يجب أن تحصل عليها التلميذة لتنجحها في امتحان اجازة التدريس (الدبلوم) كل ذلك مبين بالجدول الآتي :

السنة الرابعة				نوع الاختبارات	المواد
قسم التدبير المنزلي		قسم التعليم العام			
النهائية الصغرى المطلوبة	النهائية الكبرى للدرجات	النهائية الصغرى المطلوبة	النهائية الكبرى للدرجات		
٦	٢٠	٦	٢٠	اختبار شفهي ...	(١) الديانة ...
١٦	٤٠	٢٠	٤٠	اختبار تحريري وشفهي ...	(٢) اللغة العربية ...
٩	٣٠	١٦	٤٠	اختبار تحريري وشفهي ...	(٣) اللغة الانجليزية ...
—	—	٦	١٥	اختبار تحريري ...	(٤) التريفة ...
١٠	٢٥	١٠	٢٥	اختبار تحريري ...	(٥) الحساب والحساب المنزلي ...
—	—	٦	٢٠	اختبار تحريري ...	(٦) الجغرافيا ...
—	—	٦	٢٠	اختبار تحريري ...	(٧) التاريخ ...
٦	٢٠	٦	٢٠	اختبار تحريري ...	(٨) الرسم ...
١٠	٢٥	٦	٢٠	اختبار تحريري ...	(٩) تدبير الصصة ...
					(١٠) التدبير المنزلي :
١٠	٢٠	٤	١٠	اختبار عملي ...	أولاً - (ا) أشغال الاليرة
١٠	٢٠	٤	١٠	اختبار عملي ...	(ب) الطبخ ...
١٠	٢٠	٤	١٠	اختبار عملي ...	(ج) النسل والكي ...
١٠	٢٠	٤	١٠	اختبار عملي ...	(د) اداة المنزل ...
١٦	٤٠	—	—	واختبار تحريري في الجميع	
٦	٢٠	—	—	اختبار تحريري ...	ثانياً - مبادئ العلوم مطلوبة
١٦	٤٠	١٦	٤٠	اختبار تحريري ...	على التدبير المنزلي
٢٠	٤٠	٢٠	٤٠	اختبار عملي ...	(١١) التربة الطلية ...
٦	٢٠	٦	٢٠	اختبار عملي ...	(١٢) التربة الصلبة ...
	٤٠٠		٣٦٠	اختبار عملي ...	(١٣) تربيئات على التربة البنية

تقدر الدرجات التي تعطى في امتحان اجازة التدريس (الدبلوم) للاختبارات العملية والتربية العملية وتعميمات التربية البدنية وأشغال الالة وياقي مواد التدبير المتزلى باعتبار ثلث النهاية المعطى لدرجة العمل المدرسى اليومى الذى قامت به التلميزة أثناء السنة الدراسية والثلاثين لاختبارات الامتحان .

لا يحصل اختبار خاص فى الخط العربى والخط الانكليزى ولا تعطى عنهما درجات ومع ذلك يجوز اعتبار التلميزة غير ناجحة اذا وجد أن خطها ردىء جدا مع التأشير عن ذلك وكل حالة من هذا القبيل سواء كانت بالنسبة للخط العربى أو الانكليزى تعرض على لجنة خاصة تبقي قرارها على ما يظهر لها من حالة الخط بوجه عام فى جميع الأوراق التحريرية للتلميزة .

السلوك والمواظبة

١٦ - النهاية الكبرى لدرجة السلوك ٦٠ ولدرجة المواظبة ٦٠ والنهاية الصغرى المطلوبة لكل من السلوك والمواظبة هى ٣٠ (٥٠ ٪) .

امتحانات آخر السنة وجداول ترتيب التلميذات

١٧ - لا يذكر فى جداول ترتيب تلميذات كل فرقة التى تمسز عقب امتحان آخر السنة عن فرق السنين الأولى والثانية والثالثة سوى الدرجات التى حصلت عليها كل تلميذة فى اختبارات هذا الامتحان التحريرى .

ولا تذكر فى هذا الجدول نتيجة المتوسط العمومى لدرجات العمل المدرسى اليومى التى أعطيت للتلميزة عن كل مادة فى بحر السنة الدراسية إلا بقطة "مقبولة" أو "مرفوضة" .

ويتكوّن مجموع درجات ترتيب التلميذات من جمع درجات الامتحان التحريرى فقط .

وترسل الى الوزارة متوسط درجات العمل المدرسى اليومى لكل تلميذة مع جداول الترتيب .

١٨ - ترسل الوزارة الى ناظرة المدرسة نسخة من جداول نتائج الامتحانات وعلى الناظرة أن تعرض على الوزارة ما تراه في شأن التلميذات اللاتي لم ينجحن في الامتحان من حيث إبقاؤهن بفرقتهن سنة أخرى لإعادة دروسهن أو فصلهن عن المدرسة .

الترخيص بإداء امتحان آخر السنة عند افتتاح الدراسة

١٩ - كل تلميذة يمنحها المرض الشديد أو أى مانع قهري آخر عن الحضور في امتحان آخر السنة يجوز امتحانها عند افتتاح السنة الدراسية اذا ثبت لناظرة المدرسة أن الغياب كان لعذر لم يكن في الامكان اجتنابه وإذا كان الغياب بسبب المرض يجب على التلميذة أن تقدم شهادة طبية تتمتعها حكمة المدرسة وتحفظ هذه الشهادة بملف التلميذة ويكون تقديم هذه الشهادة لناظرة في أول فرصة ممكنة قبل الشروع في امتحان آخر السنة لا بعده .

الترخيص باعادة دروس السنة الرابعة

٢٠ - كل تلميذة من تلميذات السنة الرابعة حدث لها ما يمنحها عن أداء امتحان اجازة التدريس (الدبلوم) بسبب مقبول يجوز الترخيص لها باعادة دروس هذه السنة اذا رأت ناظرة المدرسة ذلك وأقرته الوزارة .

اجازة التدريس (الدبلوم)

٢١ - تنشر وزارة المعارف العمومية في الجريدة الرسمية كشفا بأسماء الطالبات اللاتي يحصلن على اجازة التدريس (الدبلوم) .

سريان قانون نظام المدارس

٢٢ - تسرى على مدرسة المعلمات السنية أحكام قانون نظام المدارس إلا فيما يخالف أحكام هذه اللائحة .

إنهاء الأحكام السابقة

٢٣ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من أحكام اللوائح والقوانين السابقة .

٢٤ - يعمل بهذا القرار ابتداء من السنة الدراسية ١٩١٦ م

تحريرا في ٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ (٨ يناير سنة ١٩١٦)

رياسة مجلس الوزراء

قرار بمنع تصدير غم الحطب^(٥)

بعد الاطلاع على قرار المجلس الصادر بتاريخ ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب الحاضرة ؛

ونظرا لأن القطر يستورد من الخارج كل ما يلزمه من غم الحطب تحريا وأن المخزون منه الآن قليل ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبدته لجنة التموين بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ ؛

تقر مجلس الوزراء بجمعية يوم الثلاثاء ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ (١٥ فبراير سنة ١٩١٦) منع تصدير غم الحطب .

(٥) الواقع المصرية في ٢١ فبراير سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ١٧

مديرية الدقهلية

قرار بشأن تعريف عربات الركوب بالأجرة ببندر المنصورة (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من قرار نظارة الداخلية المؤرخ ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤ بشأن لائحة عربات الركوب بالأجرة ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٠٨ ؛
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى المختلط ببندر المنصورة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تكون تعريفه أجر عربات الركوب ببندر المنصورة كالاتى :

بالمسافة :

من نقطة البوليس لنهاية البندر أو لكل مسافة تعادها وكذلك من
البوليس لمخته شجرة اللوز
من أى طرف بالبندر للآخر
إذا استخرجت العربى داخل البندر واستمر ركوبها خارجا عنه
فيبلغ علاوة على الأجرة المقررة لداخل البندر قرشان عن كل كيلومتر
أوجزه من كيلومتر .
وإذا تركت العربى خارج البندر فتراد التعريفه الثلث عن القيمة
المقررة فى المسافة التى قطعت خارج البندر .

(*) الواقع المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ١٩

وعلى قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ بـسريات أحكام
القرار المذكور على مدينتي بورسعيد والاسماعيلية ؛

قـرر ما هوأت :

١ - تسرى أحكام المادة الثالثة من القرار الوزاري السالف ذكره على
الشوارع الآتية بمدينة بورسعيد :

شارع السلطان حسين من نهايته البحرية الى نقطة تلاقيه مع شارع أفجيتى
» أمريكا » » » » »
» النيل » » » » »
» السلام من شارع النيل الى شارع السلطان حسين
» النصر » » » » »
» الطائف » » » » »
» الجبرتي » » » » »
» القنات » » » » »
» طنطا من شارع النيل الى شارع السلطان حسين
» المقطم » » » » »
» السلطان مراد » » » » »
» أوجيتى من نهايته الشرقية الى نقطة تلاقيه بشارع النيل

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي شهرين من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية ما

١٣ فبراير سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل في الجدول الثاني الملحق بلائحة تماطى صناعة الصيدلية
الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الأمر العالي الصادر في ١٥ سبتمبر
سنة ١٩٠٤ بشأن تماطى صناعة الصيدلية ؛

وبناء على ما عرضه المدير العام لمصلحة الصحة العمومية ؛

قرر ما هو آت :

أولاً - يضاف سلفات النحاس الى الجدول الثاني الملحق بالأمر العالي
المشار اليه .

وتعتمد العبارة الواردة بالجدول المذكور ونصها " أملاح النحاس
القابلة للذوبان ما عدا السلفات " بالعبارة الآتية وهي " أملاح
النحاس القابلة للذوبان " .

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين
يوماً ما

صدر بالقاهرة في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٦ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤)

(١) الوقائع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٢١

مجلس الوزراء

قرار عن مصاريف الانتقال وبدل السفرية^(١)

بما أن الأمر العالى الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩١٢ يقضى بأن يكون تحديد مصاريف الانتقال وبدل السفرية لموظفى الحكومة بموجب لائحة يُعدها وزير المالية ، ويوافق عليها مجلس الوزراء ، ويقضى أيضا بأن الأوامر العالية الصادرة فى ١٧ مارس و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ و ٢١ مايو سنة ١٨٨٨ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ و ٩ يولية سنة ١٨٩٦ يبطل العمل بها ابتداء من تاريخ تنفيذ اللائحة المذكورة ؛

فقد صوّت مجلس الوزراء بجلسته ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٣٤ (٢٩ فبراير سنة ١٩١٦) على اللائحة التى أعدها وزير المالية وهى المرفقة بهذا القرار ، على أن يكون العمل بها ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٦

وتقرر المجلس أيضا أن جميع القرارات الصادرة من مجلس الوزراء ومن اللجنة المالية ومن وزارة المالية بتفسير أو تكميل أى أمر من الأوامر العالية المشار إليها يجب اعتبارها ملغاة من ذلك التاريخ .

أما اللوائح السارية الآن فيما يختص بمصاريف الانتقال وبدل السفرية لموظفى مصلحة السكة الحديدية الأميرية وللضباط والصف ضباط والمساكر بالجهش والبوليس وبخفر السواحل فهستمر العمل بموجبها لحين إعداد لوائح خاصة بها وتصديق وزارة المالية عليها .

(١) الواقع المصرية فى ٩ مارس سنة ١٩١٦ (ملحق) .

اللمحة

بدل السفرية ومصاريف الانتقال (*)

١ - المرتبات المدرجة في هذه اللامحة مُنَح للوظفين والمستخدمين للقيام بالمصاريف الفعلية والضرورية التي تزيد على مصروفات مميشتهم الاعتيادية ويصرفونها في سبيل خدمة الحكومة . والمبدأ الأساسي في ذلك أنه لا يجوز أن يكون أى مرتب كان مصدر ربح للوظف أو المستخدم . وكل مرتب تتضح مخالفته فعلا لهذا المبدأ يمكن إلغاؤه أو تخفيضه في أى وقت كان دون تعويض .

بدل السفرية

(أ) بدل سفرية الوزراء

٢ - للوزراء الحق في بدل سفرية قدره جنيان مصريان عن كل ليلة يمضونها خارج القاهرة إلا اذا كانوا في الاجازة .

(ب) بدل سفرية الموظفين والمستخدمين

٣ - فيما عدا الأحوال المستثناة بسد ، كل موظف أو مستخدم دائم او مؤقت يضطر لأشغال مصلحية الى الغياب ليلة أو أكثر من ليلة عن المدينة أو الجهة التي يقيم فيها عادة يكون له الحق عن كل ليلة يغيبها في بدل سفرية يكون حسابه على الوجه الآتى :

الموظفون أو المستخدمون الذين لا تزيد ماهيتهم الشهرية على ثلاثين جنيها مصريا يكون بدل سفرتهم معادلا لاثنتين في المائة على شرط أن لا يقل عن مائتى مليم .

الموظفون الذين تزيد ماهيتهم الشهرية على ثلاثين جنيها مصريا ولا تتجاوز ستين جنيها مصريا يكون بدل سفرتهم ستمائة مليم .

(*) الواقع المصرية في ٩ مارس سنة ١٩١٦ (ملحق) .

الموظفون الذين تزيد ماهيتهم الشهريّة على مئتين جنيتها مصريا ولا تتجاوز ثمانين جنيتها مصريا يكون بدل سفريتهم معادلا لواحد في المائة من الماهية .

الموظفون الذين تزيد ماهيتهم الشهريّة على ثمانين جنيتها مصريا يكون بدل سفريتهم مائة مليم .

٤ — بدل السفرية لكل من الخدمّة الخارجين عن هيئة المال يكون سبعين مليّا عن كل ليلة يقضونها لأشغال مصلحة خارجا عن محل إقامتهم المتعاد .

٥ — المستخدمون الذين من الفئات الآتية ليس لهم حق في بدل سفرية ، إلا في أحوال خصوصية توصي بها المصلحة التابعون لها وتوافق عليها وزارة المالية ، وذلك لأن ماهيتهم محسوبة بطريقة تشمل مصاريف السفر والانتقال الاعتيادية :

(١) أطباء المراكز ،

(٢) القوابل اللواتي في خدمة مصلحة الصحة العمومية ،

(٣) معاونون في وزارة الزراعة ،

(٤) الأطباء البيطريون بالمديريات والمراكز ،

(٥) القومسارية ومستخدمو السائرة في قطارات البريد ،

(٦) المهندسون ومساعدي المهندسين الذين في خدمة مصلحة المساحة .

٦ — الخدمّة الخارجون عن هيئة المال الذين من الفئات الآتية ليس لهم الحق في بدل السفرية :

(١) الصيارفة التابعون لإدارة عموم الأموال المقررة ،

(٢) بحارة بوانحر الحكومة ومراكبها ،

(٣) المساحون والقياسون ،

(٤) ملاحظو مصلحة الطرق ،

(٥) مساعدو مستخدمي السائرة والمتسكرون والقواسون والقراشون
الذين بخدمة قطارات البريد وخدمة البريد الطواف .

٧ - يجب أن يُحسب بدل السفرية دائماً على قاعدة ماهية الموظف أو
المستخدم في اليوم الذي يتدئ فيه السفر .

٨ - لا يدفع بدل السفرية لأحد من الموظفين أو المستخدمين إلا بمقتضى
إقرار يوقعه بنفسه قبل آخر الشهر التالى للشهر الذى عاد فيه الى محل اقامته المعتاد
يبين فيه أن غيابه كان ضرورياً أو مفيداً لخدمة الحكومة ، وأنه كان في الواقع
غائباً مدة الليالى التى يطلب عنها بدل سفرية ، وأنه لم يكن في إمكانه مع حُسن
القيام بإجباته أن يعود الى محل اقامته المعتاد قبل تاريخ عودته . ويجب أن
يوقع كل إقرار رئيس المصلحة أو موظف آخر يتدبه الرئيس لهذا الغرض .
وصلى الرئيس ، أو مندوبه ، أن يقتنع بعد البحث بأحقية الطلب .

٩ - بل السفرية يمنع فقط عن مدة الغياب المؤقت ، ولا يدفع بعد غياب
يستمر مدة ثلاثة أشهر إلا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية . أما الموظفون
أو المستخدمون الذين يُبدون لأمورية خارج محل اقامتهم المعتاد لمدة أطول فانه
يجب عادة تغلهم الى المحل الواجب القيام بالأمورية فيه ثم تغلهم منه ثانية بعد
إنجاز الأمور .

مرتب التفتيش

١٠ - الموظفون والمستخدمون من الفئات المعينة في الكشف الملحق
بهذه اللائحة يستولون على مرتب مقترّر للتفتيش لا يزيد على التعريف المدونة
في ذلك الكشف .

١١ - الموظفون والمستخدمون الذى يستولون على مرتب تفتيش ليس
لهم حق في بدل سفرية ولا في استرداد مصاريف الانتقال ، انما يستثنى من ذلك :

- (١) المرتب الممنوح لمصاريف النقل حسبها هو مدون في المادة ٣٢ ،
(٢) ما صرفوا من أجر سكة حديدية وأجر المراكب لدى انتقالهم في أعمال
مصلحية وكذلك المصاريف المرتبة لم بمقتضى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١

١٢ - الموظف أو المستخدم الذى يتقطع عن العمل بسبب إجازة أو سماح
بالتغيب وتكون غيبته لمدة خمسة أيام فأكثر في شهر من الشهور ، يجب تخفيض
مرتبه تفتيشه عن ذلك الشهر بنسبة مدة الغياب . وإذا غاب شهراً كاملاً
فلا يدفع مرتب التفتيش عن ذلك الشهر .

١٣ - كل موظف أو مستخدم يستولى على مرتب تفتيش يجب عليه
أن يقدم لرئيس المصلحة التابع لها كشفاً شهرياً بسفريات التفتيش التى قد قام بها
لخدمة الحكومة . ولا يسرى حكم هذه المادة على المديرين ولا على محافظ القتال .

١٤ - الخدمة الخارجون عن هيئة العمال التابعون لموظفين يستولون
على مرتب تفتيش والمرافقون لهم عادة في سفرياتهم يعطى لهم مرتب شهري مقدر
قدره جنيه مصرى واحد ومائتا مليم . وهذا المرتب الشهري يقوم مقام بدل السفرية
ومصاريف الانتقال ، وذلك غير ما يستحقون في الأحوال التى يباح فيها للموظفين
أعضهم أخذ مصاريف فوق مرتب التفتيش .

المأموريات فى الخارج

١٥ - لا يجوز للموظف أن يسافر أو أن يرسل في مأمورية الى البلاد
الأجنبية أو الى السودان على حساب الحكومة إلا بترخيص سابق من مجلس
الوزراء ، إذا كان الموظف يشغل وظيفة مدير عام أو وظيفة أعلى ، ومن وزارة
المالية إذا كان الموظف يشغل وظيفة أدنى .

١٦ - قيمة ما يصرف للموظف المتسدد لأداء مأمورية في بلاد أجنبية
أو في السودان تحضرها السلطة التى وافقت على القيام بالمأمورية .

مصاريف الانتقال

١٧ — يحق لموظفي الحكومة ومستخدميها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا إلى صرفها في خدمة الحكومة عن أجره السفر بالسكك الحديدية أو بالمرآكب أو بالترامواي وعن نولون العفش بالسكك الحديدية أو بالمرآكب وعن أجره العربات أو الركائب وعن نقل العفش وشيائه بالشروط والقيود المدونة بعدد . وجميع هذه المصروفات داخلة تحت اسم "مصاريف انتقال" .

١٨ — طلبات صرف مصاريف الانتقال يجب تقديمها كتابة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي صُرفت فيه ، ويجب أن يوقع عليها رئيس المصلحة أو موظف آخر يثبته الرئيس لهذا الغرض ، والواجب على الرئيس ، أو على مندوبه ، أن يقتنع بعد التحقق بنفسه من أن جميع المصاريف المطلوبة قد صُرفت فعلا واضطراراً في خدمة الحكومة .

١٩ — رؤساء المصالح أو مندوبوهم المنصوص عليهم في المادة السابقة يحق لهم أن يرفضوا كل طلب يظهر لهم أنه لا مسوغ له ، أو أن يخفضوا المبلغ المطلوب ، اذا ظهر لهم أنه باهظ أو أنه كان في الإمكان التمويل على الانتقال بطرق أخرى أقل مصاريف دون الإخلال بالخدمة .

٢٠ — الموظفون الذين يستخدمون سياراتهم أو عرباتهم أو ركائبيهم أو دراجاتهم لأشغال مصلحة لا يجوز أن يصرف لهم شيء مقابل المصاريف التي كانوا قد يتحملونها من هذا القليل فيما لو لم تكن هذه الركائب ملكا لهم .

٢١ — لا يجوز على الإطلاق في أية حالة من الحالات أن تُرد المصاريف التي يصرفها الموظف أو المستخدم للانتقال من محل سكنه إلى محل عمله المعتاد .

٢٢ — لا يجوز لمصلحة أميرية أن تحتج أو أن تنق لديها عربة أو سيارة أو ركوبة لخدمة موظفيها أو مستخدميها إلا بترخيص خاص يصدر في كل حالة على حثتها من وزارة المالية .

٢٣ — لا يجوز للوظفين أو المستخدمين أن يستخدموا عربة أو سيارة أو ركوبة تخص الحكومة لخدمتهم الشخصية أو لانتقالهم بين محل سكنهم ومحل عملهم المعتاد .

٢٤ — كل موظف يستولى على مرتب تفتيش ويضطر الى اقتناء ركوبة أو موتورسيكل ، أو كلا الاثنين ، لحسن القيام بأعمال وظيفته يجوز للوزير أن يقزله المرتب الاضافى المدفوف فى الكشف الخاص بمجازة الركائب أو صيانة الموتوسيكلات . والموظفون أو المستخدمون الذين لا يستولون على مرتب تفتيش يجوز منحهم مثل هذا المرتب بعد موافقة وزارة المالية بناء على توصية رئيس المصلحة .

٢٥ — الموظفون أو المستخدمون الذين يسافرون بالسكك الحديدية لأشغال مصلحة يحق لهم استرجاع المبلغ الذى يصرفونه لأجر السكك الحديدية على القاعدة الآتية :

فى الدرجة الأولى بالنسبة الى الموظفين الذين يستولون على ماهية شهرية تبلغ ثمانية عشر جنيها مصريا فأكثر ؛

فى الدرجة الثانية بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين الذين يستولون على ماهية شهرية لا تقل عن خمسة جنيهات مصرية ولا تبلغ ثمانية عشر جنيها مصريا ؛
فى الدرجة الثالثة بالنسبة الى المستخدمين الذين تبلغ ماهيتهم فى الشهر أقل من خمسة جنيهات مصرية .

مدرو الوجه القبلى يحق لهم أن يستردوا ثمن التذكرة فى عربات النوم عند ما يسافرون لأشغال مصلحة .

٢٦ — استثناء للقاعدة المدونة فى المادة ٢٥ السابقة يجوز للوظفين الذين من الفئات الآتية أن يستردوا أجر السفر فى الدرجة الأولى عندما يسافرون فى أشغال مصلحة أية كانت ماهيتهم :

- (١) القضاة الشرعيون ،
 - (٢) أعضاء النيابة ،
 - (٣) معاونون القائمون مؤقتا بوظيفة مأمورى المراكز ،
 - (٤) الأطباء القائمون بوظيفة رؤساء مفتشى الصحة العمومية فى احدى المديريات أو المحافظات ،
 - (٥) مميزات المستشفيات الأوروبية .
- معلات المدارس الأميرية اللواتى تبلغ ماهيتهن ستة عشر جنهيا مصر فى الشهر أو أكثر لمن الحق فى التمتع بمثل هذا الامتياز .
- ٢٧ — الموظفون والمستخدمون الذين يستولون على ماهية شهرية تبلغ خمسة جنهيات مصرية فأكتر لم الحق فى مصاريف السفر فى أعلى درجة اذا كان السفر على السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها إلا درجتان .
- ٢٨ — عند ما يضطر الموظف أو المستخدم الى السفر لأشغال مصلحة فى قطار لا توجد فيه عربات من الدرجة المقررة لسفره طبقا للمادة ٢٥ يحق له أن يستولى على أجرة السفر فى الدرجة الأعلى من الدرجة المعينة له .
- ٢٩ — الموظف أو المستخدم الذى يحق له مصاريف السفر فى الدرجة الأولى أو الثانية يحق له أيضا عند ما يسافر لأشغال مصلحة أن يستولى على الأجرة التى صرفها لنقل تابع واحد يسافر الى نفس الوجهة . وهذه الأجرة تكون على قاعدة ما يصرف للمستخدمين الذين تقل ماهيتهم عن خمسة جنهيات فى الشهر مع الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ٢٨
- ٣٠ — مقدار العفش الذى يحق للموظف أو المستخدم استرداد مصاريف نقله فى السكة الحديدية أو المراكب يجب أن لا يتجاوز وزنه مائة كيلو جرام .

وفي أحوال استثنائية عند ما يقتضى نوع المأمورية أخذ مؤونة ، يمكن تجاوز هذا الوزن بترخيص كتابى من رئيس المصلحة .

٣١ — يحق أيضا للوظف أو المستخدم عندما يسافر لأشغال مصلحة أن يطلب مصاريف نقل ركوبة وسائس أو نقل دراجة أو سيارة اذا كان نقلها لازما للقيام بمأمورية التفتيش أو الوظيفة .

مصاريف النقل

٣٢ — كل موظف أو مستخدم دائم نحو الضرورة الى نقله من محل اقامته المعتاد بسبب :

(١) تعيينه لأول مرة فى خدمة الحكومة ،

(٢) أو اعادته الى الخدمة ،

(٣) أو نقله من وظيفة الى وظيفة أخرى ،

(٤) أو انتهاء خدمته ، إلا اذا كان ذلك بالاستعفاء أو بالعزل لسوء السلوك ، يكون له الحق فى مبلغ معين حسب الشروط المدونة بعد .

تغيير محل الإقامة ضمن دائرة محافظة القاهرة أو محافظة الاسكندرية أو فى داخل منطقة أية مدينة أخرى لا يعدّ تغييراً لمحل الإقامة بالمعنى المقصود من هذه المادة .

ولا يجوز صرف شيء من هذا القليل إلا اذا تم النقل خلال الثلاثة أشهر التى تلى الأمر الموجب للنقل .

وإذا رُحِّص لاثنتين من الموظفين أو المستخدمين فى تبادل وظائفهما ، بناء على طلب منهما ، يجب أن تكون جميع مصاريف النقل والسفر على حسابهما .

٣٣ — اذا كان نقل محل الإقامة من بلاد أجنبية الى مصر أو بالعكس تكون مصاريف النقل موازية لماهية شهر واحد على شرط أن لا تقل عن

خمسة وعشرين جنيتها مصرىا للوظفين الذين يحق لهم السفر فى الدرجة الأولى طبقا للسادتين ٢٥ و ٢٦ ، ولا عن ثمانية عشر جنيتها مصرىا للوظفين الذين يحق لهم السفر فى الدرجة الثانية طبقا للسادة ٢٥ . وعند الاقتضاء يجوز صرف هذه المصاريف مقدّمًا . ولا يحق للوظف أو المستخدم فى هذه الحالة أن يستولى على مصاريف انتقال ولا على بدل سفرية . ولا يُعَدُّ القطر السودانى بلادا أجنبية .

٣٤ - إذا كان تسيير عمل الإقامة داخل القطر المصرى أو بين القطر المصرى والسودان يكون للوظف أو المستخدم الحق فى مصاريف تحسب كما يأتى له ولعدد من أهل بيته لا يزيدون على الخمسة إذا رافقوه الى محل إقامته بالجديد أو لحقوا به فى خلال ستة أشهر :

- (١) الموظف الذى له الحق فى السفر بالدرجة الأولى تكون المصاريف له ولكل واحد من أهل بيته المسافرين معادلةً لثمن تذكرة فى الدرجة الأولى مضافا إليه جزء من عشرين جزءا من ماهيته الشهرية ،
- (٢) الموظف الذى يكون له الحق فى السفر بالدرجة الثانية أو الثالثة تكون المصاريف له ولكل واحد من أهل بيته المسافرين معادلةً لثمن تذاكرتين فى الدرجة الثانية أو الثالثة مضافا إليه جزء من عشرين جزءا من ماهيته الشهرية .

ولا يحق للوظف أو المستخدم أن يستولى على أى بدل سفرية ولا مصاريف انتقال غير ما تقدّم إلا المصاريف المرخص فيها لنقل تابع واحد طبقا للسادة ٢٩ أو المرخص فيها لنقل ركوبة وسائس أو دراجة أو سيارة طبقا للسادة ٣١

٣٥ - المستخدمون المؤقتون لهم حق فى مصاريف النقل فى حالة نقلهم من وظيفة الى وظيفة أخرى فقط ، ما لم ينص عقد تعيينهم على غير ذلك .

٣٦ - الخدمة الخارجون عن هيئة العمال يجب انتخابهم عادة من الجهات المراد تنفيذهم فيها . ولا يجوز نقلهم الى وظائف فى جهات أخرى إلا بترخيص

خاص من رئيس المصلحة . وفي هذه الحال يكون لهم الحق في مصاريف النقل بنفس الشروط الخاصة بالمستخدمين الدائمين .

٣٧ — أرامل المستخدم الذي يتوفى في الخدمة وأولاده اذا اضطروا الى تغيير محل اقامتهم المعتاد بسبب وفاته يكون لهم الحق في نفس المبلغ المعين للنقل الذي كان يستولى عليه المستخدم فيما لو انتقل من محل اقامته لدى انتهاء خدمته قبل وفاته مباشرة وبنفس الشروط .

كيفية الصرف

٣٨ — مصاريف انتقال الموظفين والمستخدمين المسافرين لأشغال مصلحة على خطوط سكك الحديد الحكومة أو على خطوط أية شركة من الشركات وكذلك مصاريف نقل عفشهم يمكن صرفها بموجب استمارات نقل يحميها رؤساء المصالح أو الموظفون الذين يتسلمهم الرؤساء لهذا الغرض .

٣٩ — الموظفون الذين يمحون استمارات النقل مسؤولون عن التحقق من أن الطلب لا يتعلق بانتقال غير مخصص فيه بموجب هذه اللائحة . ولا تعطى استمارات عن أجرة السكك الحديدية أو عن نقل العفش في أحوال النقل .

٤٠ — يجوز منح الموظفين ترخيصا عاما من وزارة المالية لامضاء استمارات الانتقال في خدمة الحكومة الخاصة بهم أنفسهم .

٤١ — الموظفون والمستخدمون الذين يدفعون مصاريف انتقالهم الخاصة عند ما يسافرون لأشغال مصلحة يجب عليهم أن يطلبوا من مكتب صرف التذاكر شهادة بكل مبلغ يصرفونه ، ويرفقوا هذه الشهادة بالطلب الذي يقدمونه لاسترداد مصاريفهم .

أحكام عمومية

٤٢ - لا يدفع بدل السفرية ولا مصاريف الانتقال للموظفين والمستخدمين الذين يغيبون عن محل إقامتهم المعتاد للمحضور أمام مجلس التأديب أو مجلس التأديب الخاص بتهمة سوء السلوك إلا إذا حكم المجلس ببراءتهم من التهمة الموجهة اليهم .

٤٣ - لا يدفع بدل السفرية ولا مصاريف الانتقال للموظفين والمستخدمين الذين يغادرون محل إقامتهم المعتاد :

(١) لحضور الكشف الطبي ،

(٢) للدخول في أى امتحان أدبي أو فني ،

إلا إذا كان لديهم في كل حالة أمر صريح من رئيس المصلحة بالغياب عن محل إقامتهم المعتاد . وهذا الأمر يجب أن يعطى كتابة وأن تبين فيه الأسباب التي تجعل رئيس المصلحة يرى أن سفر ذلك الموظف أو المستخدم ضرورى أو مفيد لخدمة الحكومة .

٤٤ - أحكام هذه اللائحة لا تسرى على مستخدمى مصلحة سكك حديد الحكومة ولا على الضباط والاسييران والصف ضباط والأفشار التابعين للجيش أو للبوليس أو لمصلحة خفر السواحل ، فان مصاريف انتقالهم يكون تقريرها بموجب لوائح تصدر من تلك المصالح مصدقا عليها من وزارة المالية .

٤٥ - الموظفون أو المستخدمون المطلوبون أمام المحاكم بصفة آل خيرة أو شهود لا يعد انتقالهم أنه لخدمة الحكومة ، فلا حق لهم في أى مبلغ ولا في استرداد شئ من المصاريف التي يتحملونها غير التي تقدرها لهم المحكمة .

مصاريف الموظفين والمستخدمين الذين في الاجازة

٦ ع - اذا كان موظف في الاجازة وأعلن بالفاء اجازته وبوجوب العودة الى وظيفته لا يحق له طلب المصاريف التي يتكبدها على عودته ، إلا بموافقة وزارة المالية ؛ ولا تعطى هذه الموافقة إلا في ظروف استثنائية جدًا .

٧ ع - اذا كان موظف في الاجازة داخل القطر المصري ولم يؤمر بالعودة الى وظيفته، ولكنه كلف أثناء مدة اجازته تأدية خدمة للحكومة، يجب عنه كأنه في عمله أثناء الوقت اللازم للقيام بالخدمة المطلوبة، ويحق له الاستيلاء على بدل السفرية ومصاريف الانتقال عن كل سفرة يقوم بها لخدمة الحكومة لأنَّ المحل الذي يقضى فيه إجازته يُعدُّ في هذه الحالة كأنه محل إقامته المعتاد .

٨ ع - اذا كان موظف في الاجازة في بلاد أجنبية وكلف تأدية خدمة للحكومة فانه يسامل بموجب نفس هذه الأحكام ما دامت الخدمة تؤدي في نفس الجهة التي يقضى إجازته فيها وما دام إنجازها لا يستغرق أكثر من خمسة عشر يوما . أما فيما عدا ذلك فيُعدُّ قيام الموظف بهذه الخدمة مأمورية في بلاد أجنبية ولا تحصل الحكومة من المصاريف إلا ما هو مطابق للشروط الخاصة بمثل هذه المأموريات .

٩ ع - الموظف الذي يستولى عادةً على مرتب تفتيش ، إذا استدعى للعمل أثناء وجوده في الإجازة حسب المادتين ٧ ع و ٨ ع يحق له بدل سفرية ومصاريف انتقال على القاعدة الاعتيادية ولا يحق له مرتب التفتيش عن مدة هذا العمل .

كشف

بالوظائف المقر لها مرتب تصنيف

أعلى درجة المرتب في الشهر	اسم الوظيفة
سليم	
جنيه	
	وزارة المالية :
٨ —	المفتشون
٨ —	مفتشواشغال بالفيط في مصلحة المساحة
٣ —	ملاحظواشغال بالفيط في مصلحة المساحة...
	وزارة الداخلية :
٨ —	المفتشون
٨ —	مفتشوا السجون
٨ —	» الأقسام (مصلحة الصحة العمومية) ...
٨ —	» مستشفيات الأطفال (مصلحة الصحة العمومية) ...
٨ —	» أطباء المديرات (مصلحة الصحة العمومية) ...
	وزارة الأشغال العمومية (الرى والطرق الرئيسية) :
٨ —	مديرو الأعمال
٨ —	مساعدمديرى الأعمال
٥ —	رؤساء المهندسين (ورؤساء المهندسين بالنيابة)
٢ ٥٠٠	مساعدمهندسين (درجة أولى) ...
٢ —	» » (درجة ثانية وثالثة) ...
١ ٥٠٠	» » » (» رابعة) ...

أعلى درجة المرتب في الشبر	علم	اسم الوظيفة
٤	—	وزارة المعارف العمومية :
٤	—	أطباء مدارس القاهرة
٨	—	وزارة الزراعة :
٨	—	المفتشون
٦	—	وكلاء المفتشين
٨	—	المفتشون البياطرة
		المديريات والمحافظات :
١٠	—	المديرون (والمديرون بالنيابة)
١٥	—	محافظ القنال (والمحافظ بالنيابة)
٨	—	مفتشو العبيار (الأموال المقررة)
٣	—	مهندسو مصلحة الأملاك الأميرية
		معاونو الإدارة :
١	—	(أ) عند ما يكونون تابعين لأحد المراكز
		(ب) عندما يندبون بأمورية خصوصية يترتب عليها غيابهم
٢	—	عن محل إقامتهم المتأدية تزيد على خمسة عشر يوما
٥	—	(ج) عند ما يقومون بوظيفة رؤساء "لجان الخاشني"
		مرتب إضافي طبقا للسادة (٢٤) :
٢	—	مرتب عتيق
١	—	عن الموتوسيكل (حركتها وصيانتها)

مجلس الوزراء

قرار بتأليف لجنة خاصة تدعى "لجنة التجارة والصناعة" (*)

من حيث انه من أهم الأمور الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة في صناعة البلاد وتجاريتها والنظر في التدابير التي تؤدي الى إيجاد أسواق جديدة لتصرف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة في الديار المصرية أو التي ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها ؛ ومن حيث ان الأحوال الحاضرة تجعل من جهة أخرى للباحث التي تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة في مصر قيمة خاصة وتقضى بالمبادرة الى النظر فيها وقد كانت ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري بدأت في عمل هذه المباحث ويلبني متابعة السير فيها من الآن بطريقة أعم وأوسع ؛ ومن حيث انه من الواجب أن تقوم بمثل هذا البحث لجنة خاصة يكون لها السلطة في إجراء جميع التحريات التي يقتضيها اتمام مهمتها ؛

فقد قرر مجلس الوزراء ما يأتي :

١ — تألقت لجنة خاصة تدعى "لجنة التجارة والصناعة" مهمتها دوس المسائل المبينة فيما تقدم وهذه اللجنة مكونة من الأعضاء الآتية أسمائهم وهم :

اسماعيل صديق باشا	من الوزراء السابقين (رئيس)
المستردني ويلز المدر العام لادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري (نائب رئيس)	
يوسف أصلان قطاوى باشا	المضو بالجمعية التشريعية
المستركريج	مراقب قلم الاحصاء العام بوزارة المالية
أمين يحيى بك	من أعيان الاسكندرية
المسترف . مردوخ	من أرباب الصنائع بالمنصورة
محمد طلعت حرب بك	من أعيان القاهرة

(*) الوقائع المصرية في ١٣ مارس سنة ١٩١٦ وج ٢ من العدد ٢٣

- ٢ - تخفيض إدارة التعليم الفني والصناعي والتجاري مع هذه اللجنة وتبذل لها كل معاونتها فيما يتعلق بجميع الأعمال الداخلة في دائرة اختصاصها .
- ٣ - تقدم اللجنة تقريرها مشفوعاً بما تشير باتخاذ من التدابير الى رئاسة مجلس الوزراء بما

القاهرة في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ (٨ مارس سنة ١٩١٦)

وزارة الحفائية

قرار بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الأخطاط واستبدال بعض محاكم أخطاط بأخرى^(١)

نحن وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المختص بمحاكم الأخطاط ؛

وعلى القرارات الصادرة بإنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها بمديريات المنوفية والشرقية وبني سويف وقنا ؛

قررنا ما هو آت :

مديرية المنوفية

مركز أشمون

- ١ - تنقل ناحية بوهة شطانوف من دائرة اختصاص محكمة خط أشمون وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط بوهة شطانوف .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ مارس سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٢٣

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق

تنقل ناحية طاروط وكفر أحمد جبران وما يتبعهما من العزب والكفور
من دائرة اختصاص محكمة خط الجديدة وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط
الزقازيق .

مركز ههيا

تنقل ناحية حوض بيجج من دائرة اختصاص محكمة خط تل مفتاح وتضاف
الى دائرة اختصاص محكمة خط ههيا .

مديرية بنى سويف

مركز ببا

تستبدل محكمة خط بنا بمحكمة خط بناحية الشوبك .

مديرية قنا

مركز دشنا

تنقل ناحية حمرة دوم من دائرة اختصاص محكمة خط دشنا وتضاف الى دائرة
اختصاص محكمة خط الرئيسية .

وتستبدل محكمة خط السمطا قبل بمحكمة خط بناحية العزب المصرى .

٢ - يعمل بهذا القرار من ١١ مارس سنة ١٩١٦ م

القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩١٦ (غرة جمادى الاولى سنة ١٣٣٤)

=====

محافظة مصر

قرار بشأن الانارة في بعض جهات بقسم بولاق^(*)

محافظ مصر

قرار ما هوأت :

١ - سكان الجهات المينة بعد التابعة لقسم بولاق ملزومون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم .
وهذه الجهات هي :

الخطيرى - الخطابة - شركس - السنديسى - العليى - الحلادين -
درب الشيخ فراج - علوة الجحاجى - سوق المصر - الجامع الملقى -
السبتية - الرملة - حوش فايد - الجواير - درب القصاصين - عشن
النخل - الأحمدين - الواجبة - النجيل - حوض الزهور - تل نصر -
العدوية - القلاية - الكسارة - ظهر الجمال - البصلية - الشيخ على -
الفرنساوى - الحمى - درب نصر - درب النشارين وما يتبع هذه الجهات
من الحارات والأزقة .

ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر
ماعدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور
العربية .

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منازل أو ثلاثة لغاية أربعة
منازل متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك بشرط حصول اتفاق كتابى
فيما بينهم .

(*) الواقع المحرية في ١٣ مارس سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٢٣

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا صاغا .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م
تحريرا بمحافظة مصر في ١٩ فبراير سنة ١٩١٦ (١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤)

وزارة الداخلية

قرار - بتعديل الاجراءات الواجب اتباعها في اثبات المخالفات
المتعلقة بنقحر جصور النيل .^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من الأمر المالى الصادر فى ٢٩ يونيه
سنة ١٨٩٩ بشأن خفر جصور النيل .ممة الفيضان وعلى قرار وزارة الداخلية
الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩ المتعلق بالاجراءات الواجب اتباعها فى المخالفات
للأحكام الخاصة بنقحر الجصور ؛

قرر ما هوأت :

١ - يجب اتباع الاجراءات المبينة بهذا فى اثبات المخالفات والتأخيرات التى
يلاحظها المأمور أثناء مروره على الجصور وهو بعيد عن مقر مركزه ويرى ضرورة
تشكيل لجنة وقتية للحكم فيها طبقا للفقرة السابقة للأخيرة من المادة السادسة
من الأمر المالى المذكور .

٢ - اذا كان المأمور مصحوبا بأحد رجال مصلحة الرى المخسول لهم الحق
فى تحرير محاضر المخالفات طبقا للسادة الأولى من قرار ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩
فيحور محضر المخالفة بمعرفة المأمور والموظف المصاحب له .

(٥) الوقائع المصرية فى ١٦ مارس سنة ١٩١٦ ويه ١ من العدد ٢٤

واذا لم يكن المأمور مصحوبا بأحد رجال الري فيحضر المحضر بمعرفة المأمور
وعنده ويجب أن يشتمل المحضر على البيانات المذكورة في المادة الثانية
من القرار المشار إليه .

٣ - يحضر المأمور في الحال اعلان حضور المتهم من نسخة واحدة مشتملا
على البيانات المدونة في المادة الثالثة من القرار المذكور ويكون اعلانه بالطريقة
الآتية :

(أ) اذا كان المتهم حاضرا على الجسر فيعلن بواسطة من يندبه المأمور لذلك
من مشايخ البلاد أو غيرهم من رجال الادارة ممن يتيسر وجودهم .
(ب) اذا لم يكن المتهم حاضرا على الجسر فيعلن في محل اقامته بواسطة عمدة
بلده أو من ينوب عنه .

وفي كلتا الحالتين يبلغ الاعلان شفويا وعلى من يقوم به أن يحضر محضرا على ورقة
الاعلان نفسها مدونة فيه حصول الاعلان واسم الشخص الذي صار اعلانه اعلانا
صحيا وذلك طبقا للمادة الرابعة من القرار نادى الذكر .

وعلى المتهم اذا كان حاضرا أن يوقع على محضر الاعلان بامضائه أو ختمه
أو بصمة أصبعه واذا امتنع عن التوقيع يثبت ذلك في المحضر المذكور .

٤ - يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ اعلانه في الجريدة الرسمية ما

تحريرا في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤ (١١ مارس سنة ١٩١٦)

وزارة الداخلية

قرار يجعل ماهية وكيل شيخ خفر السويس جنين والخفير بمبلغ
جنيه و ٧٥٠ ملياً شهرياً (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وعلى
مكتبة محافظة السويس الرقعة ٢٧ فبراير سنة ١٩١٦ نمرة ٣١٢ ؛

قررنا ما هوأت :

١ - تجعل ماهيات وكيل شيخ الخفر والخفراء بمحافظه السويس بالكيفية
الموضحة بعد مع تحصيل اثني عشر في المائة علاوة على الماهية نظير مصاريف
التحصيل :

٢ - وكيل شيخ الخفر بالسويس شهرياً .
١٧٥٠ الخفير الواحد » »

٢ - على محافظ السويس تنفيذ هذا القرار

٧ جادى الاول سنة ١٣٣٤ (١١ مارس سنة ١٩١٦)

(*) الوقائع المعرية في ١٦ مارس سنة ١٩١٦ وج ٢ من العدد ٢٤

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بشأن الميزانية
العمومية لسنة ١٩١٦^(٥)

كان تقدير ميزانية ١٩١٥ - ١٩١٦ المالية يشتمل على عجز يبلغ ١,٤٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى ينفى منه من تقود احتياطي الحكومة العمومى ؛ وكانت مصر عند تحضير تلك الميزانية لا تزال تحت تأثير الصدمة الهائلة التى شلت حركة التجارة فى بداية الحرب ؛ وكانت سوق القطن لا تزال مضطربة ؛ و "الموراتوريوم" القاضى بتأجيل دفع الديون قد ألقى فقط منذ أجل قريب ، ولم تكن التجارة الخارجية قد وجدت أمامها متسعا كافيا من الوقت لتكيف بكيفية مطابقة للأحوال الجديدة الناشئة عن الحرب .

إن الحرب قد ظلت ناشبة فى خلال السنة المالية التى تقرب اليوم من نهايتها ، ومع ذلك فالتشاؤم الذى كان سائدا منذ عام فى الأحوال المالية لم يتحقق : فإن أسواق القطن فى أوروبا قد عادت شيئا فشيئا الى ما كانت عليه ، وارتفعت الأسعار حتى بلغت مبلغا لا تدركه إلا فى الأحوال الاستثنائية . نعم إن المساحة المزروعة قطنا قد كانت أقل اتساعا من المعتاد بسبب الوسائل التى تذرعت بها الحكومة ؛ على أن ذلك قد أفصح المجال لزراعة أصناف أخرى ، وجاء اقبال المواسم بما يزيد عن مقطوعية البلاد من تلك الأصناف ، فساعد على زيادة الصادرات الى الخارج . هذا وإن وجود العدد العظيم فى مصر من جيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى قد مكن الاهلين من مزاولة أعمال كثيرة ، وأوجد فى الوقت نفسه منفذا قريبا لتصرف أنواع كثيرة من المحصولات الوطنية . بغامت جميع هذه الظروف معاوانا على تخفيف نتائج الحرب الوييلة فيما يتعلق بثروة البلاد .

(٥) الواقع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٦ وجه ٢ من المدد ٢٧

على أنه لا مندوحة من القول انه بالرغم من تحسن الحالة بوجه عام ، ومن ازدياد إيرادات الحكومة ازدياداً متواصلاً ، لم تعد مقدرة الأهلين على المشتري الى ما كانت عليه في الأحوال العادية ، كما أن دخل الحكومة لا يزال أقل بكثير مما كان عليه قبل الحرب .

ومع ذلك فإن إيرادات الحكومة ، كما تقدم القول ، قد جاءت بنتيجة مرضية اذا ما قوبلت بتقديرات السنة الماضية : فان تحصيل الأموال الأميرية قد تم بدون صعوبة ، وإيرادات الجمارك ستأتى بزيادة تذكر على المقدّر لها في الميزانية ، وسينتج كذلك زيادة في الإيراد من الرسوم على الدخان ، وبعض هذه الزيادة ناشئ عما تقرر في شهر سبتمبر من زيادة معدل تلك الرسوم .

هذا وإن ازدياد عدد القضايا المرفوعة الى المحاكم سيؤدى الى زيادة الإيرادات الناتجة من الرسوم القضائية والقيدية ، وقد أصاب مصالح السكك الحديدية والتلفرافات والبريد فائده لم تنأ لها من زيادة الحركة في المعاملات التجارية فقط ، بل أيضاً من وجود العدد الكبير من الجنود الذين يستخدمون هذه المصالح . أما إيرادات مصلحة الموانئ والمنائر فستكون ، دون سواها ، أقل من المقدّر لها ، وذلك لأن ازدياد احتياج دول الحلفاء الى التقلبات بحراً قد أنقص عدد السفن المستخدمة لحاجات التجارة ، وأوجدت هذه الحالة صعوبات في مصر ، وقد يكون فيها ما يهدد ثروة البلاد يوماً ما .

وقد جرى اقتصاد كبير في المصروفات بفضل العناية التي بذلتها جميع مصالح الحكومة لتخفيض نفقاتها ، وبسبب الصعوبات التي حالت في بعض الأحوال دون الحصول من أوروبا على المهمات اللازمة لمباشرة الأعمال الجديدة المقررة في الميزانية . وسينتج عن ذلك في حساب سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ زيادة في الإيرادات على المصروفات تربو على المليون جنيه . ولقد كانت هذه الزيادة تكاد تكفى لرد الاحتياطي العمومي الى ما كان مقرراً قبل الحرب ، لولا التزول الكبير الذي أصاب جميع أسهم العالم فأصاب أيضاً الأسهم الخاصة بالمسال الاحتياطي .

أما مشروع الميزانية لسنة ١٩١٦ - ١٩١٧ المالية ، كما هو ملخص
بالكشف الملحق بهذه المذكرة ، فقد تقرر على الصورة الآتية :

جنيه مصرى	
الإيرادات	١٦,٦٣٠,٠٠٠
المصروفات	١٦,٦٣٠,٠٠٠

الإيرادات

تبلغ الزيادة في تقدير الإيرادات لسنة ١٩١٦ - ١٩١٧ المالية ١,٧٧٤,٠٠٠
جنيه مصرى بالنسبة الى تقدير إيرادات السنة السابعة ، بصرف النظر عن
ال مأخوذ من الاحتياطي العمومي في كلتا السنتين ؛ وهذه الزيادة خاصة بأبواب
الإيرادات الآتية :

جنيه مصرى	
الأموال المقررة	١٣٠,٠٠٠
الجمارك	٩٠٠,٠٠٠
الرسوم القضائية والقيدية	٧١,٠٠٠
السكك الحديدية	٤٩٤,٠٠٠
البوستة	٦٢,٠٠٠
الأموال الأميرية	٣٦,٠٠٠
إيرادات متنوعة	١٢٨,٠٠٠
أبواب إيرادات أخرى	٩,٠٠٠
	<hr/>
	١,٨٣٠,٠٠٠

يُطرح من ذلك قيمة النقص في أبواب الإيرادات الآتية :

جنيه مصرى	
الليانات والفنارات	٤٠,٠٠٠
مصابيد الإسمالك	٦,٠٠٠
بدل الخلفة العسكرية	١٠,٠٠٠

٥٦,٠٠٠
<hr/>
١,٧٧٤,٠٠٠

لم يُر في هذه السنة من ضرورة لاستبعاد مبلغ من تقدير الإيرادات بصفة متأخرات أموال الأتليان ، لأن سداد هذه الأموال قد تم في السنة المتقضية بدون صعوبة . على أن انخفاض منسوب النيل إبان فيضان سنة ١٩١٥ قد ترك بعض أتيان الوجه القبلي بدون رى ، وستفى تلك الأتيان من الضرائب ، فينتج عن ذلك خسارة على الخزنة قدرها نحو ٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى ؛ ويوجد نقص طفيف في تقدير عوائد الأملاك ، وذلك بسبب وجود منازل غير مؤجرة ، وبسبب إعادة تقدير العوائد على المباني التي رُبطت عوائلها في سنة ١٩٠٦ يوم كان الإيجار مرتفعاً الى درجة غير معتادة .

ويُتظر أن تبلغ الزيادة في الرسوم الجمركية ٩٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى منها مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن زيادة رسوم الأرصعة الى ١٢ في الألف ؛ ولا يذهبن عن البال أن هذه الزيادة وقتية ، وأنها ستبطل عند نهاية الحرب . أما النقص في إيراد الموانئ والمناظر فسببه نقص السفن التجارية التي تطرق موانئنا . وهذه نقطة ثابتة في حركة التجارة في السنة الماضية ، وليس ما يدل الآن على تحسن الحالة في العام القادم .

وسبب بعض النقص في إيرادات مصايد الأسماك تحويل المراكب في بحيرة المنزلة من الدرجة الأولى الى الدرجة الثانية ، وسبب البعض الآخر تضيق منطقة بعض المصايد المؤجرة في الوجه القبلي ، وذلك مراعاة لمقتضيات الرى .

وتسمع إيرادات المحاكم المختلطة في الأشهر الأخيرة بحسبان بعض الزيادة في تقدير تلك الإيرادات لسنة ١٩١٦ ، كما أن زيادة عدد القضايا المرفوعة الى المحاكم الأهلية ستجعل زيادة في إيرادات الحكومة قدرها ٥٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

ويمكن تقدير إيرادات السكك الحديدية بمبلغ ٣,٣٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى ، أى بزيادة ٤٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى على تقدير سنة ١٩١٥ ؛ وذلك بفضل الحركة التجارية والعسكرية على الخطوط الحديدية ، وبفضل زيادة مساحة الأتليان التي زُرعت قطناً في هذه السنة .

كم أن تحسن الحالة الاقتصادية والتجارية يمكن من تقدير زيادة في إيرادات مصلحة البوستة قدرها ٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى ، ومعظم هذه الزيادة ناشئ عن بيع الطوابع البريدية وما شاكلها من أوراق التخليص على المراسلات ، وعن رسوم المرور . ويشتمل تقدير هذه الرسوم على مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة المتأخرات التى لم تم تسويتها فى مكتب البريد الدولى فى ”برن“ .

وقد دخل فى تقدير الإيرادات لمحصلات الدومين عن سنة ١٩١٥ زيادة غير اعتيادية لتضمنه قيمة محصول القطن عن موسم سنة ١٩١٤ الذى لم يكن ينتظر بيعه إلا فى سنة ١٩١٥ ، وعليه فإن الزيادة الحقيقية فى ميزانية هذه السنة هى أكبر مما تبدو ، وهى ناشئة عن زيادة المساحة المزروعة قطناً ، وعن السعر المرتفع الذى يؤمل أن يباع به المحصول .

وسيكون فى باب ”الإيرادات المتنوعة“ زيادة كبيرة فى الأرباح الناتجة عن تشغيل النقود ، ومصدر هذه الزيادة ما يصيب الحكومة من الأرباح الناشئة عن جعل سعر الزاى للبنكنوت الصادر من البنك الأهلى المصرى ، ومن الفوائد التى تعود للحكومة من قنودها المخزونة .

والمتظر أن الحالة ستدعو الى سك كمية كبيرة من النقود الففضية فى خلال السنة القادمة أيضاً ، وسيعود من وراء ذلك على الحكومة ربح يمكن تقديره بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

وبلغ العجز فى الإيرادات العمومية عن مجموع المصروفات المربوطة لسنة ١٩١٦ — ١٩١٧ المالية ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، يقابله عجز قدره ١,١٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ ، وسيؤخذ هذا المبلغ كإعادة من نقود احتياطي الحكومة العمومى .

المصروفات

قضت الحالة في هذه السنة أيضا بحصر المصروفات في اضيق حدودها ؛ ولم يتيسر النظر في تنفيذ أى عمل من أعمال التحسين المهمة التي كانت نصب عين الحكومة قبل نشوب الحرب . ومع ذلك ، فإن في تقدير المصروفات زيادة كبيرة تبلغ ٦٦٦,٢٩٤ جنيها مصريا . وأهم أسباب هذه الزيادة ارتفاع أسعار الفحم ارتفاعا يستغرق وحده مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى من مجموع هذه الزيادة . أما الباقي فمعظمه ناتج من غلاء أسعار جميع التوريدات والمؤن المكتنض استيرادها من الخارج وعن زيادة تكاليف جميع ما يلزم لصيانة الأعمال .

وفيا على بيان أهم التعديلات التي أدخلت على أبواب ميزانيات مصالح الحكومة :

وزارة المالية (إدارة العموم وأقسام أخرى) :

قد جرى نقل اعتمادات من ميزانية وزارة الأشغال العمومية الى ميزانية وزارة المالية يبلغ مجموعها نحو ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى : منها مبلغ ٦,٥٠٠ جنيه مصرى عن ماهيات الموظفين والمستخدمين الملحقين بمراجعة إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، ومبلغ ٣,٥٠٠ جنيه مصرى قيمة الاعانة الممنوحة لحفظ الآثار العربية . وقد كانت هذه الاعانة مدرجة حتى الآن في ميزانية وزارة الأشغال العمومية ، وستدرج ابتداء من السنة المالية القادمة ضمن الاعانات التي تصرفها وزارة المالية .

وقد نُقل أيضا من المربوط لوزارة الأشغال العمومية الى ميزانية مصلحة المساحة مبلغ ٥,٤٧٣ جنيها مصريا يختص بخدمة نزع ملكية الأطلان وتحديد ترع الزرى التي ألحقت بالمصلحة المذكورة ابتداء من سنة ١٩١٥

وعليه فقد بلغ مربوط سنة ١٩١٥ لوزارة المالية (ادارة العموم وأقسام أخرى) ٥٣٦,٦٨٢ جنيه مصرياً بسبب نقل الاعتمادات المحكى عنها وعلى أثر تعديلات أخرى أقل أهمية، بعد أن كان مربوط ٥٢٢,٤٨٨ جنيه مصرياً .

أما في ميزانية سنة ١٩١٦ فقد تم اقتصاد مبالغ مختلفة يناهز مجموعها ١٥,١٠٠ جنيه مصري : منها مبلغ ٨,٣٠٠ جنيه مصري في ميزانية ادارة العموم ناشئ اقتصاده عن إلغاء وظائف أو تخفيض اعتمادات من مربوط للأعمال الجديدة ولمصاريف تنفيذ الأحكام القضائية ، ومبلغ ٦,٨٠٠ جنيه مصري في ميزانية المطبعة الأميرية ناشئ اقتصاد معظمه عن تخفيض مربوط للتوريدات العمومية، لأن الموجود منها في مخازن المطبعة يسمح بانقاص الطلبات في سنة ١٩١٦

على أنه من جهة أخرى قد تحتم زيادة مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصري في ميزانية مصلحة عموم المساحة على مربوط للتوريدات العمومية بسبب عدم كفاية المهمات الموجودة لديها للقيام بما يطلب منها من الأعمال الكثيرة . ولكن قد عوض مبلغ ٩٠٠ جنيه مصري من تلك الزيادة بإجراء بعض التخفيض في أنواع أخرى من مصروفات هذه المصلحة .

وقد زيد أيضاً على ميزانية قلم الاحصاء مبلغ ٣,٤٠٠ جنيه مصري لمصاريف احصاء سكان القطر الذى يعمل كل عشر سنوات ؛ وهذه المصاريف مقدرة لسنة ١٩١٦ بمبلغ ٦,٦٠٠ جنيه مصري ستحمل جزءاً منها المطبعة الأميرية ومخازن التوريدات العمومية وهو الجزء الخاص بنققات الطبع ومصاريف الأدوات الكتابية .

فالمبالغ المقتصدة من ميزانية وزارة المالية (ادارة العموم وأقسام أخرى) ، وقدرها كما تقدم ١٥,١٠٠ جنيه مصري، قد أصبحت بسبب الزيادات المذكورة ٨,٦٠٠ جنيه مصري .

مصلحة الأملاك الأميرية :

بلغ صافي الزيادة في الاعتمادات المربوطة لهذه المصلحة ٧,٣٦٨ جنيه مصرى :
تقد زيد مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه مصرى على مصاريف أشغال الزراعة بسبب توسيع
نطاق الأقطان التى تتولى المصلحة زراعتها بنفسها - وقد صارت مساحتها ٣٤,٥٠٠
فدان بعد أن كانت ٣١,٢٠٠ فدان - وبسبب استيفاء زراعة الأقطان التى تم
اصلاحها وزيادة المساحة التى تزرع قطناً ، وزيد كذلك مبلغ ٦,٦٠٠ جنيه مصرى
لمشتري حيوانات بدلا من التى لم تعد صالحة للخدمة ، ومبلغ ٤,٥٠٠ جنيه مصرى
بسبب زيادة أسعار الفحم .

على أنه يقابل هذه الزيادات فى مصروفات المصلحة المذكورة اقتصاد قدره
٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى : منه مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن إلغاء وظائف
خالية ، ومبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى عن إيقاف أعمال إصلاح الأقطان ، ومبلغ
٦,٠٠٠ جنيه مصرى عن تخفيض المربوط للأعمال الجديدة والتوريدات العمومية
وتأمين المخازن .

مصلحة الجمارك :

فى ميزانية هذه المصلحة اقتصاد مبلغ ٣,١٠٦ جنيهات مصرية ناشئ معظمه
عن إلغاء وظائف خالية ، هذا قطع النظر عن الاعتماد الممنوح فى سنة ١٩١٦
وقدره ١٢,٢٥٦ جنيه مصرى للقيام ببعض مصاريف كانت تؤخذ مباشرة من
رسوم الشبالة .

خفر السواحل :

زيد على الاعتمادات المربوطة لمصلحة خفر السواحل مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى
تقريباً : منه ١٠,٥٠٠ جنيه مصرى للوقود بسبب ارتفاع أسعار الفحم ،
و ٢,٩٠٠ جنيه مصرى للأعمال الجديدة ، و ١,٦٠٠ جنيه مصرى لللبوسات .

على أن هذه الزيادة البالغة خمسة عشر ألف جنيه مصرى يؤوض القسم الأكبر منها مبالغ جرى اقتصادها من أبواب مصروفات أخرى ، أخصها الماهيات والأجر والمرتبات المتوفرة من النساء وظائف والمربوط للعقيق والتوريدات العمومية ، ومجموع ذلك ١١,٠٠٠ جنيه مصرى .

وطيه فإن صافى الزيادة يبلغ نحواً من ٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

البوستة :

خُفِّضَ مبلغ ٨٠٠ جنيه مصرى من المربوط فى سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ لتأدية خدمات .

وفى ميزانية هذه المصلحة زيادة ٢٩,٥١٠ جنيهات مصرية يستغرق معظمها الاعتماد المربوط لنقل الارساليات البريدية الذى زيد عليه مبلغ ٢٣,٥٠٠ جنيه مصرى : منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن متأخرات سنة ١٩١٤ من رسوم المرور المقتضى تسويتها بمعرفة مكتب البريد الدولى فى مدينة "برن" و ٦,٥٠٠ جنيه مصرى لنفقات نقل الارساليات الخاصة بالجنود ، وقد عُوِّضَت هذه النفقات تعويضاً تاماً بزيادة ايرادات من هذا الباب . أما باقى زيادة ١٨,٥٠٠ جنيه مصرى وقدره ٧,٠٠٠ جنيه مصرى فتأتى عن نشاط حركة المعاملات التى كانت قد تباطأت فى سنة ١٩١٤

وزيد أيضاً مبلغ ٧,٧٠٠ جنيه مصرى على مربوط الماهيات والأجر والمرتبات بسبب انشاء وظائف دائمة للتلاميذ الذين فى الخدمة وبسبب العلاوة التدريجية التى تمتع مستخدمى الدرجة الأخيرة .

على أنه جرى اقتصاد مبالغ مختلفة من جهة أخرى جعلت صافى الزيادة فى ميزانية البوستة ٢٩,٥١٠ جنيهات مصرية .

الليمانات والفنارات :

قضى ارتفاع أسعار الفحم والحشب والحديد والفولاذ بزيادة ١١,٠٠٠ جنيه مصرى على المربوط . ومعظم هذه الزيادة ، أى مبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصرى ، معوض بعام اقتصاده من مربوط الماهيات والأعمال الجديدة ، حتى أن صافى الزيادة لا يتجاوز ٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

وزارة المعارف العمومية :

يشتمل برنامج التعليم فى وزارة المعارف العمومية للسنة المالية القادمة على إنشاء مدرسة جديدة للبنات فى القاهرة ومدرسة للمعلمين فى الاسكندرية ومدرسة أولية راقية للبنين وإضافة فصول جديدة الى مدارس المعلمين والمدارس الثانوية . وسيتم تنفيذ هذا البرنامج دون تحميل ميزانية الوزارة زيادة ما ، لأن النفقات الناشئة من هذا القليل ستعوض بالمبالغ المقتصدة من الماهيات على أثر إلغاء وظائف خالية ومن المصاريف الخاصة بالامتحانات على أثر إلغاء الشهادة الابتدائية ومن المصاريف الخاصة بالإلغاء بسبب هـص عدد الطلبة الداخلين . وهذا النقص ناشئ عن ضيق المجلات التى نقل إليها مؤقتا بعض المدارس الأميرية .

وزارة الداخلية :

ابتداء من السنة المالية القادمة سيفصل قسم السلخانات من وزارة الزراعة ويلحق بوزارة الداخلية (إدارة العموم) ، وذلك يقضى بتقل اعتمادات قدرها نحو ٤٨٠٠ جنيه مصرى ، وقد جرى هـلها فى ميزانية سنى ١٩١٥ و ١٩١٦

وبقطع النظر عن الزيادة الناشئة من هذا القليل ومن تعديلات أخرى أقل أهمية ، فإن مجموع الزيادة المدرجة فى إدارة العموم بوزارة الداخلية يبلغ ٣,٨٧٠ جنينها مصرى .

وزيد مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى على الاعتماد المخصص للاعانات الممنوحة لمجلس المديرية ، فرفع الاعتماد المذكور من ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى الى ١٧,٠٠٠ جنيه مصرى ، وهذا الاعتماد هو من أصل الباقي من ائانة المائة ألف جنيه التى تقرر فى سنة ١٩١٢ للمجلس المذكورة ، وزيد أيضا مبلغ ٧,٥٠٠ جنيه مصرى على المدرج للاعانات والسلف الممنوحة للبلديات والمجالس المحلية .

وجرى تخفيض ٤,٦٠٠ جنيه مصرى من اعتمادات ميزانية خدمة محجر الطور ، لأن ادارة ذلك المحجر فى الأحوال الحاضرة لا تستلزم جميع الاعتمادات التى كانت مقررة له فى سنة ١٩١٥

وادخل فى ميزانية الأقسام الأخرى التابعة لإدارة العموم زيادات وتخفيضات قليلة الأهمية أسفرت عن اقتصاد مبلغ ١,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفى ميزانية مصلحة السجون زيادة قدرها ١٩,٨٥٨ جنيها مصريا منها : مبلغ ١٢,٥٠٠ جنيه مصرى زيد على اعتماد أغذية المسجونين ، وهو يعادل تقريبا المبلغ الذى خفض من هذا الاعتماد فى سنة ١٩١٥ بسبب ما كانت اشترته المصلحة لحاجاتها مقلما من القمح والذرة . وقضى ارتفاع أسعار القمح بزيادة اعتماد قدره ٥,٠٠٠ جنيه مصرى . أما باقى الزيادة فيتناول أنواعا أخرى من مصروفات المصلحة المذكورة ، وأهمها ما يختص بالمساهمات لتعزيز ملاحظة السجون .

وقدر تخفيض مبلغ ٤٩ جنيها مصريا فى ميزانية مصلحة الصحة العمومية . ولكن اذا صرف النظر عن التعديل الذى أدخل على مربوط سنة ١٩١٥ بضم مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ معظمه عن الاعتمادات الاعشائية الممنوحة فى خلال السنة المالية ، فانه يظهر من المقارنة بين تقديرات سنة ١٩١٥ وتقديرات سنة ١٩١٦ زيادة فى مربوط السنة القادمة قدرها ١٤,١٠٠ جنيه مصرى .

وهذه الزيادة التي ينحصر معظمها بمصروفات المستشفيات وبمشتري التوريدات العمومية ناشئ قسم منها عن افتتاح مستشفى الرمد في اليوم سنة ١٩١٦ وعن توسيع مستشفى الأمراض العفنة في العباسية وعن ارتفاع أسعار التوريدات .

وزارة الحفانية :

تنفيذا للقانون نمرة ٥ الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٩١٦ ألحقت مدرسة القضاء الشرعي بميزانية وزارة الحفانية ، وأصبحت فرعا منها . وماعدا هذا التغير يكاد يكون مربوط ميزانية هذه الوزارة على ما كان عليه سنة ١٩١٥ . وهذه الميزانية تتضمن زيادة اعتمادات لمح العلاوة التدريجية مستخدمى الدرجة الأخيرة . فبر أن الاقتصاد الناشئ عن إلغاء وظائف خالية يعوض هذه الزيادة .

وزارة لاشغال العمومية :

إذا روعيت التعديلات التي أدخلت على الاعتمادات المربوطة في ميزانية سنة ١٩١٥ لمصروفات هذه الوزارة بنقل مبلغ ١٥,٥٢٦ جنيها مصريا الى ميزانية وزارة المالية وبضم اعتمادات اضافية قدرها ٣٩,٨٧٧ جنيها مصريا منحت في خلال السنة ، يكون التخفيض في ميزانية سنة ١٩١٦ المالية ١٤,٩٨٨ جنيها مصريا .

وقد زيد على مربوط القمم الميكانيكي مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيها مصري ناشئ معظمه عن ارتفاع أسعار الفحم ؛ وزيد مبلغ ٢,٠٠٠ جنيها مصري على ميزانية الطرق الرئيسية ، وبمبلغ مثله على ميزانية قسم الطيعيات .

وقد جرى مقابل ذلك اقتصاد مبالغ مجموعها ٥٣,٠٠٠ جنيها مصري : منها ٧,٧٠٠ جنيها مصري في قسم الادارة ، و ٢٨,٠٠٠ جنيها مصري في ميزانية مصلحة تجارى العاصمة ، و ١٣,٠٠٠ جنيها مصري في ميزانية قسم الجارى التي لا تشمل في سنة ١٩١٦ على اعتمادات للاعمال الجديدة ، و ٤,٣٠٠ جنيها مصري في ميزانية الأقسام الأخرى .

وقيمة مجموع المربوط المصلحة الرى تكاد تكون مثلها كانت سنة ١٩١٥ على أنه قدفتح في هذه الميزانية اعتماد جديد قدره ٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى لتعديل فصحات الترع ، واعتماد آخر بنفس هذه القيمة لانشاء تحويلة في رباح البحيرة ، وقد قدر أيضا مبلغ ٧,٥٠٠ جنيه مصرى لمصاريف إدارة الطلبات في أبو مناجة .

وزارة الزراعة :

يقضى الحلق قسم السلخانات بوزارة الداخلية بنقل اعتماد ٤,٧٦٢ جنيهها مصرى من ميزانية وزارة الزراعة التابع لها الآن القسم المذكور ، وقد خفض فوق ذلك من ميزانية هذه الوزارة مبلغ ١,٨٢٥ جنيهها مصرى عن تأدية الخدمات . فتج عن هذه التعديلات تخفيض ميزانية وزارة الزراعة من ١٠٩,٢٢٦ جنيهها مصرى الى ١٠٢,٩٣٩ جنيهها مصرى .

وعليه يتضح من المقارنة بين تقديرات سنة ١٩١٥ وتقديرات سنة ١٩١٦ زيادة في ميزانية السنة القادمة قدرها ١,١٤٧ جنيهها مصرى .

وقد فُصحت اعتمادات في ميزانية سنة ١٩١٦ لتنفيذ القانون الخاص بوقاية الموروعات من الآفات المتنقلة من الخارج ، وتوسيع نطاق التعليم العملى المختص بزراعة البساتين .

السلوك الحديدية :

أدرج في ميزانية هذه المصلحة زيادة قدرها ٥٠١,٥٦٢ جنيهها مصرى منها ٣٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئة عن زيادة في الاعتمادات الممنوحة لشراء الوقود ، وذلك على الأخص بسبب فلاء ثمن الفحم وارتفاع مصاريف الشحن . وتقضى أعمال الصيانة والتجديد بزيادة اعتماد قدره ٩١,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٧٢,٠٠٠ جنيه مصرى لشراء المهمات و ١٩,٠٠٠ جنيه مصرى لأجر العمال باليومية . وتشتمل الاعتمادات للأعمال الحديدية على زيادة قدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى لشراء مهمات متحركة .

وقد جرى اقتصاد مبلغ ١١,٠٠٠ جنيه مصرى : منها ٥,٠٠٠ جنيه مصرى من ماهيات المستخدمين الداخلين فى هيئة المال على أثر إلغاء وظائف خالية ، و ٦,٠٠٠ جنيه مصرى من مصروفات أخرى خاصة بهذه المصلحة .

التلغرافات :

ان التخفيض البالغ ١,٤٥٤ جنيه مصرى فى المربوط لهذه المصلحة يكاد يكون ناشئا بجلته من الماهيات .

خدمة الادارة والتحصيل فى المديرىات والمحافظات :

زيد فى المربوط لهذه الخدمة مبلغ ٤,٥٠٠ جنيه مصرى لزيادة مستخدمى الأموال المقررة ومستخدمى ساحل أثرائى وروض القرج ، ولتح الصلاوة التدريجية لمستخدمى الدرجة الأخيرة .

وقد جرى اقتصاد ٦,٧٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية البوليس بسبب تخفيض المربوط للمبوسات والتجهيزات والمربوط للعلى والركائب ، ويبلغ هذا التخفيض ١١,٥٠٠ جنيه مصرى ، على أن الزيادة المربوطة لأنواع أخرى قد استقرت قسما منه .

وفى مجموع ميزانية خدمة الادارة والتحصيل اقتصاد صاف قدره ٢,٢٠٠ جنيه مصرى تقريبا .

وزارة الحربية :

يقضى الارتفاع المتواصل فى أسعار الذخائر والمبوسات والتجهيزات بزيادة ٤,٠٠٠ جنيه مصرى ، كما أن نفقات النقل وشراء الركائب تستلزم زيادة اعتماد قدرها ٨,٠٠٠ جنيه مصرى ، وقد أدرجت أيضا زيادة ٩,٠٠٠ جنيه مصرى فى المربوط للماهيات ومرتبآت الجيش .
على أنه جرى تخفيض ٧,٠٠٠ جنيه مصرى فى اعتمادات التعينات والعلى .

المعاشات والمكافآت :

يبلغ ما تتحمله الميزانية في السنة المالية القادمة من المعاشات المربوطه في سنة ١٩١٥ بمقتضى اللوائح ٤٢,٨٠٠ جنيه مصرى بعد استئزال قيمة المعاشات المقطوعة . وقدّرت قيمة الاعانات المقتضى منحها بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩١٥ لمائلات المطولين لحل السلاح بمبلغ ١٥,٥٠٠ جنيه مصرى . وُرُفع المبلغ المربوط لاستبدال المعاشات من ٢,٥٠٠ جنيه مصرى الى ٨,٠٠٠ جنيه مصرى .

وجرى تخفيض مبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصرى من الاحتياطى المربوط للمعاشات الجديدة وتخفيض مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصرى من المربوط لمكافأة المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الازامية . وهذا التخفيض الأخير ناشئ خصوصا عن أن عدد المقترعين في خدمة وزارة الحربية الذين يحق لهم الانتفاع بالمكافأة المذكورة سيكون ٢٨٠٠ في سنة ١٩١٦ مقابل ٢٩٠٠ في سنة ١٩١٥ .
ويبلغ مجموع الزيادة في ميزانية المعاشات والمكافآت ٥٢,٨٠٠ جنيه مصرى .

الدين العمومى :

في ميزانية الدين العمومى زيادة تقدير تبلغ ٥,١٢٠ جنينامصريا منها مبلغ ٤,١٣٣ جنينامصريا معدّ لدفع قسط انشط الخيديدى من القاهرة الى حلوان .
وُرُبط أيضا مبلغ تكبيل قدره ١,٠٥٦ جنينامصريا لدفع القسط الذى يستحق لشركة القناة عن أعمال التطهير في مدخل السويس .
ويوجد تخفيض ٦٩ جنينامصريا في القسط المستحق عن خط بور سعيد - الاسماعيلية ما

القاهرة في ١٨ مارس سنة ١٩١٦

ميزانية سنة ١٩١١

الايرادات

الب		ميزانية		ميزانية		فرق		محصلات سنة ١٩١٤
		سنة ١٩١٦	جنيه مصري	سنة ١٩١٥	جنيه مصري	زيادة	نقص	
١	أموال مقررة	٥٥٠٩٠٠٠	جنيه مصري	٥٣٧٩٠٠٠	جنيه مصري	١٣٠٠٠٠	—	٥٣٥٤٠٩٦
٢	إيجارك	٣٨٥٠٠٠٠	جنيه مصري	٣٩٥٠٠٠٠	جنيه مصري	٩٠٠٠٠٠	—	٣١٠٥١٧٦
٣	رسوم الليالي والعقارات	١٦٠٠٠٠	جنيه مصري	٢٠٠٠٠٠	جنيه مصري	—	٤٠٠٠٠	٣٣٤٧٠٧
٤	مصاريد الأخصاك	٣٣٠٠٠	جنيه مصري	٣٩٠٠٠	جنيه مصري	—	٦٠٠٠	٣٩٠٤٤
٥	المنفعة	٣٥٠٠٠	جنيه مصري	٣٥٠٠٠	جنيه مصري	—	—	٣٨٥١١
٦	رسوم دمنة المصوغات	٣٠٠٠	جنيه مصري	١٠٠٠	جنيه مصري	٢٠٠٠	—	٢٠٨٥
٧	الرسوم القضائية والقيدية	١١٧٨٠٠٠	جنيه مصري	١١٠٧٠٠٠	جنيه مصري	٧١٠٠٠	—	١١٩٥١٠٣
٨	رسوم متنوعة	٥٠٠٠٠	جنيه مصري	٤٩٠٠٠	جنيه مصري	١٠٠٠	—	٥١٥٣٠

٩	سكن الجديد...	٣٣٩٤٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٤٩٤٠٠٠	—	٣١٧٦٢٢٠
١٠	الطرافات...	١٢٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠	—	—	١٢٢٠٧١
١١	البورصة	٣٠٢٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٦٢٠٠٠	—	٢٨٧٦٨٦
١٢	إيجارات وممتلكات الملاك الميرى	٦٤٣٠٠٠	٦٠٧٠٠٠	٣٦٠٠٠	—	٣٦٨٠٠٥
١٣	بدل الخدمة العسكرية	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	١٠٧٢٨٠
١٤	الاستقطاع من مبالغ المستفيدين	١٣٢٠٠٠	١٣٢٠٠٠	—	—	١٤٢٧٩٢
١٥	إيرادات متروكة	٩٧٣٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٢٨٠٠٠	—	٩٤٠٠٥٩
١٦	إيرادات غير اجتهادية	٥٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٦٠٠٠	—	٢١٧٠٤١
١٧	المانحون من الاحتياطي المورى	١٠٠٠٠٠	١١٤٤٠٠٠	—	١٠٤٤٠٠٠	١٤٦٨٦٥٩
١٨	التحصل من المصرف بغير حق...	—	—	—	—	١٥٦١٨
	إجمالي	١٦٦٢٣٠٠٠	١٥٩٠٠٠٠٠	١٨٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٦٨٥٧٧٨٣

ميزانية سنة ١٩١٦

المصروفات

باب		ميزانية		فرق	
		سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥	زيادة	نقص
١	مخصصات الخيرة الميثة السلطانية ومزاجيات السلطان	جيبه مصرى ٣٣٨٨١٠	جيبه مصرى ٣١٨٨٥٩	١٩٩٥١	—
٢	والديوان المال السلطانى	٩٠٦٨	٩٠١٤	٥٤	—
٣	جيش الزرادى	٣٦٩١٣	٣٧٧٤٩	—	٨٣٦
٤	الجمية التشريعية	٩٣٤٠	٩٧٣٠	—	٣٩٠
٥	مناذرة الخارجية				
	مناذرة الماركة :				
	ديوان السوم بالأقسام الأربعة	٥٢٨٠٥٥	٥٣٦٦٨٣	—	٨٦٢٧
	مصلحة الاطلاك الأميرية	٣٩٢٠١٤	٣٨٤٦٤٦	٧٣٦٨	—
	إيجار ك	١٤٧٨٢٣	١٥٠٩٢٩	—	٣١٠٦
	غير المواصل	١٨٧٦١٩	١٨٣٦٤٠	٣٩٧٩	—
	البريد	٣٢٨٤٢٩	٢٩٨٩١٩	٢٩٥١٠	—
	البنات والفتيات	١٤٨٩٠٢	١٤٥٨٩٣	٣٠٠٩	—
٦	مناذرة الماروف المرمية	٤٢٣٠٥٦	٤٢٢٩٨٦	٧٥	—
٧	الداخلية	٩٧٥٤٤١	٩٥١٧٦٢	٢٣٦٧٩	—
٨	الغنائية	٨٤٥٨٠٤	٨٤٥٦٠٣	٢٠١	—
٩	الانشان المرمية	١٨١٦١٠٠	١٨٣١٠٨٨	—	١٤٩٨٨
١٠	الزراعة	١٠٣٧٨٦	١٠٢٦٣٩	١١٤٧	—

١١	سكن المدين والقرى :	٢٨٠٨٠٨٠	٢٣٠٦٥١٨	٥٠١٥٦٢	—
١٢	السكن الحبيبية الريفية	١٢٢٤٠٩	١٢٣٨٦٣	—	١٤٥٤
١٣	إدارة رعاية الاطفال والمؤسسات مساريف عسكرية : وزارة الريحة الجيش الريحاني	٩٨١٢٩٠	٩٨٢٤٥٠	—	٢١٦٠
١٤	منع نخرة الرقيق	٩٩٤٦٤١	٩٤٣٨٧٧	٥٠٧٦٤	—
١٥	مخيمات ومكانات	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—
١٦	الدين السويدي	٧٣٢٣٣٥	٦٧٩٥٠٠	٥٢٨٣٥	—
١٧	مصاريف غير مطبوعة	٤٣٠٤٠٩١	٤٥٩٨٩٤١	٥١٢٠	—
	إجمالي	٣٤٧٧٤	٣٦١٧٣	—	١٣٩٩
		١٦٦٣٠٠٠٠	(٥) ١٥٩٩٢٧٠٦	٩٩٩٢٥٤	٣٢٩٦٠

مبالغ الزيادة ١٦٦٢٧٩٤ جيتا صري

جيتا صري
٥ اصل ربط جيتانية سنة ١٩١٥ ١٥٩٠٠٠٠٠

مجموع :
اكتادات ايتانية ٩٩١١٠

١٥٩١٩١١٠

تتطلب :
كافية عيادات ٥٤٠٤

١٥٩١٢٣٧٠٩

مديرية البحيرة

قرار بتعديل لائحة السقاين بمدينة دمنهور (بحيرة)^(١)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على لائحة السقاين بمدينة دمنهور الصادرة من مديرية البحيرة
في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى دمنهور الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩١٥
المصدق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبها نمرة ١٢٠ الرقمة ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما يأتى :

أولا - عقلت المادة الثانية من لائحة السقاين بمدينة دمنهور الصادرة
في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ على الوجه الآتى :

” (المادة الثانية) لا يجوز للسقاين أن يستعملوا إلا القرب التى
سعة الواحدة منها ٦٦ لترا أو العربات ذات البراميل بالأوصاف التى
تعطى من المجلس البلدى وتكون سعة كل برميل عشرا أو خمسا من
القرب وكل تلك القرب والبراميل يجب أن تعار قبل استعمالها بمعرفة
المجلس البلدى وتختص بنظم المراقبة “ .

ثانيا - يعمل بهذا القرار بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجرائد
الرسمية م

تحريرا بدمنهور فى ١٢ مارس سنة ١٩١٦

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٦ وجه ١٥ من العدد ٢٧

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الأوقاف الأعلى عن ميزانية الأوقاف الخيرية^(٥)

أتشرف فأعرض على هيئة المجلس ميزانية الاوقاف الخيرية المنصوص عليها بالأمرين العالين الصادرين في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ عن السنة المالية التي تبدئ في أول أبريل سنة ١٩١٦ وتنتهى في ٣١ مارس سنة ١٩١٧ :

ان تحضير الميزانية السنوية لأية مصلحة من المسائل الأولية التي تقضى باتخاذ كل الوسائل الدقيقة لايجاد التعادل المالى القويم بين الارداد والصرف وعمل الاحتياط الحسابى التام حتى يبقى ذلك التعادل محفوظا في بحر السنة المالية .

وإذا كان هذا العمل الدقيق على مثل تلك الأهمية في السنوات المعتادة فكيف يكون الأمر أدق وأهم في مثل هذه الأيام التي لم يبق هناك من لم يشعر بشغل وطائها المالية على اختلاف الدرجات .

ولما كانت وزارة الأوقاف من المصالح المالية الكبيرة التي قوامها الزراعة والأماكن السكنية فهي بحكم الطبيعة من أكثر المصالح شعورا بوطأة الحالة الحاضرة وأشدّها تأثرا بالحالة العمومية للقطر المصرى .

ونريد هنا أن نقول كلمة عن موارد الأوقاف التي تستغل هذه الوزارة باستغلالها ونين الجهات التي تتفع بثمرات تلك الغلة .

فوزارة الأوقاف تستغل بإدارة نوعين من الموارد مستقلين عن بعضهما تمام الاستقلال . أحدهما الإيرادات الناتجة من الأعيان التي انتهت الى الخيرات وهي

(٥) الوثائق المصرية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦ (ملحق) .

المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من اللائحة الصادرة بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٨٩٥ ومن هذا النوع تتكون ميزانية وزارة الأوقاف العمومية بالتطبيق للأمر المالى الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

والنوع الثانى إيرادات الأعيان التابعة للأوقاف الأهلية وهى التى عهد بإدارتها الى هذه الوزارة بصفة مؤقتة بالتطبيق للقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الأولى من اللائحة المذكورة قبلا .

فهذان عرلان منفصلان عن بعضهما . ويتعلق بكل منهما أعمال خاصة يجب على وزارة الأوقاف القيام بها أداء للهمة التى عهد بها اليها .

ان النوع الأول وهو إيرادات الأعيان التى آلت الى الخيرات ينفق منه على كثير من وجوه الخير مثل إحياء شعائر المساجد والقيام بنفقات المعاهد العلمية والمدارس والمكاتب والمستشفيات والعيادات الطبية والتكايا والملاجئ وأعانة كثير من بيوت العلم والجمعيات الخيرية وغير ذلك من وجوه البر والاحسان .

وبما لا ريب فيه أن وزارة الأوقاف تبسط يدها بالمعطاء كلما استقامت حالتها المالية وتوفر عندها دخل هذا النوع . وبالعكس تنقبض يدها عن الصرف مضطرة كلما تزعزعت الحالة المالية بما يطرأ عليها من المؤثرات الهامة القهرية .

وأما النوع الثانى وهو إيرادات الأعيان الموقوفة على المستحقين فانه مصدر ارتزاق واسع لطبقة عظيمة من العائلات ولخلق كثير من الأراذل والأيتام والقصر والمجزة وأهل العوز ممن ليس لهم مرتزق غير ما يصيبهم من فائض ريع هذه الأعيان . ومن البينى أن انتفاع هؤلاء المستحقين يتبع ما يستغل من تلك الأعيان زيادة ونقصا .

على أن هذا النوع الثانى فيه جزء قليل موقوف على أعمال خيرية مما نص عليها الواقفون ضمن وقفياتهم وهذا الجزء حكمه حكم النوع الأول فى الصرف والانتفاع .

- وقد كان أول عمل احتمنا به عند استلامنا أعمال وزارة الأوقاف في شهر مايو سنة ١٩١٥ هو البحث عن الحالة المالية للوزارة والوقوف على تفاصيل مواردها ومصارفيها والاحاطة بما هناك من المتاحرات وغير ذلك .

وتبين لنا أن المتاحر للوزارة من الايجارات الباقية تحت التحصيل لغاية ٣١ مارس سنة ١٩١٥ هو ٥٥٨٦٨٨ جنيها من ذلك ٢٨٧١٢٨ جنيها من النوع الأول أى الأوقاف الخيرية و ٣٧١٥٦٠ جنيها من النوع الثانى أى الأوقاف الأهلية . وذلك مما يبلغ ٩٢٦٢٦ جنيها مقيد في حساب المهد تحت التحصيل طرف بعض المصالح وغيرها .

وهذه المتاحرات وإن كانت من عمل سنين ماضية والجزء الأعظم من تلك المبالغ الطائلة مرفوعة عنها قضايا لا تزال منظورة أمام المحاكم إلا أن الحوادث التى طرأت على القطر في سنة ١٩١٤ والتي نتج عنها بنحس أثمان المحصولات علاوة على ما أصاب تلك المحصولات من الآفات وترتب عليها صعوبة تحصيل الايجارات زادت المبالغ المتاخرة زيادة كبيرة تسبب عنها أن الوزارة لم تتمكن من عمل الموازنة بين إيراداتها ومصروفاتها في تلك السنة حيث زادت المصروفات على الإيرادات في الأوقاف الخيرية بمقدار ٧٤٤٧٤ جنيها .

ولما كان قوام هذه الوزارة على ما يتوفر لديها من ريع أعيان الاستغلال كانت مهمتها الأولى العظيمة هي العمل على تصفية هذه المتاحرات الهائلة وتحصيلها مع تحصيل مستحقات سنة ١٩١٥ الحاضرة التى تقدر بمبلغ ٧٦٩٣٠٠ جني .

هذا ولما كانت الظروف الحالية المستثناء تحتم على الوزارة اتخاذ طرق خصوصية تمكنها من تذليل هذه الصعوبات حتى يتيسر لها القيام بتأدية وظيفتها الهامة فلذلك أذكر هنا شيئا عن الموردين الأساسيين لإيرادات الوزارة وهما الأتبان والأماكن وأبين الوجوه التى حاولت الوزارة أن تحافظ بها على موارد هذين النوعين .

الأماكن — كان من تأثير الحالة المالية الحاضرة على الأماكن السكنية أن زاد عدد المحلات التي يخلها السكان زيادة عظيمة مطردة وقلت الرغبة في سكني الأماكن الخالية من قبل ثم اندفع المستأجرون في طلب تخفيض الأجر الحالية مقتدين في ذلك بما حصل من التخفيض في أماكن الأهالي وتسكوا أيضا بتجديد مدة الاجارة لسته شهور وثلاثة وأقل هذا فضلا عن الصعوبة التي تعانيها الوزارة في تحصيل الأجر الشهرية منهم .

فأرت الوزارة أن من الحكمة اعادة السمع لصوت الحالة العامة وعمل مايمكن عمله لاجابة ما يكون حقا من طلبات المستأجرين وتسهيل طرق المعاملة معهم بترك ما يمكن تركه الآن من القيود التي كانت تراعى في التأجير من قبل فأصدرت التعليمات اللازمة لفروعها بالتساهل مع المستأجرين أو الراغبين في الاستئجار وأجابت كثيرا من الطلبات الخاصة بالتخفيض فكلفت القومسيونات المختصة بتقدير ما يرى تخفيضه وتساهلت في التأجير لمدة قصيرة ثم أباحت تحصيل الأجر الشهرية بصفة جزأة بحسب حالة المستأجر المالية وغير ذلك من التسهيلات التي تؤدي الى استغلال أعيان الأوقاف في وسط هذه الظروف بكل وسيلة ممكنة .

ومع كل هذه التسهيلات كانت نتيجة النقص في أهر الأماكن السكنية على الوجه الآتي :

	نتائج من تخفيض الأجر	نتائج من خلق الأماكن	جملة النقص
أوقاف خيرية	٤١٦٥	٥٣٦٨	٩٤٣٣
» أهلية	٢٦٣١	٤١٢٧	٦٧٤٨
الجملة	٦٧٩٦	٩٤٩٥	١٦١٨١

الأطيان — لم تظهر آثار الحالة المالية السيئة في شئ مثل ظهورها في حركة

الأطيان وتأجيرها بموم القطر . فان قلة التقود بسبب الوقوف الذي طرأ على حركة بنوك التسليف ونزول أسعار القطن في سنة ١٩١٤ نزولا فاحشا ورداءة محصول سنة ١٩١٥ وارتفاع أسعار القمح ارتفاعا مطردا وما يشعربه كل فرد من الضيق المالى العام كل ذلك كان سببا في تقليل رغبة التراحم والتدافع في استئجار الأطيان الزراعية . فقد كان موسم تأجير الأطيان التي كانت معروضة للتأجير عن سنة ١٩١٦ ومقدارها ٣٩٣٨٤ فداناً موسماً خارجاً عن القياس حيث انصرفت الرغبة عن النظر الى سوايق التأجير ولم يتقدم الراغبون الى العطاء إلا بكل تخوف وحساب وليست كل الأطيان المعروضة للايجار تقدم لها راغبون فان كمية الأطيان التي بقيت بدون طالب كانت بدرجة ربما عجزت الوزارة عن القيام بمباشرة زراعتها بنفسها لما يستدعى ذلك من الاستعداد العظيم والتفقات الطائلة مع المخاطرة بنتيجة العمل .

لهذه الأسباب رأت الوزارة أن من الحكمة سلوك سبيل التسهيل والتيسير بقدر الامكان والتساهل في بعض القيود والقواعد التي كانت ترتبط بها وتلزمها في أعوام الرضاء المتتادة .

فمن ذلك أنها لم ترتبط بأجر المثل السابق تقديره في السنوات الماضية بل عيفت الوزارة في كل مركز لجنة لتقدير أجر المثل بحسب الظروف الحاضرة واتخذ هذا التقدير أساسا للتأجيرات الجديدة . ومنها أنها رأت التساهل في مسائل التأمين بقدر الامكان فقبلت ضمانات شخصية في بعض الصفقات التي رأت من المصلحة تأجيرها لمدة سنة فقط . كما أنها قبلت تأمينات نقدية تقل عن ٥٠ في المائة عن بعض الأراضي التي بها هيئات زراعية تدار على حساب الوزارة .

ومن ذلك أنها اضطرت لتأجير بعض الصفقات والترمت برها من وابوراتها على حسابها .

فهذه التسهيلات وأمثالها تمكنت الوزارة من الوصول لتأجير أكبر مساحة يمكن تأجيرها بالأسعار المناسبة . بحيث أنها لم تتكلف أن تزرع على حسابها من الأطنان إلا ما لا بد لها من أن تباشر هي زراعته بنفسها بقصد الإصلاح والتحسين .

على أنه بالرغم من كل ذلك بلغ العجز الناشئ من نزول قيمة الايجار ما يأتي :

من أطنان الأوقاف الخيرية
» » » الأهلية

المجملة

بنسبة

٣٢٠٠٠

٢٩٠٠٠

٦١٠٠٠

هذا ويوجد تحت يد الوزارة كثير من الاطنان الضخيفة التربة القليلة الربيع وأمثال هذه الأطنان كما لا يخفى لا يكون مبلغ الاستفادة منها إلا بنسبة ما يبذل في سبيل عمارها واصلاحها من العناية .

وقد اشتغل ديوان الأوقاف قبل الآن باصلاح بعض هذه الأطنان إلا أن العمل فيها لم يتم . ولما كان اجراء هذا الاصلاح يهم الوزارة كثيرا لاتمام العمل الذي بدأت أن تستفيد منه . خصوصا وأن الباقي من هذه الأطنان المتروكة تدفع الوزارة عنها الأموال المربوطة عليها . وقد تكون تلك الأموال أكثر من الربيع الذي يتحصل منها .

لهذه الأسباب رأى أنه من الضروري المبادرة بعمل الاصلاحات اللازمة لمساحات معلومة من هذه الأطنان بمراعاة تقديم الأهم منها على المهم حيث ان الفائدة محققة بزيادة الربيع الذي يستغل منها في وقت غير بعيد .

فللوزارة نحو ٤٠٠٠ فدان بمديرية البصرة بأعدادية دمنهور وزاوية نعم وقف المرحومة أنجي هانم وهذه الأطنان واقعة في منطقة مناسبة تساعد كثيرا

على الانتفاع بما هناك من المساق والمصارف العمومية ولا يقف في سبيل الاستفادة منها سوى احتياجها لبعض المصارف الخصوصية وإجراء عمليات تقصيب في بعض جهاتها وبناء عزب لسكنى الأتقار والخدمة .

ويوجد للوزارة أيضا نحو ٥٠٠٠ فدان بمديرية البحيرة شهيرة بأطيان الخزان وقف تكية المدينة المتورة وقد عملت فيها الاصلاحات الأولية واستفادت الوزارة من نتائجها بزيادة إيرادها وهي الآن في احتياج الى الأعمال التكميلية وتوسيع العزب الموجودة بها وإنشاء عزب جديدة لزيادة العمران واتجاه الرغبة لتحسين الايجار .

ويوجد ١٥٠٠ فدان بمديرية البحيرة شهيرة بأطيان الابراهيمية ينقصها بناء دوار ومخازن لحفظ مهمات الزراعة ومحصولاتها وتجديد بناء العزبة الموجودة فيها لقدمها وتداعيا للسقوط وليس من الحكمة تركها بحالتها الحاضرة لما ينشأ عن ذلك من انصراف الرغبة عن عمرانها وتشتت أنفارها .

وهناك نحو ٦٠٠٠ فدان بمديرية الغربية تابعة لتفتيش قلين وشباس بحاجة لمصارف خصوصية لأجل حفظها من الضرر الذي يلحق بها بسبب عدم الصرف . وقد كان عمل لذلك مشروعا قام ديوان الأوقاف بعمل جزء صغير منه . على أن القائمة لا تتم إلا بتنفيذ المشروع بتمامه لتحسين الأرض ونمو إيرادها .

كما أنه يوجد للأوقاف ٣٠٠٠ فدان وكسور بالمطاعة بمديرية قنا وهذه الأطليات جيدة التربة ولكن أرضها غير مستوية السطح وعتاجة للتقصيب والتحسين في حالة ربا باقامة آلة رافعة ثانية على الموجودة هناك . فإذا تمت هذه الاصلاحات وغيرها فنظور الانتفاع منها بأكثر مما يستغل منها الآن .

هذا ولما كانت ميزانية الوزارة سنة ١٩١٥ ليس فيها من الوفرا ما يقوم بنفقات هذه الاصلاحات الضرورية وكان الضرر الذي ينشأ من تأخير القيام بالاصلاح محققا حيث يتسبب عنه عجز الإيرادات سنة فسنة تبعا للاضمحلال الذي تؤول اليه تلك الأراضي بسبب إهمال أمرها مع أنها اذا أصلحت تحسن تربتها وتزداد خصوبتها ونمو ريعها وبذلك تتمكن الوزارة من الزيادة في أعمال الخير .

لهذا رأينا أن نفتح اعتمادات اضافية على ميزانية سنة ١٩١٥ بالمبالغ اللازمة لهذا الاصلاح معتمدين في ذلك على أن ما يصرف في سنة ١٩١٥ لا يتجاوز الإيرادات المتحصلة فعلا .

ونتشم أن تحصل الوزارة على زيادة في إيراداتها فوق تقديرات ميزانية سنة ١٩١٥ مقدارها ٤٠٠٠٠ جنيه وستحتسب هذه الزيادة من أصل العجز الذي ظهر في الإيرادات لغاية سنة ١٩١٤

أما ميزانية سنة ١٩١٦ فتقررت على وجه ما يأتي :

		جنيه
	الإيرادات	٥٠٠٠٠
	المصروفات	
	جنيه	٤٩٩٧٢٠
	مصروفات اعتيادية	
» غير اعتيادية	٤٧٣٧٤٧	٢٨٠
	٢٥٩٧٣	
زائد الإيرادات عن المصروفات		

الإيرادات

قدّرت الإيرادات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه . وقد كانت مقدّرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٤٧٣٠٠٠ جنيه فتكون الزيادة فيها ٢٧٠٠٠ جنيه .

وقد دخل في هذا التقدير ٤٠٠٠٠ جنيه منظور تحصيلها في سنة ١٩١٦ من الأيجارات الباقية تحت التحصيل سنة ١٩١٥

إيجارات المباني — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه فالتقص ٤٠٠٠ جنيه بسبب خلو بعض الأماكن وتقص إيجار البعض الآخر وخروج بعض أعيان بالبدل . عل أن التقص الذي حصل في أثناء السنة لهذا السبب يروى على التسعة آلاف جنيه كما قلنا ولكن قد دخلت في إدارة الوزارة أوقاف جديدة قدرت إيراداتها بمبلغ ٧٦٠٠ جنينا وتمت عمارة انشائية وتأجرت في أثناء سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٠١٢ جنينا . والباقى من التقص ناتج من فرق التقدير بين ربط سقى ١٩١٥ — ١٩١٦ ومنظور الحصول عليه .

إيجارات الأراضي الفضاء — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه كما كانت مقدرة في سنة ١٩١٥

الأحكار — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه كما كانت مقدرة في سنة ١٩١٥

إيجارات الأطنان الزراعية — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه فالتقص فيها ٢٣٠٠٠ جنيه بسبب عجز الإيجارات في القسم الذى استحق التأجير لسنة ١٩١٦

أما مربوط الإيجار بحسب وارد عقود التأجير عن السنة المذكورة فيقدر بمبلغ ٢٦٣٤٦٠ جنينا عن ٤٧٢٩٥ فداناً . وقد كان في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٩٧٦٠٠ جنيه عن ٤٨٠٨٢ فداناً فالفرق ناتج عن سببين أولهما العجز الذى حصل في تأجيريات سنة ١٩١٦ ويقدر بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه والثاني إيجارات الأطنان التى نقلت من الإيجار الى الزراعة والإصلاح وتقدر بمبلغ ٦٥١٢ جنينا عن ١٩٥٧ فداناً .

وبسبب دخول أوقاف جديدة في إدارة الوزارة إيراداتها من هذا الباب ٢٤٣٦ جنيه وقيل أطيان من المترع في سنة ١٩١٥ الى المؤجر أصبح النقص ٢٣٠٠٠ جنيه المقتم ذكره .

المحصولات الزراعية — تقدر ايراد هذا النوع بميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢٥٦٠٠ جنيه محصول ٤٦٦٥ فداناً وكانت المقدّر له في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٤٦٠٠ جنيه محصول ٤٤٧٤ فداناً فالفرق ناتج عن تعديل في الترتيب الزراعي لسنة ١٩١٦ وزيادة في أثمان بعض المحصولات بحسب الحالة الحاضرة .

وقد كان متظراً أن تحصل الوزارة على أكثر مما تقدر ولكن بسبب ما تقتر من تخصيص زراعة الأرز في مناطق معينة لا تدخل فيها أطيان الأوقاف المحتاجة لزراعة هذا الصنف ومقدارها ١٣٣٩ فداناً قد حرمت الوزارة من الانتفاع بما ينتج من ايراده .

مرتبات مربوطة بوزارة المالية — قدرّت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢١٨٠٠ جنيه وكانت مقدّرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢١٦٠٠ جنيه فالزيادة فيها ٢٠٠ جنيه مرتبات لأوقاف دخلت في إدارة الوزارة حديثاً .

مرتبات مربوطة على أوقاف أهلية وأوقاف الحرمين — قدرّت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه وكانت في ميزانية سنة ١٩١٥ مقدّرة بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه فالزيادة فيها ٧٠٠٠ جنيه منظور الحصول عليها من أوقاف أحييت على الوزارة في غضون سنة ١٩١٥

إيرادات متنوعة — قدرّت في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢٦٠٠ جنيه وكانت مقدّرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فالنقص ٢٤٠٠ جنيه بحسب المنظور تحصيله .

الايادات العمومية — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٤٩٨٠٠ جنيه فالزيادة فيها ٨٢٠٠ جنيه فيما يأتي :

زيد ٥٠٠٠ جنيه في رسوم الادارة المستحقة للوزارة على الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين وهذه الزيادة استحققت للوزارة على مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وهو مازاد في إيرادات تلك الأوقاف عن تقديرات سنة ١٩١٥ بسبب دخول أوقاف جديدة في ادارة الوزارة أثناء سنة ١٩١٥

أما الايرادات التي قدرت للأوقاف المذكورة في سنة ١٩١٦ فهي ٣٩٠٠٠٠ جنيه وكانت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٣٤٠٠٠٠ جنيه كالبيان الآتي :

	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥
	جنيه	جنيه
أوقاف أهلية	٣٧٠٨٠٠	٣١٩٠٠٠
» الحرمين الشريفين	١٩٢٠٠	٢١٠٠٠
المجملة	٣٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠

وزيد ٤٠٠٠ جنيه في المتحصلات المتنوعة بحسب المنظور تحصيله في سنة ١٩١٦

أما الفرق ومقداره ٨٠٠ جنيه فأقص من باب المتحصل من مصاريف القضاء بحسب المنظور تحصيله في سنة ١٩١٦

المصروفات

قدّرت المصروفات بمبلغ ٤٩٩٧٢٠ جنيها من ذلك ٤٧٣٧٤٧ جنيها مصروفات اعتيادية و ٢٥٩٧٣ جنيها مصروفات غير اعتيادية . وقد كانت مقدّرة في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٤٦٢٧٠٣ جنيها من ذلك ٤٥٨٢٠٣ جنيها مصروفات اعتيادية و ٤٥٠٠ جنيها مصروفات غير اعتيادية . فتكون الزيادة في تقديرات سنة ١٩١٦ عن سنة ١٩١٥ بمبلغ ٣٧٠١٧ جنيها .

وهذه الزيادة ترجع الى سببين : (الأول) اضافة ٢١٤٧٣ جنيها على المصروفات الغير الاعتيادية لتكامل الأعمال التي باشرت الوزارة اجراءها في أثناء سنة ١٩١٥ لاصلاح الأراضي الزراعية وللقيام بالأعمال التي لم تصرف قيمتها في تلك السنة . (الثاني) اضافة مبلغ ٢١٣٠٠ جنيها على المصروفات الاعتيادية نظير زيادة ثمن الفحومات اللازمة لإدارة الواورات الزراعية بحسب السعر الحاضر مراعى في ذلك كمية المطلوب ضروريا في سنة ١٩١٦ . ولولا هذان السببان لكانت المصروفات المقدّرة في سنة ١٩١٦ أقل من المربوط لها في سنة ١٩١٥

أما تفصيل الزيادة والتقص في أبواب كل فصل فهو على وجه ما يأتي :

الادارة العمومية — قدّرت مصروفات الادارة العائمة في سنة ١٩١٦ بمبلغ ١٣١٣٤٦ جنيها على الوجه الآتي :

جنيه		جنيه	
٨٦٧٠٦	وقد كانت في سنة ١٩١٥ ...	٨٣٠٧٠	ديوان العموم ...
٤٣٣٩٧	» » » ...	٤٥١٤٠	الفروع ...
٣١٨٤	» » » ...	٣١٣٦	لجنة الآثار ...
١٣٣٢٨٧		١٣١٣٤٦	

ديوان العموم :

المهامات — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٥٤٧٦٧ جنيا وقد كانت في سنة ١٩١٥ مقدرة بمبلغ ٥٩٣٠٦ جنيات فيكون النقص فيها ٤٥٣٩ جنيا وأصل ذلك النقص ٧٨٩٣ جنيا من ذلك ٣١٤٨ جنيا نقص ظاهري عن مربوط وظائف عمال نقلوا الى الفروع للاحتياج اليهم في أعمالها . فقد كان بعض المأموريات التي فصلت عن بعض الفروع في غضون سنة ١٩١٤ يقوم بإدارة أعمالها رؤساء بصفة مأمورين كانوا قبلا من العمال الأصغر فلم نرمز المصلحة استمرار تلك الحالة ولا أن يتخبر أولئك الرؤساء الأصغر مع الوزارة مباشرة بل رأينا أن من المصلحة أن تبقى تلك المأموريات المنفصلة بصفة مراكز فرعية تابعة لجهة رئيسية تشرف على أعمالها من قرب . وبهذا الترتيب يكون للوزارة في مديرية البحيرة مفتش يدير جميع الأعمال التابعة لها في دائرة تلك المديرية وتبعه الأربع مأموريات الموجودة الآن . ويكون في مديرية الدقهلية مفتش تبعه الثلاث مأموريات الداخلة في دائرة هذه المديرية كما أن تفتيش قلين (غربية) تبعه مأمورية عطاف إذ أن عمل كل منهما زراعي ويمكن لمفتش هذه الجهة ملاحظة أعمال تلك المأمورية أيضا . اما مأمورية طنطا فمن حيث أنه يتبعها كثير من الأماكن السكنية والأراضي الفضاء وبعض الاطيان الزراعية المؤجرة القريبة منها فتبقى كما هي . وقد راعينا في كل ذلك المحافظة على نظام الأعمال وحسن ادارتها .

وأما باقي النقص ومقداره ٥٧٤٥ جنيا فانه ٤٩٦٣ جنيا مرتبات وظائف الغيت للاستثناء عنها و٤١٤ جنيا ناتج عن تعديل بعض الدرجات . ويتضمن هذا التعديل الرجوع الى نظام ترتيب الدرجات في الحكومة لأن الوزارة كانت عدلت في ميزانية سنة ١٩١٥ جميع درجاتها بما يوافق هذا النظام عدا ثلاث درجات وهي الدرجة الثانية التي مربوطها من ١٤ جنيا الى ١٦ جنيا والدرجة

الثالثة التي مربوطها من ١٠ جنيهاً الى ١٢ جنيهاً والدرجة الرابعة التي مربوطها من ٥ جنيهاً الى ٩ جنيهاً .

على أن ترتيب هذه الدرجات في الحكومة أن تبتدئ الدرجة الثانية من ١٢ جنيهاً الى ١٦ جنيهاً والثالثة من ٩ جنيهاً الى ١١ جنيهاً والرابعة من ٥ جنيهاً الى ٨ جنيهاً . فرأينا من الصواب أن تكون الدرجات في وزارة الأوقاف مساوية لدرجات الحكومة من كل الوجه .

واذن تكون درجات جميع موظفي وزارة الأوقاف اعتباراً من أول سنة ١٩١٦ كما يأتي :

الدرجات	أقصى المربوط	المتوسط	أدنى المربوط
درجة ناظر ادارة	٧٨٠	٦٧٢	٥٦٤
» وكيل ادارة	٥١٦	٤٨٠	٤٤٤
» رئيس قلم	٤٢٠	٣٩٠	٣٦٠
» وكيل قلم	٣٣٦	٣١٢	٢٨٨
» أولى	٢٦٤	٢٤٠	٢١٦
» ثانية	١٩٢	١٦٨	١٤٤
» ثالثة	١٣٢	١٢٠	١٠٨
الدرجة الأخيرة	٩٦	—	٦٠

وعلى مقتضى هذا الترتيب يبقى جميع الموظفين الذين في الدرجة الثانية كما هم وقد ألحق بهم الموظفون الحاصلون على ماهية سنوية قدرها ١٤٤ جنيهاً ويتناولون الآن أول مربوطها ولكن بدل أن يكون المتوسط المربوط بالميزانية لهذه الدرجة

١٨٠ جنيا قرر على ١٦٨ جنيا . وباقي موظفي الدرجة الثالثة الحاصلين على ماهية قدرها ١٣٢ جنيا فأقل لا يزالون بها وقرر متوسطها على ١٢٠ جنيا بدلا من ١٣٢ جنيا .

وأما الدرجة الأخيرة وإن كان يوجد بين عمالها الآن من تبلغ ماهيته ١٠٨ جنيات أو ١٠٢ جنية إلا أنه بسبب الأحوال المالية الحاضرة لم يمكن نقل هؤلاء إلى الدرجة الثالثة بل رأى بقاؤهم بماهيتهم الحالية في الدرجة الرابعة (الأخيرة) حتى ينقلوا بالتدريج إلى الدرجة الثالثة في مستقبل الأيام .

وباقى النقص حصل في مربوط العمال الظهورات والخدمة السائرة .

وقد زيد في هذا الباب ٣٣٥٤ جنيا . من ذلك ٨٨٨ جنيا زيادة ظاهرية عن مربوط وظائف عمال متقولين من وإلى أقسام الوزارة والفروع . و ١٧٩٤ جنيا لوظائف مستجدة منها ٣٩٠ جنيا لوظيفة مندوب قضائي صلتق عليها المجلس الأعلى بقراره الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩١٥ و ٦٠٠ جنية لتجديد وظيفة رئيس للقسم الميكانيكي صلتق عليها المجلس بقراره الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ بسبب أن الوزارة تملك عددا ليس يقلل من الآلات البخارية منها ما هو خاص بالحراث ومنها ما هو خاص برفع المياه اللازمة للرى ولا يوجد من العمال من يهد إليه بهذا العمل للملاحظة تلك الآلات للملاحظة الفنية الدقيقة كما يجب وقد تسبب من ذلك رفع بعض القضايا على الوزارة لعدم قيامها بالاعمال المطلوبة منها . ومن ضمن الزيادة ٦٧٢ جنيا علاوة قانونية لعمال الدرجة الأخيرة وقررت تعديل وعلاوة مرتبات بعض الموظفين الذين رأى استحقاقهم لذلك .

وأما باقى الزيادة فهو لوظائف مهندسين وكتبة لبعض الأقسام اقتضت الضرورة زيادتها خصوصا بسبب دخول أوقاف أهلية كثيرة في إدارة الوزارة في غضون سنة ١٩١٥

هنا وحيث أنه حصل من التغير في ترتيب بعض أقسام الوزارة فنيين هنا لهيئة المجلس الأسباب الجوهرية التي اقتضت ذلك :

فقد كان يقع قسم الزراعة بحسب ترتيب سنة ١٩١٥ أعمال هندسة الري والميكانيكا . ولما كانت هذه الأعمال فنية وكان من الوجوب ارتباطها برئيس فني خبير بها وعلى المام تام بعملها رأينا أنه ليس من الصواب بقاءها ضمن اختصاص رئيس ادارى ليس له كبير علاقة بها وعلى ذلك صار فصل هذين العاملين من قسم الزراعة وتشكل لكل منهما قسم خاص تحت ادارة رئيس فني خاص . ومن جهة أخرى جعل لقسم المبانى أيضا رئيس خاص وأضيف اليه قسم الحصر والاستبدال لأن عمل الاستبدال يرجع الى المباحث الأولية التى منها وضع الرسوم وتقييم الأعيان وغير ذلك من الأعمال التى هى الصق بهذا القسم عن غيره .

المصروفات - قدرت فى سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢٨٣.٣ جنيهات من ذلك ١٥.٣ جنيهات مصروفات غير اعتيادية و ٢٦٨.٠٠ جنيهه مصروفات اعتيادية وقد كانت هذه فى سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٧٤.٠٠ جنيه فيكون النقص ٦.٠ جنيه بحسب المنظور صرفه من أنواع هذه المصروفات .

الفروع :

ماهيات - قدرت فى سنة ١٩١٦ بمبلغ ٣٨٢٤.٠ جنيتها وقد كانت فى سنة ١٩١٥ مقتررة بمبلغ ٣٦٣٩٧ جنيتها فتكون الزيادة فيها ١٨٤٣ جنيتها . وأصل الزيادة ٣٢٧٧ جنيتها منها ١٦٥٦ جنيتها زيادة ظاهرية عن وظائف مقبولة من الوزارة الى الفروع و ٦١٨ جنيتها وظائف جديدة بعضها تصبى عليه من المجلس الاعلى فى سنة ١٩١٥ عن مرتبات خدعة تحولوا مع الأوقاف الأهلية التى دخلت فى ادارة الوزارة أثناء تلك السنة والبعض اقتضتها كثرة العمل بالفروع بناء على هذه الأسباب . ومنها ١٩٢ جنيتها لتعديل درجة مفتش بأحد الفروع و ٢٣٤ جنيتها علاوة قانونية لعمال الدرجة الأخيرة .

وباقى الزيادة وقدره ٥٧٧ جنيتها فى مربوط الخدمة الخارجين عن هيئة العمال من ضمنه ٣٠٠ جنيهة لخمس وظائف محصلين بأمورية الجيزة رؤى تجديدها

واختطاب عمالها من أفراد اعيان البلاد الذين هم من سكان المنطقة التي يشتغلون فيها ويكون مركز اقامتهم البلاد كصياف الحكومة فيمكنهم المراقبة على اصناف المزروعات الموجودة وتحصيل الايجار قبل التصرف فيها لأن معظم زراعة أراضي الأوقاف بأمورية اللجنة من اصناف الخضروات وهي اذا لم توجد المراقبة الدقيقة عليها لا يمكن للوزارة أن تحصل على حقوقها بسهولة وتضطر للدخول في قضايا مع المستأجرين بليل ما ظهر من أن المتأخر من الايجارات في تلك المأمورية كان في أول يناير سنة ١٩١١ مبلغ ٣٨٦٠٠ جنيه فأصبح في أول يناير سنة ١٩١٦ مبلغ ١٠١٧٠٠ جنيه وانما نرى تجربة هذه الطريقة مدة سنة فاذا تحققت الوزارة نجاحها يمكن تصميمها في باقي المأموريات التي يوجد فيها للوزارة مساحات واسعة من الأطنان الزراعية .

أما النقص ومقدوره ١٤٣٤ جنيا فنه ١٦٨ جنيا عجز ظاهري عن وظيفة كاتب متقول من أحد الفروع للوزارة و٨٨٨ جنيا عرب وظائف ألفت للاستغناء عنها ٣٧٨ جنيا فرق ناتج من تعديل بعض الدرجات .

المصروفات — قدرت في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٦٩٠٠ جنيه وقد كانت في سنة ١٩١٥ مقدرة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه فالتقص فيها ١٠٠ جنيه بحسب المنظور صرفه .

لجنة حفظ الآثار :

تهدرت مصروفات ادارة اللجنة في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٣١٣٦ جنيا وكانت في سنة ١٩١٥ مبلغ ٣١٨٤ جنيا فيكون النقص فيها ٤٨ جنيا ناشئ من تعديل الدرجتين الثانية والثالثة بحسب الترتيب الجديد .

المصاريف العقارية — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ١٣٥٣٨٠ جنيا وكانت في ميزانية سنة ١٩١٥ مبلغ ٩٤٧٥٠ جنيا فتكون الزيادة فيها ٤٠٦٣٠ جنيا . وأصل الزيادة ٤٥٦٣٠ جنيا فالتقص منها ٥٠٠٠ جنيه على ما سيين :

مصاريف المباني - قدرت في سنة ١٩١٦ بمبلغ ١٤٢٠٠ جنيه وكانت في سنة ١٩١٥ مبلغ ١٧٦٥٠ جنيتها فالتقص فيها ٣٤٥٠ جنيتها بفضه في عوائد الأملاك لأن تنزيل أجور الأما كن اقتضى التقيص فيما تدفعه الوزارة من العوائد البلدية والبعض في الحفظ والترميم والخفر والملاحظة بحسب المنظور صرفه في سنة ١٩١٦ والباقي مما كان مقررا في ميزانية سنة ١٩١٥ للاعمال الجديدة للاستغناء عنه .

مصاريف الأطنان المترعة والمؤجرة والمخصصة للاصلاح - قدرت هذه المصاريف في سنة ١٩١٦ بمبلغ ١٢١١٨٠ جنيتها وكانت مقدرة في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٧٧١٠٠ جنيه فتكون الزيادة فيها ٤٤٠٨٠ جنيتها . من ذلك ٢١٣٠٠ جنيه في ثمن الفحومات وأدوات الواهورات المعلقة لدى الأطنان المؤجرة والمترعة وواهورات الحرث التي تستغل باصلاح الأراضي الضعيفة المحتاجة للاصلاح . وقد كان المقرر لهذا النوع في ميزانية سنة ١٩١٥ مبلغ ١١٢٠٠ جنيه وجعل المقرر في سنة ١٩١٦ مبلغ ٣٢٥٠٠ جنيه بسبب ارتفاع أثمان الفحم كما هو معلوم . على أن الوزارة تشكر الآن في ادارة واهوراتها بالترول الوضع وانما نجح هذا المشروع فالتناؤمل من ورائه امكان اقتصاد مبلغ عظيم من أصل هذا التقدير . ومن الزيادة ٢٤٦٠ جنيتها في بعض أنواع المصاريف الزراعية بعد الذي أقص من البعض الآخر .

وأما باقى الزيادة وقدره ١٩٠٧٠ جنيتها فهو للاعمال الجديدة التي شرعت فيها الوزارة في غضون سنة ١٩١٥ بقصد اصلاح الأطنان الضعيفة واستكمال بعض الاحتياجات الناقصة في الأطنان المترعة على وجه ما بيناه في صدر المذكرة .

هذا وان كمية الأطنان المترعة على قمة الوزارة في ستي ١٩١٥ - ١٩١٦ وان كانت متقاربة في المساحة وكان بناء على ذلك يجب أن تكون المصاريف الزراعية أيضا متقاربة في هاتين السنتين إلا أنه ينبغي أن يلاحظ هنا أنه قدخرج

مما كان يزرع على الزمة في سنة ١٩١٥ أطيان كانت ذات ريع بسبب الانتفاع منها بالزراعة وأضيفت على المؤجر في سنة ١٩١٦ كما أنه قد أضيف على المترع في سنة ١٩١٦ أطيان للإصلاح لا تأتي شئ من الريع لعدم الانتفاع بزرعها بل هي محتاجة للصرف عليها وإعدادها للاستغلال في المستقبل .

المساجد والزوايا والأضرحة — قدرت مصروفاتها في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٩٣٢٠٠ جنيه وقد كانت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٩٤٩٠٠ جنيه فالنقص فيها ١٧٠٠ جنيه وأصله ٣٢٠٠ جنيه من ذلك ٢٥٠٠ جنيه في مصروفات نقل المواد البرازية لأن العمل الذي شرعت فيه الوزارة أثناء سنة ١٩١٥ من توصيل خزانات بعض المساجد إلى المجارى العمومية نتج عنه اقتصاد ذلك المبلغ والباقي أنقص من أنواع أخرى بحسب المنظور صرفه .

أما الزيادة وقدرها ١٥٠٠ جنيه عن تقديرات سنة ١٩١٥ فهي للأعمال الجديدة في قسم المساجد .

المعاهد العلمية الدينية — قدرت مصروفاتها في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٦١٦٢٠ جنيتها بزيادة عما كانت مقدرة في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

المكاتب — قدرت مصروفات مكاتب الأوقاف المحولة إدارتها على وزارة المعارف في سنة ١٩١٦ بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه كما كانت مقدرة في سنة ١٩١٥

التكايا والملاجئ — قدرت مصروفاتها في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٢٠٧٥٩ جنيتها وكانت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٩٨٧٤ جنيتها فالزيادة فيها ٨٨٥ جنيتها . وأسباب هذه الزيادة إضافة مبلغ ١١٢٩ جنيتها مصروفات جديدة لتكية الكلشمية بمصر التي تحولت على الوزارة بصفة نهائية وتظهر عظمة مولانا السلطان على أوقافها في غضون سنة ١٩١٥ . والفرق بين هذا وذاك اقتصد من المصروفات الأصلية

الخجيرات — قدرت مصروفات هذا النوع في ميزانية سنة ١٩١٦ بمبلغ ٣٨٤١٥ جنيتها وقد كانت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٣٩٥٧٢ جنيتها فالنقص فيها ١١٥٧ جنيتها على وجه ما يأتي :

المستشفيات والعيادات الطبية — قدرت مصروفاتها في سنة ١٩١٦

بمبلغ ١٦٦٣٢ جننيا وقد كانت في سنة ١٩١٥ مبلغ ١٦٥٠٨ جننيات فالزيادة ١٢٤ جننيا وأصلها ٣٩٣ جننيا من ذلك ٣٠٠ جنيه في ثمن الأدوية والآلات والأدوات بسبب ارتفاع أثمانها في الوقت الحاضر والباقي في مصروفات أخرى .
وقد أنقص من الزيادة ٣٦٩ جننيا في باب المساهيات وأصله ٥٩٩ جننيا من ذلك ٢٤٠ جننيا ماهية طبيب نقل الى القسم الطبي بالوزارة و ٣٥٩ جننيا وفرو في مربوط الخدمة الخارجين عن هيئة العمال فاستزل منه ٣٣٠ جننيا بسبب تعديل الدرجتين الثانية والثالثة بحسب الترتيب الجديد وعلاوة قانونية لعامل من الدرجة الأخيرة .

الاعانات — قدرت في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٧٨٨٣ جننيا وقد كانت في سنة ١٩١٥

بمبلغ ٨١٧٣ جننيا فالنقص فيها ٢٩٠ جننيا .

وهذا النقص ناشئ عن إلغاء مبلغ ٢٠٠ جنيه تقرر في سنة ١٩١٥ مصروفات لمدرسة ببا الى نهاية مدة الدراسة و ١٥٠ جننيا كان يصرف لجمعية العروة الوثقى لترقية الخطابة والوعظ الديني بالمساجد و ٢٠٠ جنيه من المقرر الى الجامعة المصرية وقد رتب مبلغ ٦٠ جننيا للمدرسة الأهلية باسكندرية بقرار من المجلس الأعلى في ٢٤ مارس سنة ١٩١٥ و ١٠٠ جنيه لأربعة مكاتب تحضيرية بالاسكندرية بقرار من المجلس في ٢٤ يولييه سنة ١٩١٥ وترتب ايضا ١٠٠ جنيه لجمعية انشئت بمصر لتربية البنات الفقيرات المصريات .

المرتبات — تقرر للأعمال الخيرية التي تؤدي في أيام المواسم والأعياد

عملا بشروط الواقفين ولتصيب أوقاف الحرمين في ايرادات الأعيان المشتركة مع الأوقاف الخيرية مبلغ ٤٩٠٠ جنيه وقد كان في سنة ١٩١٥ مبلغ ٥٧٠٠ جنيه فالنقص ٨٠٠ جنيه وهو ناشئ عن مرتبات غير منظور صرفها في سنة ١٩١٦ بسبب الأحوال الحاضرة .

الصدقات — تقرر لباب معونة العائلات التي أخنى عليها الضر من الأموال التي آلت للفقراء والمساكين ٩٠٠٠ جنيه وقد كان في سنة ١٩١٥ مبلغ ٩١٩١ جنيهًا بنقص ١٩١ جنيهًا .

هذا واننا نأمل أن نتوصل الوزارة بإتهاء سنة ١٩١٦ بواسطة تحصيل الإيرادات المقدرة في الميزانية كاملة مع جانب من المتأخرات الباقية تحت التحصيل لنهاية سنة ١٩١٥ مع الاقتصاد بقدر الامكان في المصروفات الى تكوين الاحتياطي اللازم لاجراء ما تقتضيه الاصلاحات التي عليها قوام حفظ إيرادات الأعيان ما

١٤ مارس سنة ١٩١٦

بلدية الاسكندرية

قرار من القومسيون البلدى بالاسكندرية بمنع فتح أو نزع
أو إتلاف فوهات الرش والحريق^(٥)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣١ من الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛
وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٦ المصتنق عليه
من وزارة الداخلية ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٣ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ٦ من العدد ٣٠

قرر ما هوآت :

١ - يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا كل من فتح أو أطفأ أو نزع قوهات الحريق أو الرش المركبة في الطرق والميادين العمومية بمدينة الاسكندرية أو بضواحيها .

٢ - يبرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

الاسكندرية في ٢٥ مارس سنة ١٩١٦

وزارة المعارف العمومية

مشور بشأن تفسير الفقرة الأولى من المادة السابعة من لائحة الاعانات
التي تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس الثانوية الحرة^(١)

جاء بالمادة السابعة من اللائحة المعمول بها الآن المختصة بالاعانات التي تمنحها
وزارة المعارف العمومية للمدارس الثانوية الحرة ما يأتى :

” لا تمنح اعانات المساعدة

(١) عن التلاميذ الذين لم يكونوا أدوا امتحانا رسميا وظهر من نتيجتهم فيه
أنهم أهل للفرق التي يكونون مقيدين فيها

فنفرا لأن طبعات التعليم الابتدائى والثانوى والعالى مرتبطة بعضها ببعض
ارتباطا تاما كان رقى هذه الطبقات موضع اهتمام الوزارة وللوصول الى هذه الغاية
تعقد امتحانات مناسبة للحفاظ على مستوى التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية .

(١) الوقائع المصرية في ٣ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ٦ من العدد ٣٠

فيما على ما تقدم تعلن الوزارة المدارس التي من هذا القبيل التي ترغب في الحصول على اعانات أنه يجب تفسير النص الآنف الذكر الخاص " بالامتحان الرسمي " على الوجه الآتي مع العلم بأن الوزارة لا ترغب بأى حال المساس بالحرية المطلقة المخولة للمدارس الثانوية الحرة في استقاء تلاميذها حسبما يترامى لها :

لا تتمتع اعانات المساعدة مع مراعاة الحد المقرر لها إلا عن التلاميذ الذين فضلا عن استيفائهم الشروط المقررة بلائحة الاعانات المذكورة يكونون قد نجحوا في الامتحانات الآتية :

- (أ) امتحان القبول الصادر عنه القرار الوزاري رقم ١٩٠٦ بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٦ الذي يعقد قبل أول السنة الدراسية التي طلبت الاعانة لأجلها مباشرة إذا كانوا بالسنة الأولى ويستثنى من ذلك الذين يعيدون دروسهم بالسنة الأولى واعتبروا مستحقين للاعانة في السنة السابقة .
- (ب) امتحان انتقال تعترف به وزارة المعارف العمومية إذا كانوا بالسنة الثانية بشرط أن يكونوا قد اعتبروا مستحقين اعانة في السنة الأولى .
- (ج) امتحان شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) إذا كانوا بالسنة الثالثة أو بالسنة الرابعة ويشترط في تلاميذ السنة الرابعة أن يكونوا قد اعتبروا مستحقين اعانة في السنة الثالثة ونجحوا في نهايتها في امتحان انتقال تعترف به وزارة المعارف العمومية ٤

تحريرا بالقاهرة في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦

مديرية الدقهلية

قرار بشأن شحن وتفريغ البضائع على ساحل بحيرة المتزلة (٥)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته ٢٢ مارس سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

١ - ممنوع شحن وتفريغ البضائع بنهر المطرية على ساحل بحيرة المتزلة خارج الجزء الكائن بين القطعة التي بها الدكان نمرة ١٤ ملك البلدية وبين القطعة التي بها مركز تحصيل عوائد المحطة .

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بغرامة ٢٥ قرشا صاغا . وفي حالة وقوع مخالفة جديدة في بحر السنة تكون الغرامة جنية مصرى واحد .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

تحريرا بالمصورة في ٢٨ مارس سنة ١٩١٦ (٢٤ جادى الاول سنة ١٣٣٤)

(٥) الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ٦ من العدد ٣٣

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الثانية من سنة ١٩١٦

وزارة الحفائية

قرار بإعادة محكمة خط الى مقعها الأصل^(٥)

نحن وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من قانون تشكيل محاكم الأخطاط
نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ ؛

وعلى القرار الصادر بإنشاء محاكم الأخطاط بمديرية الدقهلية ؛
وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٦ بنقل محكمة خط كفر سليمان
من مقعها الأصل الى ناحية كفر ميت أبو غالب ؛
وبناء على طلب محكمة المنصورة الأهلية بمكاتبتها نمرة ١/٧/٨٧ ؛

قررنا ما يأتى :

١ - تعاد محكمة خط كفر سليمان الى ناحية كفر سليمان . مقعها الأصل .

٢ - يعمل بهذا القرار من ١٣ أبريل سنة ١٩١٦ .

القاهرة فى ٣ أبريل سنة ١٩١٦ (٣٠ جادى الأول سنة ١٣٣٤)

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٧ (إدارة) بخصوص الأقاليم المستثناة من منعوى البرسيم المسقاوى^(٦)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦ الصادر
بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩١٣ ، وبناء على ما رآته وزارة الزراعة ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ٦ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٣١

(٦) الوقائع المصرية فى ١٠ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٣٢

قـررنا ما يأتى :

- ١ - تستثنى الأقاليم الآتية من منح رى البرسيم المسقاوى المنقوه به فى الفقرة الاولى من المادة الأولى من القانون المشار اليه ، وهى :
مديريات بنى سويف والقيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان .
- ٢ - يرخص برى البرسيم المسقاوى لغاية ٣١ مايو سنة ١٩١٦ فى مناطق الأرز الآتى ذكرها :
فى مديرية البحيرة - كل المنطقة الواقعة بحرى ترعة المحمودية الى العطف .
فى مديرية الغربية - كل المنطقة الواقعة بحرى خط سكة حديد البرادى من دسوق الى شربين .
فى مديرية الدقهلية - كل المنطقة الواقعة بحرى شرق السكة الزراعية من محلة انجاق عن طريق دكرنس وميت فارس الى أبى الشقوق .
فى مديرية الشرقية - كل المنطقة الواقعة شرق خط يتدئ من أبى الشقوق الى أبى كبير فاقوس ومنها يتبع السكة الزراعية مجازا التربة السعيدية وقبل بلوفه القرين يتبع التربة المشار اليها حتى نقطة تلاقيها بالتربة الاسماعيلية . وتشمل هذه المنطقة وادى الطميلات .

نحريرا فى ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤ (٢ أبريل سنة ١٩١٦)

وزارة المالية

تتبعه

بخصوص كشف إيرادات ومصروفات الحكومة فى المدة من أول أبريل سنة ١٩١٥ لغاية آخر يناير سنة ١٩١٦ الذى نشر فى ملحق عدد الجريدة الرسمية الصادرة فى يوم الاثنين ١٠ أبريل سنة ١٩١٦ (*)

قد استُبعد من مجموع مصروفات مصلحة السكك الحديدية عن شهرين سنة ١٩١٦ مبلغ ١٤٨,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا قيمة ماصرف لأعمال عسكرية من أول أبريل لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩١٥ بانخصم على ميزانية المصلحة المذكورة ، وذلك لأن تكاليف الأعمال المحكى عنها ستُحصل من السلطة العسكرية .

(*) الواقع المصرى فى ١٣ أبريل سنة ١٩١٦ وبه ١ من العدد ٢٣

وزارة المالية

قرار بتعيين لجنة تقوم بإجراءات السحب لاستهلاك سندات
خط سكة حديد حلوان (٥)

نحن وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من البند الثالث من عقد مشترى امتياز سكة
حديد حلوان الذى تأخذ الحكومة بموجبه على نفسها القيام بدفع فوائده فى المائة
الخاصة بسندات الخط المذكور وباستهلاك تلك السندات ؛
قررنا ما يأتى :

- ١ - تؤلف لجنة من مدير عموم الحسابات المصرية ومن مندوب من البنك
الأهل المصرى تحت رئاسة وزير المالية لسحب غرسات السندات المقرضى استهلاكها .
- ٢ - يكون سحب الاستهلاك فى وزارة المالية الساعة ١١ صباحا من اليوم
الأول من شهر مايو من كل سنة أو فى اليوم الذى يليه اذا اتفق أن يكون اليوم
المذكور يوم عطلة .

مصر فى ٨ أبريل سنة ١٩١٦

(ترجمة)

وزارة الزراعة

قرار بإنشاء مجلس يدعى "مجلس التجارة الزراعية" (٦)

وزير الزراعة

قرر ما هوآت :

- ١ - ينشأ مجلس يدعى "مجلس التجارة الزراعية" تكون مهمته أن يدرس
الوسائل المؤدية الى إيجاد أسواق جديدة لحاصلات القطر الزراعية وعلى الأخص
ما يتعلق باستبدال الحاصلات الزراعية التى تقطع ورودها بحاصلات مصرية
أو على الأقل بحاصلات واردة من مصادر مرخص بها وأن يقدم اقتراحاته
فى ذلك لوزارة الزراعة .

(٥) الوقائع المصرية فى ١٣ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٣٣

(٦) الوقائع المصرية فى ١٣ أبريل سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٣٣

أما الآن فقد أهملت حوادث الحرب ، على غير انتظار ، الى ما عاد على البلاد بالنفع ، بعد أن كان لها في بداية الأمر تأثير سيء على ثروة القطر إذ كادت تقصى عن الأسواق أهم حاصلاته .

فإن الطلب على القطن ، طلبا عافا زادته احتياجات الحرب ، قد كفى لاستغراق كمية من محصول سنة ١٩١٤ تزيد بكثير على ما كان متظرا . وقد جاء هذا الأمر ، مع نقص محصول سنة ١٩١٥ بسبب تخفيض المساحة المزروعة قطناً في أمريكا ومصر ، داعيا الى ارتفاع أسعار القطن ارتفاعا كاد يكون متواصلا في خلال السنة كلها ، حتى أصبحت تلك الأسعار اليوم أعلى مما كانت عليه قبل الحرب .

هذا من جهة ، وقد قضى موقع مصر الجغرافي من جهة أخرى بوجود عدد كبير من الجنود البريطانية في البلاد ، وبالقيام بأعمال عسكرية . وعادت النفقات الناجمة عن ذلك بفائدة جلى على الأهليين . ولم تقتصر هذه الفائدة على المدن والبلدات التي حشد فيها الجند ، بل ان طلبات الجيش العديدة التي تناولت العمال العلف والمؤون والتقليات والمهمات على اختلاف أنواعها قد كان لها تأثير حتى في أقصى أنحاء القطر المصري وفي القطر السوداني نفسه . وخليق بالذكر أن قسما كبيرا من العقود الخاصة بهذه الأعمال قد أبرمت مباشرة مع المتعهدين الوطنيين .

وعادت الحركة في جميع فروع الحياة الاقتصادية ، فأسفرت عن زيادة مطردة يئنة في حركة الواردات وحركة البريد والسكك الحديدية ، حتى أصبحت اليوم على ما كانت عليه قبل الحرب . واتسعت دائرة تداول الأوراق المصرفية (بنكنوت) والنقود الفضية ، كما إن الودائع في البنوك زادت زيادة كبيرة . وقد نقص تصدير السبائك من الذهب المخزن نقصا كبيرا ، بعد أن بلغ في أول الأمر مبلغا عظيما ، كما أن الرسوم المحصلة من دفعة المصوغات على مقادير الذهب المخولة الى حل قد ازدادت زيادة كبيرة . على أن أدعى الأمور الى الارتياح التحسن المحسوس الذي بدا في تحصيل الديون : فإن إحصائيات بنوك الرهونات المهمة تمل على أن دفع الأقساط المستحقة يجرى بكية تسد الجزء الأكبر من

الثلة التي حدثت في الموسم السابق ؛ وقد تمت تصفية معظم الديون التجارية التي كانت متأخرة ؛ ونتج عن تصفية دائرة الائتمان إلزام الناس بالمحافظة على مواعيد الاستحقاق ، وإقامة تجارة الوارد على أساس أثبت وأصح مما تيسر إقامتها عليه منذ سنوات عديدة . ويرجى أن يدوم هذا الميل حتى بعد الحرب ، فلا يفترض الرجوع الى تلك العادة المضرة ، عادة الاستدانة الى أجل بعيد .

وفي ميزان التجارة مميزات لا يخلو بيانها من الفائدة . فإذا نظرنا الى السنة المقضية ، من شهر سبتمبر الى شهر أغسطس الذي بعده ، وهي التي تشمل مدة موسم القطن ومدة تصديره ، نجد الأرقام الآتية فيما يتعلق بالصادرات والواردات :

سنة	سنة	
١٩١٥-١٩١٤	١٩١٤-١٩١٣	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٣,١١٧,٠٠٠	٣٣,١٧٣,٠٠٠	قيمة البضائع الصادرة
١٥,٣٢٧,٠٠٠	٢٨,٣٢١,٠٠٠	قيمة البضائع الواردة
٧,٧٩٠,٠٠٠	٤,٨٥٢,٠٠٠	الزيادة في قيمة البضائع الصادرة
٥٨,٠٠٠	١,٧٢٩,٠٠٠	صافي الوارد من النقود
٧,٧٣٢,٠٠٠	٣,١٢٣,٠٠٠	زيادة الصادرات

فنقص العشرة ملايين جنيه في قيمة الصادرات — ومعظمه ناشئ عن نزول أسعار القطن — يقابله نقص يزيد عليه في الواردات ، إذ يبلغ الثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات . فهذا الانكماش الكبير البالغ ٤٥ في المائة من مجموع الواردات لا يدل دلالة تامة على حقيقة النقص الذي حدث في البضائع الواردة ، لأن أسعار معظم هذه البضائع المستوردة قد ارتفعت عن المعتاد ؛ كما أنه لا يدل أيضاً على حقيقة النقص في مقدرة البلاد على الشراء ، لأن حركة توريد بعض الأصناف قد كادت تجدد تماماً من جراء أسباب أخرى متوقعة ناشئة

عن الحرب . وقضت الحال أحيانا بأخذ كمية من المخزون من أصناف أخرى لتكلمة الواردات . ولم ينتج عن أقبال مواسم الحبوب تخفيض كمية المستورد منها قط ، بل أن هذا الأقبال قد ترك مجالا لتصدير بعض تلك الحبوب . وما تجدر ملاحظته أنه بينما يستمر ظهور النقص في الكميات المستوردة من الخشب وسائر مهمات البناء ومن المعادن والآلات ، تشهد زيادة مطردة في استيراد المواد الغذائية والملبوسات وسائر أصناف الاستهلاك العادي بنسبة تزيد ، فيما يختص ببعض منها ، على المقدار الذي كان يستورد قبل الحرب .

وكان سبب الوقوف في حركة ورود النقود جعل سعر الزايم لأوراق البنكنوت التي أغنت عن استيراد النقود الذهبية . وبلغ مجموع الزيادة في قيمة الصادرات على مجموع قيمة الواردات من البضائع والنقود معا في السنة الماضية ٧,٧٣٢,٠٠٠ جنيه مصري بعد ما كان ٣,١٢٣,٠٠٠ جنيه مصري في السنة التي قبلها . وعليه فإنه يظهر لأول وهلة أن ميزان التجارة قد زاد لمصلحة مصر زيادة تربو على الأربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات المصرية ، ولكن هذا التخمين غير كامل في الحقيقة ، لأنه لا بد من تقدير عوامل أخرى مهمة ، وإن كانت غير بادية للعيان .

وأهم هذه العوامل ما تنفقه الحكومة البريطانية على جيشها : فإن هذه النفقات تزيد بمائة وخمسة ملايين ونصف مليون جنيه على القيمة التي صرفت من هذا القبيل في نفس السنة السابقة ، ويجب أن تضاف في ميزان التجارة إلى كفة الصادرات مع المبالغ الطائلة التي تلقاها من الخارج بعض أفراد الجيش . على أن ما أصدر من أوراق البنكنوت والنقود الفضية من جهة أخرى ، بعد تقرير السعر الإلزامي المؤقت ، قد أغنى عن مليونين من الجنيهات كانت تقضى الحاجة في الأحوال العادية باستيرادها لسد الطلبات على النقود . ولذا يجب إضافة هذا المبلغ إلى كفة الواردات .

فإن البلاد لم تحن الأرباح المعتادة من موسم السياح في فصل الشتاء ، ولكنها اقتصدت ، مقابل ذلك ، المبالغ التي كانت ينفقها المصريون عادة

في مصاييف أوروبا . ومن مجموع ذلك يتضح أن ماسبق للقيام بالتعهدات الخارج لا يقل عن ١١ أو ١٢ مليوناً من الجنيهات ؛ وهو مبلغ يزيد بكثير عن فوائده الديون العمومية والخصومية والديون الأخرى التي تتجبد ، فيسمح بدفع رؤوس الأموال المستقرضة في الخارج . وهناك براهين جلية تؤيد هذا الاستنتاج . فإن الأموال المتوفرة من هذا القليل قد ساعدت كثيراً على زيادة مقادير الودائع في البنوك . وهذه الزيادة تبلغ عدة ملايين على قدر ما استطاع تمييز الودائع المصرية من غيرها في موازين البنوك . وهذا الأمر يظهر من زيادة مائلك البنوك في لندرا من الودائع أو من المبالغ المدينة لمواعيد قصيرة ، مما يدل على نقل أموال بهذه النسبة الى تلك العاصمة .

وعليه ، فهذه أول مرة اتفق لمصر في تاريخ الأزمنة الحديثة أن تتمكن من القيام بتعهداتها الخارجية كلها ، بل من دفع جزء من رؤوس الأموال التي كانت اقترضتها سابقاً في أوروبا ، أو على الأقل من قرض أوروبا قسماً من تلك الأموال ؛ وهذا الأمر لم يكن بالمستطاع لولا الحوادث العارضة التي أشير إليها آنفاً ، على أن ذلك لا يمنع من الارتياح الى أن أحد الأسباب الموجدة لتلك الأمر كان التخفيض الذي أصاب الواردات في السنة الأولى التي تلت إعلان الحرب ، مما دل على أن البلاد قادرة على إقراض كمية ما تستهلكه إقراضاً كثيراً ، عند ما تقضى الحاجة ، دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً في حياتها الاقتصادية الداخلية . وهذا يدعو الى التفاؤل خيراً في المستقبل من حيث الاستعداد لمقاومة الاضطراب الجديد الذي سيحدث حتماً في الأحوال العمومية عند نهاية الحرب ، يوم لا يكون بالامكان الاتكال على مساعدات عارضة كالموجودة الآن ، ويوم ترجع مصر الى ما كانت عليه من ذي قبل من ارتباط حالتها ارتباطاً كبيراً بالسعر الذي يباع به قطنها في أسواق العالم .

تقدم القول إن الواردات اليوم في ازدياد ، بل إن هناك أصنافاً كثيرة من الأصناف المهمة قد بلغت مبلغاً يزيد على ما كانت عليه قبل الحرب ، كما يؤخذ من النشرات الشهرية . على أن هذا النمو لا يدعو الى العجب إذا ما نظرنا الى

تعزيز القوة العسكرية ، وما ينجم عن ذلك من زيادة المصروفات ، وإلى الحاجة لإعادة الخزون إلى ما كان عليه ، وإلى تحسين الأشغال المتواصل بوجه عام .
لذلك ليس ما يدعى إلى الاقتراض أن يمثل المقطوعة الحاضرة زائد عن اللازم ، أو أن البلاد تنفق أكثر من إيرادها ؛ فليس أنى لمثل هذا الاقتراض من الاستمرار على تصفية الديون . والمأمول أن تكون الأحوال الاستثنائية التي نمر بها الآن منشطة من جميع الوجوه على التمسك بخطة الاقتصاد وتصفية الديون ، فستطيع مصر بهذه الوسيلة أن تخرج من الحرب دون زيادة جديدة في ديونها ، بل بموارد مالية معززة إزاء جميع الطوارئ الممكنة .

فيضان النيل والزراعة

كان فيضان النيل في حلقة السنوات الأخيرة منخفض المنسوب : فقد جاء فيضان سنة ١٩١٣ دون كل فيضان معروف ، وتبعه فيضان سنة ١٩١٤ فكان منسوبه متدلا جدا ، وجاء فيضان سنة ١٩١٥ أيضا أقل من كل فيضان بعد فيضان سنة ١٩١٣ . وإذا ذكرنا أن منسوب النيل في سنة ١٨٧٧ كان معادلا لمنسوبه في السنة الماضية ، ولكنه أعلى من منسوبه في سنة ١٩١٣ ، وأنه ترك مع ذلك ٩٠٠,٠٠٠ فدان بدون ري ، وأحدث قحطا في البلاد ، يظهر جليا أنه لو لم تتغير الأحوال لكادت السنوات الثلاث الأخيرة نكبة على البلاد لامتثل لها . ولكن بفضل ماتم من أعمال الري الحديثة لم يُصب الزراعة في هذه السنوات الثلاث إلا خسائر طفيفة ومحصورة في دائرة معينة .

وجاء فيضان سنة ١٩١٥ متأخرا جدًا عن ميعاده ولم يبلغ أعلى منسوبه في أسوان إلا في ٢٨ سبتمبر ، مع أن متوسط التاريخ الذي يبلغ فيه الفيضان أعلى المنسوب في سنوات عديدة لم يتجاوز ٥ سبتمبر . وأعلى منسوب وصل إليه النيل في سنة ١٩١٥ كان ٩١ مترا و ١٨ سنتيما . فظل ٥٠٠,٠٠٠ فدان بدون مياه . ومعظم هذه الأطناب واقم في أماكن مشتقة في جزر النهر وعلى شواطئه ، فلم يلحق أذى في مناطق الزراعة المهمة .

والفرق بين نتيجة الفيضانات المتساوية المنسوب ، قبل مباشرة أعمال الري وبعدها ، ينبئ عن مقدار التقدم من هذا القبيل . على أنه مهما يكن من الأمر ،

فإن بقاء مثل هذه المساحة من الأطنان تحت رحمة حادثة طبعي يدل على
مسيئ الحاجة الى مواصلة الأعمال لتحسين توزيع مياه النيل .
وقد أنقصت مساحة الأطنان المزروعة قطنا على أثر ما أصدرته الحكومة من
القوانين لهذا الغرض ؛ على أن هذا النقص جاء أكثر مما كان مقدرا له ، الأمر
الذى دل على أن هذا التخفيض فى المساحة المعبدة لزراعة القطن كان حادثا لا بد
من حصوله بسبب العوامل الاقتصادية . وكانت هذه المساحة تبلغ ١,٧٧٥,٠٠٠
فدان فى سنة ١٩١٤ فتزلت فى سنة ١٩١٥ الى ١,١٨٦,٠٠٠ فدان وكان التقدير
الرسمى لمحصول هذه المساحة ٤,٨٦٣,٠٠٠ قنطار ، يضاف اليها الكميات المخزنة
فى البلاد بسبب الأسعار المنخفضة .

وقد بذلت مجهودات فى شتاء سنة ١٩١٥ أكبر وأوسع نطاقا من المجهودات
السابقة لمقاومة دودة اللوز القرنفلية التى لم تخف وطأتها ؛ على أنه اتضح أن
الأعمال الواجب إجرائها فى الأطنان تزيد بكثير على الوسائل التى كانت لدى
الأشخاص القليلين الذين نيظت بهم هذه الأعمال . ولأق إتخاذ المشاريع المنوية
لإبادة الدودة مصاعب جمة بسبب الحرب . لذلك شرعت وزارة الزراعة فى درس
مشروع لتعديل الطريقة المستعملة ، وسيعمل على وسائل فعالة لمقاومة هذه الآفة
حالا تسمح بذلك الأحوال الناشئة عن الحرب .

وقد زاد الميل الى إقراض القطن الاسمر "ميت عفيفى" فى خلال السنة
المنقضية ؛ وكان الغزّالون فى مؤتمر القطن المعقود سنة ١٩١٢ قد قاوموا فكرة
التوسع بزراعة القطن الناعم "سكلاريدس" بالنظر الى قلة طلبه عامثنى الأسواق ؛
ولكن طلب ذلك النوع زاد فيما بعد ، وخصوصا لصنع غلاف عجلات السيارات ،
فبغت أسعاره مبلغا يزيد بكثير على أسعار باقى أنواع الأقطان المصرية العادية ،
حتى أن ٥٧,٥ فى المائة من المساحة المعبدة لزراعة القطن فى الوجه البحرى قد زُرعت
من هذا النوع مقابل ٢٧ فى المائة زُرعت من أنواع "ميت عفيفى" .
أما الوجه القبلى فلا يزال كالماضى عتكا لزراعة القطن الأشموى ذى الوشيجة
(البيلة) الخشنة والقصيرة . وذلك لأن الأشموى فى تلك الناحية يحى بمعدل
فى المحصول يزيد بكثير على معدل محصول أى نوع آخر .

وقد استقرت أعمال تجارب زراعة القطن ، بالرغم مما ألحق بها الجراد من الأضرار ، ولم تكن نتيجة التجارب التي أجريت على ثلاثة أنواع صافية من القطن ، بناء على رأى لجنة من تجار هذا الصنف ، بالنتيجة المرضية حتى الآن ، سواء أكان من حيث نجاح شجيرات القطن أو من حيث جنس الخيط . وقد بوشر عمل انتخاب خاص ، رغبة في حفظ صفاء الأنواع الموجودة الآن في التجارة مع إدخال تحسين عليها . ويظهر أن هذا العمل أكثر انطباقا على رغبات الفزاليين ، ويدعو الى الأمل بنجاح أضمن من العمل الذي يُبَيَّن منه إيجاد أنواع جديدة حسب طريقة "مندل" .

وفي خلال السنة الماضية جرى العمل حسب الطريقة المتبعة حتى الآن في ٣٢ حقلا من الحقول الممتدة لتجارب زرع القطن تبلغ مساحتها ١٠٦ أفدنة ونصف فدان . وجاءت النتيجة مرضية في معظم هذه التجارب ، وساعدت كثيرا على وضع تقدير للحصول ، وهذه فائدة جديدة تضاف الى ما لهذه الحقول من الفائدة العلمية التي لم يكن يتوقع غيرها في بداية الأمر . أما أسعار البذرة فكانت واطئة كثيرا في أوائل السنة ، على أنه لما كانت بذرة القطن من أهم الأصناف اللازمة للزيوت وشحوم الأكل ، فقد زاد الطلب عليها حتى بلغت اليوم أسعارا لم تعرف من قبل . وبما أثر في توزيع الحكومة للبذرة في السنة الماضية نزول الأسعار - الأمر الذي حمل المزارعين على حفظ الأجناس الجيدة لبيعها فيما بعد - ثم القانون الخاص بتفضيخ المساحة الممتدة لزراعة القطن ، فانه ترك الناس في شك فيما يتعلق بالمساحة التي يباح زرعها قطنا . وقد لاقت وزارة الزراعة من جهة أخرى مصاعب غير متوقعة في شراء البذرة المستخبذة لسنة ١٩١٦ ، وذلك بسبب اضطرابها الى معاملة عدد كبير من صغار الحلاجيين الذين توقفوا في الخريف الماضي الى الحصول على أبعاد أنواع القطن . وكانت زيادة الطلب على بذرة "سكلاريدس" في الوجه البحري أكثر ظهورا منها في سنة ١٩١٥ .

أما انقاص المساحة الممتدة لزراعة القطن فكانت نتيجته توسيع نطاق الأطنان المخصصة لزراعة الحبوب ، وقد جاء محصولها بزيادة تذكر . واستطاعت

مصلحة الري ، مع ما كان عليه منسوب النيل من الانخفاض في سنة ١٩١٤ ، أن تخزن كمية كبيرة من المياه بفضل إقصاص مساحة زراعة القطن ، فتتيح عن ذلك محصول لا مثيل له في ما مضى في مساحة تزيد بكثير عن المساحات المزروعة قبلا . وجاء معتدل المحصول من القمح ، دون سواء ، أقل من الماضي بسبب ملائمة الأحوال لانتشار الصدى . وكانت مساحة أهم الزراعات ومتوسط محصول الفدان منها في هذه السنة ، بالنسبة إلى مساحتها ومتوسط محصولها في الستين الماضية ، كما يأتي :

أنواع	عدد الأفدنة المزروعة	محصول الفدان بالارdeb هذه السنة	متوسط محصول الفدان بالارdeb في السنوات الأخيرة
قمح	١,٥٣٣,٨٠١	٤,٦٣	٤,٩٣
شعير	٤٤٥,٦٤٣	٥,٦٠	٥,٦٠
أرز	٣١٨,٨٠٨	٦,٤١	٥,٦٧
ذرة	١,٨٣٧,٥١٦	٧,٤٣	٦,٨٢
ذرة عويجة	٢٧٦,١٩٤	٧,٨٢	٧,٥٩

وقد حدثت زيادة كبيرة في محصول السكر ، وقُدِّر مجموع المساحة المزروعة قصبيا بـ ٥٢,١٨١ فداناً تقل ٣٨ مليون قنطار من القصب ويقدر السكر الذي يُستخرج من ذلك بنحو ١٠٥,٠٠٠ طن بقطع النظر عن المستخرج من العسل والدبس الخ .

وجاءت المساعي المبذولة لتصريف المحصولات المصرية في الأسواق الأجنبية مكلفة بالنجاح . فصدر إلى بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا من القمح والذرة والفول والعدس ما تقدر قيمته بنحو مليون جنيه . وقد وُجِدَت أسواق جديدة لتصريف السكر غير المكرر في مراكش وتونس ، والسكر المكرر في إيطاليا . وستبدو فائدة هذا التوسع في التصدير كلما احتاجت مصر إلى تصريف الزائد من محصولها .

وقد حلت في البلاد أرجال من الجراد في ربيع سنة ١٩١٥ ، وكانت على مايقولون أشد فتكا من كل ماقتمها . ومع ذلك ، لم تتأثر زراعات البلاد الرئيسية ، أو كان التأثير فيها من جراء ذلك طفيفا ، بفضل التدابير الفعالة التي اتخذت لمقاومة هذه الآفة ، الأمر الذي يعود بالفخر على الذين اتخذوا هذه التدابير . وسيفشر عن قريب تقرير مفصل عن الجراد وعن التحولات التي أخذت لمقاومته .

التأمين والأسعار

تفرغت الحكومة على أثر اشتعال نيران الحرب ببعض الوسائل ، رغبة منها في أن تضمن انتظام تموين البلاد من المواد الغذائية وسائر الأصناف التي تعد من الحاجيات الأولية ، وتناديا من ارتفاع الأسعار ارتفاعا غير قانوني . ولا تزال هذه التدابير معمولا بها اليوم ، وإن كان رجوع الأعمال التجارية الى مجراها وإقبال المواسم لما يكاد يفي بعد اليوم عن كل مراقبة على الأصناف القابلة للمراقبة في نفس البلاد . وقد قامت لجنة التموين بأبحاث ذات فائدة جلي ، وقامت للحكومة نصائح نافعة .

وقد سبق القول إن إقبال مواسم الغلال ترك زيادة عن حاجة البلاد للتصدير ، ولم يسد قط حاجة الى الحبوب . وقد حمل ارتفاع أسعار الطحين الوارد من الخارج قسما كبيرا من الأهلين على الاستعاضة بالذرة عن الخنطة .

وكان القطر المصري في الأحوال العادية يستورد كثيرا من المواشي من القطر السوري لسد حاجته الى اللحوم . ومع ذلك فقد جاء التوريد المحلي مع ما أضيف اليه من وارد السودان واقتيا بالحاجة بفضل التقص في المقطوعة . وبالأجمال فإن سكان القطر قد حصلوا على جميع المواد الغذائية بأسعار رخيصة ، بل حصلوا على بعض هذه المواد ، وعلى الأخص السكر ، بأسعار تنقص تقصا محسوسا عما هي عليه في غير مصر . وقد وضع رقم قياسي يدل على تقلبات الأسعار التي أصابت أصناف الاستعمال العام من محصولات البلاد ، واتخذ في الجدول الآتي متوسط الأسعار في يولييه سنة ١٩١٤ لبيان ما طرأ عليها من التزول والارتفاع :

السعر بالجملة		السعر بالمفروق	
في القاهرة		في الاسكندرية	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٣	١٠٥	١٠٢	١١٠
٨٨	٩٨	٨٨	١٠٣
٩٧	٩٨	٩٠	١٠٨
١١١	١٠٤	١٠٣	١٢٤
١١٩	١١٦	١٠٧	١٢٩

وقد أحدث أول نبي عن الحرب صعودا بطائيا في أسعار الجملة والمفروق ؛ وكان هذا الصمود في الاسكندرية أعلى منه في القاهرة ؛ ثم أخذت الأسعار بالتزول حتى أوائل سنة ١٩١٥ . ومن ذلك التاريخ عادت الى الارتفاع ارتفاعا مطردا . على أن درجة الأسعار بوجه عام ليست بهضاعة اليوم أكثر من ١٠ أو ٢٠ في المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، ولا ريب في أن مثل هذه الحالة ، إبان الحرب ، تعد مرضية جدًا ، ولا سيما إذا ما قوبلت بالحالة السائدة في البلاد الأخرى .

ومما أثر على الأخص في الأصناف الواردة من الخارج الارتفاع العظيم في نفقات الشحن ، وليس في استطاعة البلاد تلافى ذلك الأمر . وكان النقص أكثر الأصناف تأثرا ، بسبب كبر حجمه ؛ فبعد أن كان سعر الطن منه عادة ١٤٠ قرشا أصبح الآن يدور حول السبعة جنيهات مصرية . وهذا سعر لا قبل به للزارعين الذين يقضى موقع أطيانهم فيها بواسطة الآلات الرافعة ؛ ويشئى أن يقترب على ذلك إهمال زراعة مساحات كبيرة مؤقتا ، ما لم تنفرج الحالة على وجه من الوجوه . ومدار كل مسألة على التمكن من تدبير عدد من السفن بأسعار معقولة لتوريد النعم الى القطر المصرى ، والحكومة لا تنحرو سعا لادراك هذه الغاية . ويجب ألا يرح عن البال أن احتياج الحكومات المتحالفة الى الضليات

بحراً ، لأغراض عسكرية ، على جانب عظيم من الأهمية . وعليه فأنى وطيد الأمل بأن القطر المصرى سيعرف ، تجاه المصالح المشتبكة ، كيف يقابل بصبر و رباطة جأش كل ما قد يقضى به مجرى الحوادث مؤقتاً من الضحايا .

أما زيت البستول — الذى لاغنى لتريق كبير من الأهلى عنه للآتاة ، والمطلوب اليوم للوقود — فقد صعدت أسعاره أيضاً بمعدل ٧٥ في المائة عن الماضى ، ولا يزال المقدار المستخرج منه فى البلاد غيرواف بمقطوعيتها ، ولا بد من تمكيه باستيراد ما يلزم من الخارج . وقد تزعرت الحكومة بالتدابير اللازمة منعاً لصعود الأسعار صعوداً زائداً ، ولكن ينبغى أن نفهم أن لاسهيل الى انزال هذه الأسعار الى مادون الحد الذى يعود بالربح ، دون أن تتعرض لتى موزدى هذا الصنف يجمعون عن استيراده .

أما خشب الوقود فإن تركيا تمدّ إيان السلم فى مقدمة البلاد التى توزده الى مصر ، ومع ذلك فقد أتيح اجابة الطلب على هذا الصنف بواسطة الخشب البلدى الناتج عن قطع عدد كبير من الأشجار . ولا بد من توجيه نظر مجالس المديرات والملاك الى وجوب غرس الأشجار لسدة التلمة التى حدثت بهذا السبب فى غابات البلاد .

وكادت حركة الوارد من خشب البناء تقف تماماً ، وانخفض مقدار الوارد من المعادن والآلات انخفاضاً كبيراً . فلم يترقب على ذلك إيقاف حركة البناء فقط ، بل أنفضى الأمر الى تأخير الأعمال اللازمة لصيانة وترميم المباني والمهمات الموجودة . أما معظم الأصناف الأخرى المسعورة من الخارج واللازمة للاستعمال العام فإن البلاد لم تخل منها قط ، وإن كانت الأسعار قد صعدت صعوداً اختلقت درجته خصوصاً بسبب ارتفاع نفقات الشحن .

وقد تألفت حديثاً لجنة مهمتها درس الطرق الآيلة الى انماء موارد البلاد وصناعاتها ، رغبة فى تنشيط حركة الانتاج فى البلاد فيما يتعلق بالأصناف التى يتوهمها القطر فى الخارج .

تداول النقود والقطع

لا يزال السعر الإلزامى الذى وضع للبنكوت فى بداية الحرب معمولاً به حتى اليوم . وقد كفت الأوراق التى أصدرها البنك الأهل المصرى لسد الطلب الكثير على النقود ، دون الحاجة الى استيراد الذهب من الخارج . وكانت قيمة مجموع المتداول من أوراق البنكوت فى شهر يولييه سنة ١٩١٤ مليونى جنيه ، فبلغت فى الشتاء التالى نحواً من ثمانية ملايين ، ولم تقل عن خمسة ملايين ونصف مليون فى صيف سنة ١٩١٥ فالزيادة إذن بين صيف وآخر تقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه . ويجب أن يُستبعد من هذه الزيادة مليون ونصف مليون جنيه ، قيمة الذهب الذى سحب من الأيدى . وعليه فالزيادة الحقيقية فى أوراق البنكوت المتداولة (يقطع النظر عن قطع النقود الكسرية) بلغت نحواً من مليونى جنيه . وقد زاد الطلب فى هذا الشتاء حتى بلغ مجموع المتداول منها ١١ مليونا ونصف مليون ، وسيصيب التداول انكماش فى الصيف القادم يبيده الى أدنى درجاته . ومن المرجح أنه سيحدث حينئذ ما حدث فى السنة السابقة من بقاء كمية كبيرة من هذه الأوراق بين أيدي الجمهور . وقد ظلت الأوراق التى أصدرها البنك دائماً مغطاة ذهباً بما يزيد على المقرّر لتغطيتها قانوناً ، أى بما يزيد على الخمسين فى المائة من قيمتها ذهباً . ويبلغ احتياطى الذهب الآن سبعة ملايين جنيه ، وهو يعادل ٥٦ فى المائة من مجموع الأوراق الصادرة و ٦٢ فى المائة من الأوراق المتداولة . ومن هذا الاحتياطى جزء يناهز النصف مودع فى لندن . أما الجزء المحفوظ فى مصر فإن منه مبلغ مليون ونصف مليون تقريباً مما سحب من التداول بعد تقرير السعر الإلزامى . أما الباقي من قيمة هذه الأوراق فهو مغطى بسندات من الطبقة الأولى محسوبة قيمتها بسعر السوق الحالى ، ويدخل فيها بعض بونات الخزينة المصرية المكفول دفعها ذهباً عند الانقضاء باعتمادات على لندن . وعليه فضمانة أوراق البنكوت كافية جداً . وقد أضيف القسم الأكبر من أرباح زيادة إصدار الأوراق ومن فوائد السندات الى إيرادات الحكومة .

هذا ، وقد ظل سعر الورق معادلا لسعر الذهب بفضل الضمانة المكيّنة التي تعزز البنكنوت ولأن هذه الأوراق لم يكن إصدارها إلا اجابة لاحتياج التجارة السائغ . ويتراوح سعر الكيبو مع لنبرا في دائرة أقل اتساعا من الماضي ، دون أن يزيد أو ينقص في حال من الأحوال عن $\frac{2}{11}$ في المائة من سعر الليرة الاسمي ، حسبما يكون اتجاه حركة التجارة نحو مصر أو خارجا عنها . وهذا ناتج عن عدم تصدير أو استيراد مقادير من الذهب ، الأمر الذي يدعو في الأحوال الاعتيادية الى نزول أسعار الكيبو أو ارتفاعها الى الحد اللازم لتستفيض البنوك عن الصفقات الناشئة عن مثل هذه الارسياليات .

ويفضل حلول الورق محل الذهب تمكنت مصر من اقتصاد جميع نفقات تصدير الذهب واستيراده الناشئة من احتياجات التداول المؤقتة ، كما أنها اقتصدت فوائد النقود المتداولة التي لا يمثل قيمتها مقدار مواز من الذهب . وعاد معظم الأرباح الاولى الى المستثمرين والمودعين ، ومعظم الأرباح الثانية الى الحكومة .

على أن تداول الأوراق الانزاي لم يخلُ من الصعوبات ، لأنه بالرغم مما نشأ عنه من وضع البنكنوت في التداول العام لا يزال يبدو من الجمهور ميل لتفضيل النقد المعدني ، يدل على ذلك الطلب المتواصل على قطع النقود الكسرية . وقد زاد تداول نقود الفضة والنيكل إبان الموسم الأخير زيادة لا مثيل لها بلغت مليوناً وربع مليون من الجنيهات ، وهي زيادة تعادل ٤٠ في المائة . ولم يدخل الخزانة في فصل الصيف إلا ٤٥٠,٠٠٠ جنيه مصري . وكانت الطلبات بالغة درجة استثنائية حتى بلغ انخارج من الخزانة حتى اليوم ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري .

ولم يتفوّذ القطر المصري دون مسواه من الأقطار بهذا الأمر ، بل قد ظهر مثل ذلك في سائر البلاد بسبب خروج الذهب من التداول ، فعور الضرب تواصل العمل ، وأسعار النقد المعدني ارتفعت ارتفعا كبيرا . أما طلب

قطع النقود الكسرية فهو مصدر ارتباك كبير ليس فقط بسبب تصنر ضرب نقود جديدة في القريب من الزمن ، بل أيضا بسبب الزيادة التي تحدث في المستقبل في النقود الفضية ، تحققى الحالة بينهما وكسرها لاعادتها سبائك . وفى ذلك ما فيه من الخسارة .

ولكى تساعد الحكومة على سد طلبات النقود الفضية ، اضطرت أخيرا الى إدخال كمية من "الروبيات" الهندية الى البلاد ، فتداولها الناس بارتياح . وتصور ان يكون "الروبية" قيمة موجبة لبراءة الذمة بسعر ٦٥ مليا . وقد استعملت السلطة العسكرية أيضا النقود الانجليزية في بعض الأماكن لدفع مرتبات الجيش .

فشل هذه الصعوبات تبين الفائدة من إعادة استبدال الورق عند ما تسمع بذلك عودة الذهب الى حركته الاعتيادية . ولما كانت قد اتخذت الصعوبات اللازمة لعدم الافراط في إصدار الأوراق ، وكانت هذه الأوراق مضمونة بنقود حاضرة لدى الطلب ، فلن يصعب الرجوع الى الدفع بالقدر متى آن الأوان .

مالية الحكومة

جنت خزانة الحكومة فائدة كبيرة من رجوع البلاد الى حركتها الاقتصادية : فان إيرادات السكك الحديدية والجمارك تدل على تقدم محسوس جدًا ، وتحمل على الأمل بأن تتجاوز المقدّر لها بكثير . وكذلك زادت إيرادات البوين عن المنظور لها ، لأن هذه المصلحة قد صرّفت القطن المخزون من الموسم السابق بسعر يزيد على السعر المتوقع له . وهناك أيضا زيادة في المتحصل من أموال الأقطان ، وفي إيرادات البوستة والتلغراف . أما إيرادات الموائى والمنافى ففى بضد ذلك قد أسفرت عن نقص بسبب تباطؤ الحركة البحرية . وقد أصاب الإيرادات العمومية أيضا زيادة من أبواب إيرادات غير عادية ، مثل الأرباح الناجمة عن بيع القطن المشتري من المزارعين في الموسم الماضى ، وعن إصدار كمية اضافية من أوراق البنكنوت ، وعن سك مقادير كبيرة من النقود الفضية المطلوبة للتداول .

هذا من جهة الإيرادات ، أما المصروفات فقد حُصرت في النطاق الموضوع لها تماما حتى أنها تركت مجالا لاجراء اقتصاد شمل جميع المصالح الأميرية ، وهو ياد بنوع أخص في مصلحة الرى . ولا شك في أن المساعي التي بذلها القائمون بإدارة مالية الحكومة لتذليل المصاعب المالية الكبرى التي أوجدها الحرب لم تكن لتلاق كل النجاح الذي لاقته لولا المساعدة الصادقة التي وجدها لدى المصالح بدرجات مختلفة . ولا حاجة الى الملاحظة أن الموظفين من جميع الطبقات لم يفتأوا أبدا عن العمل بما عرّفوا به من الاخلاص والأمانة وهم موقنون أن ما أصابهم من الضحايا بسبب الأحوال الحاضرة قد أصاب الموظفين في جميع البلدان المشتركة في هذه الحرب الكبرى .

وكان في زيادة الإيرادات وإتقاص المصروفات في آن واحد ما أغنى عن أخذ مبلغ من المال الاحتياطي لسد العجز الذي كان مقدرا : ١,١٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩١٥ ، بل أنه لولا وجوب تحميل الميزانية قيمة النزول في السندات الخاصة باحتياطي الحكومة ، لكان من المرجح أن يغلب الحساب الخلقى للسنة المالية الجارية عن زيادة كبيرة في الدخل على المخرج . وعليه ، فإذا كان لا يبق ، والحالة هذه ، شيء كثير من هذه الزيادة يضاف الى المال الاحتياطي ، فإن أقل ما في الأمر أن هذا الاحتياطي سيظهر بقيمته الحقيقية ، بدلا من أن يصيبه تخفيض بسبب نزول السندات الخاصة به .

ولا يتبادر الى الأذهان أن في حالة الثبات الجديدة التي جعلتها الحوادث الأخيرة لمالية مصر على نحو ما تقدم لدليلا قاطعا على أن عهد التور قد انقضى ، وأن المستقبل مضمون فإن أوان التراخي في الجهود المبذولة لدرء الخطر ، فإن الملاحظات الآتية تدل على أن هذه المساعي التي لم يكن منها بد منذ سنة لسد الثغرة التي أحدثتها الحرب بقتة في إيرادات الحكومة ، لا تزال اليوم ، وفي المستقبل القريب ، واجبة وجوبها بالأمس .

فإن إيرادات سنة ١٩١٥ قد أصابتها زيادات جمة من مصادر غير مستدامة ، من ذلك أن بيع القطن المخزن لدى مصلحة الدومين من سنة ١٩١٤ والأرباح

الناشئة من بيع القطن المشتري من المزارعين قد دزت على الحكومة إيرادات لن تتجدد . والربح الناتج من زيادة إصدار أوراق البنكنوت متوقف على إبقاء السعر الإلزامي لهذه الأوراق ، والربح الناشئ من سك نقود فضية ليس فقط بربح غير مضمون ، بل قد يحل محله ما هو عكس ذلك ، فتصيب الخزنة خسارة معادلة لهذا الربح فيما لو خرجت من التداول مقادير كبيرة من النقود الفضية .

هذا من جهة الإيرادات ، أما المصروفات فإن قسما كبيرا من المبالغ التي تم اقتصادها في السنة المالية الجارية يجب أن يعدّ ذا صفة استثنائية ، لأن هذا الاقتصاد ناشئ ليس فقط عن إيقاف أعمال تحسين وتوسيع يمكن تأجيلها إلى زمن أكثر ملائمة ، بل أيضا عن تضيحية تحسين حالة الأمور وعن تضيق نطاق المصروفات اللازمة للصيانة والترميم والاستبدال في الأشغال العمومية والسكك الحديدية . ولا شك أنه يجب أيضا من هذا الوجه الأخير حساب المصاعب التي حالت دون الحصول على المهتمات اللازمة لتلك الأعمال فأفضى ذلك إلى الاقتصاد في النفقات المخصصة لها . على أن هذه المصروفات تمتد مؤجلة فقط ، وليست بالاقتصاد الحقيقي ، لأنه لا بدّ للريانية من أن تحصلها في المستقبل .

وطيه ، فإن التوازن الحالي بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها هو توازن ظاهري أكثر منه حقيقي . هذا ، وينبغي ألا يغرب عن البال أنه إذا كان التوفيق قد رافق الآن المساعي التي بذلت لتلافى العجز في المالية وبالتالي لاجتناب تخفيض المال الاحتياطي ، فإن عجز سنة ١٩١٤ الذي أقص هذا الاحتياطي من خمسة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون ، لم يسدّ حتى الآن . والحال أنه لمن أهم الأمور أن يصاد هذا الاحتياطي في أقرب وقت إلى ما كان عليه ، بل أن يزداد عن الماضي ، وذلك ليس فقط ليتمكن من القيام بالمصروفات التي تضطر إليها الحكومة بعد أن تضع الحرب أوزارها ، بل على الأخص ليقوم بوظيفته الأساسية وهي أنه مال يمتاط به للطوارئ غير المتوقعة . وقد بينت الحوادث الأخيرة بأوفى بيان فائدة المال الاحتياطي من هذا القليل ؛ ولم تكن هذه القائمة لتتحصّر في سدّ العجز المتظنر والحاصل في الميزانية ؛ فإن السندات المشتراة بنقود الاحتياطي

قد استخدمت لوجود اعتمادات في البلاد الأجنبية للقيام بحاجات الخزنة المستعجلة ، ودفع كويونات الدين حين لم يكن يتيسر إرسال النقود ، ولتأيد إصدار الأوراق اللازمة لدفع ثمن موسم القطن . وقد اتضح من كل ذلك أن وجود مال احتياطي كبير أمر لا بد منه في عتة البلاد المالية في الأحوال الحاضرة .

هذا ، وإن التصالح العمومية التي وردت في صدر هذه المذكرة ، من حيث السير بترق وحكمة ، موجهة الى الحكومة والأفراد . فإن الريب البادئ لنا في المستقبل يقضى على كل فرد بالاستفادة من منافع الزمن الحاضر ، وذلك بتضييق نطاق نفقته والعدول عن المشروعات الجديدة والعمل على زيادة دخله . وإذا توقفت الحكومة ، بالسير على هذه الخطة ، الى وضع ميزانية ثابتة بعد الحرب وإلى تعزيز ماله الاحتياطي ، وذلك بدون زيادة ديونها ، فإنها تكون في مركز يفوق بكثير مركز حكومات عديدة ، فيتسنى لها أن تقوم بجميع الأعمال المؤجلة ، وأن تعاود يوماً ما الأعمال الآيلة الى تحسين أحوال القطر .

● ولما أرادت وزارة المالية أن تسير على هذه المبادئ في تحضير ميزانية السنة القادمة لاقت ما لاقته قبلاً من المساعدة الصادقة من لدن المصالح التي حصرت نفقاتها في أضيق نطاق ممكن : فلم يباشر من الأعمال الجديدة إلا ما قضت به الضرورة الماسة ، وتركت الوظائف الخالية على قدر الامكان بدون تعيين موظفين جدد فيها ، وتمتع الاستقرار على العمل بمبدأ عدم منح زيادة في الماهيات إلا للمستخدمى الدرجة الأخيرة .

ووجهت الحكومة فيما يتعلق بالارادات التفاسات خاصة الى مسألة الضرائب الجديدة . وإذا كانت مهمتها في هذا الموضوع قد تسهلت بفضل تحسين الأحوال الاقتصادية وما نشأ عن ذلك من زيادة مقدرة الأهلين على تحمل الضرائب ، فإنها لاقت بعض المصاعب في ما بذلته من الماساعي لساواة في توزيع الضرائب بين جميع طبقات السكان ، وهذه المصاعب ناجمة عن بعض القيود السياسية فيما يخص الأجانب . ولذلك كان رائد الحكومة في اختيار التدابير النظر الى السهولة والمواقفة أكثر من النظر الى وضع نظام كامل مستوف لجباية الضرائب .

وقد زيلت الرسوم على الدخان بمعدل خمسة قروش على الكيلوجرام حتى أصبح الرسم المحصل على الكيلو ثلاثين قرشا ، وزيد الرسم على السيارات والسجائر والدخان المصنوع من ٣٠ الى ٤٠ قرشا عن الكيلو ، وزيد قرشان ونصف قرش على مقدار ما يرث من الرسوم عند تصدير السجائر حتى بلغ ١٥ قرشا عن الكيلوجرام . وهذه الرسوم مع ما أدخل عليها من الزيادة لازال متتلة إذا ما قوبلت بالرسم المقر على هذا الصنف في بعض البلاد الأخرى وهذه الزيادة لا تؤثر إلا تأثيرا طفيفا في الثمن الذي يدفعه المستهلكون لهذا الصنف . ويتنظر أن تبلغ زيادة إيراد الحكومة من هذا الباب ٣٦٠,٠٠٠ جنيه مصري .

وإن جعل الرسوم المرتدة على السجائر المصدرة موازية لنصف قيمة الرسوم المحصلة على الدخان الوارد هو بمثابة جعل رسم على تلك السجائر قدره ١٥ قرشا عن الكيلوجرام ، وليس هذا الرسم في نية الحكومة ولا في الواقع بالمأخوذ من أرباح مصدري السجائر ، كما يعتقد الكثيرون ، بل هو رسم مضروب على الصنف المصدّر ، والذي يتحمّله هو المشتري الأجنبي . ومع وجود هذا الرسم ظلت حركة تصدير السجائر في السنوات الأخيرة ناشطة إلا في الأحوال التي عرقل هذه الحركة وضع رسوم عالية في البلاد الأجنبية . أما نتائج الحرب التي أقفلت أسواق البلاد المعادية في وجه هذا الصنف فقد عوّضتها بعض التحويص زيادة الطلب في أنحاء أخرى .

ورفعت رسوم الدخول على خشب البناء والكحول الى أقصى حدّ تسمح به المعاهدات التجارية الحاضرة ، أي من ٤ الى ٨ في المائة على خشب البناء ، ومن ٨ الى ١٠ في المائة على الكحول ، وتقدر الزيادة التي تصيب الإيرادات من هذا الباب بنحو ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري سنويا في الأحوال الحاضرة . أما إذا عادت واردات الخشب الى ما كانت عليه في الأحوال الاعتيادية ، فإن هذه الزيادة قد تبلغ نحو ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري في السنة .

ورفعت أيضا رسوم الأرصفة على الصادرات في ميناء الاسكندرية ، بموافقة البول صاحبة الشأن ، من ٢ الى ١٢ في الألف أي بمعدل ١ في المائة .

اما في ميناء بورسعيد حيث لم يكن يحصل رسوم أرصفة فقد تقرر تحصيل رسوم من هذا القليل بمعدل المصطل في الاسكندرية . وتقدر زيادة الإيرادات من هذا الباب بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى في السنة . وهذه الزيادة على رسوم تصدير البضائع تعد ضريبة وقتية ، لا تحصل إلا أثناء مدة الحرب ، وهي موزعة بطريقة لا تؤثر إلا قليلا في طبقات الاهلين الذين يتحملونها .

وقد أخذت تدابير أخرى ترمى الى ادخال بعض الزيادة على الإيرادات : من ذلك زيادة رسم التخليص على التذاكر البريدية من ملبيين الى ثلاثة مليات ، وتعديل رسوم هاكم الأخطاء . على أن المقصود من هذا التعديل كان وضع حد لكثرة القضايا التي ترفع الى هذه المحاكم أكثر من السعى وراء زيادة الإيراد . وقد دلت الحالة على أن الغاية المتوخاة قد كادت تتحرك .

وعن قريب سيوضع رسم زهيد على معاملات بيع القطن بالكمثرات ، مع لائحة جديدة تختص ببورصة البضائع . وقد أعدت هذه اللائحة ، بناء على الآراء التي أبدتها اللجنة المؤلفة لدرس هذه المسألة . وهناك اجراءات أخرى تحت البحث ، وهي ترمى الى زيادة الإيراد أو الى تحسين نظام جباية الضرائب . على أن الصعوبات التي أشير اليها آنفا قد تقضى بتأجيل مشروع الإصلاحات الواسعة الى زمن أكثر موافقة ، وستكون نتيجة مثل هذا المشروع توزيع الضرائب بطريقة أقرب الى العدل والانصاف بين طبقات المزارعين وأرباب الصنائع ، وبين الأغنياء والفقراء ؛ وسيكون من مشتملات هذا المشروع وضع نظام لضرائب محلية تخصص بالبلاد التي تتحملها ، واعادة النظر في الرسوم الجمركية والقضائية . واذا كانت الشروط السياسية الحاضرة تقضى بتأجيل بعض تعديلات مرغوب فيها ، فانه سيكون تعويض عن ذلك اذا ما أصبحت الحكومة يوما ما ذات سلطة أعم تمكنها من اصلاح النظام بطريقة أنجع مما يتيسر لها عمله الآن .

ميزانية سنة ١٩١٦^(١)

في الجدول الآتي مقارنة بين ميزانية سنة ١٩١٥ وميزانية سنة ١٩١٦ :

ميزانية سنة ١٩١٥	ميزانية سنة ١٩١٦	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٥,٩٠٠,٠٠٠	١٦,٣٣٠,٠٠٠	مربوطات المصروفات ...
جنيه مصرى	جنيه مصرى	تقدير الإيرادات :
١٤,٧٥٦,٠٠٠	١٦,٣٣٠,٠٠٠	الإيرادات ...
١,١٤٤,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	المأخوذ من الاحتياطي
١٥,٩٠٠,٠٠٠	١٦,٣٣٠,٠٠٠	

تقدم القول إن العجز المقرر في ميزانية سنة ١٩١٥ لم يتحقق ، وأنه من المحتمل أن يزداد المال الاحتياطي بدلا من أن ينقص عند ما تظهر النتيجة النهائية لحسابات السنة المالية . ومع ذلك لم يرقى الامكان الاعتماد على مثل هذه النتيجة الحسنة في ميزانية السنة القادمة ، لأنه إذا كان في الإيرادات زيادة كبيرة متوقعة ، غير أنه يقابل جزئيا منها زيادة في المصروفات لابد منها . لأجل ذلك قدر مجموع الإيرادات بعجز يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن ربط المصروفات .

إيرادات سنة ١٩١٦

قدرت الإيرادات لسنة ١٩١٦ المالية بمبلغ ١٦,٣٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى أى بزيادة ١,٧٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى على تقديرات سنة ١٩١٥ ، ولكن بنقص ١,٠٥٨,٠٠٠ جنيه مصرى عن تقديرات سنة ١٩١٤ . وقد وضعت هذه الأرقام بتدقيق ورتق ، وحسب فيها حساب العوامل المعروفة التي تؤثر

(١) بين الأرقام الواردة في هذه المذكرة لمقارنة ميزانيتين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦ وبين الأرقام الواردة في الجداول الملحقه بالمذكرة المقدمة لمجلس الوزراء يوجد أحيانا فرق ناتج عن تعديل أرقام ميزانية سنة ١٩١٥ في الجداول المذكورة طبقا لما تضمنه من قلة اعتمادات وإضافة اعتمادات أخرى خلال السنة المالية .

في المتحصل . ومع ذلك ، فهذا التقدير عرضة للتغير حسب التقلبات التي قد تطرأ على الحالة الحاضرة التي هي غير ثابتة . ومن زيادة ١,٧٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى مبلغ قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ناشئ عن الرسوم التي وضعت حديثا ، وباقى الزيادة ناجم عن تحسن الحالة العمومية .

وفي الجدول التالى أهم أبواب الزيادة والتقص فى الإيراد :

الزيادة :	جنيه مصرى	جنيه مصرى
السكك الحديدية	٤٩٤,٠٠٠	
الجمارك	٦٠٠,٠٠٠	
الدخول	٣٠٠,٠٠٠	
الأموال المقررة	١٣٠,٠٠٠	
الإيرادات القضائية	٧١,٠٠٠	
البوستة	٦٢,٠٠٠	
الدومين	٣٦,٠٠٠	
إيرادات متنوعة	١٣٧,٠٠٠	
	<u>١,٨٣٠,٠٠٠</u>	

التقص :

رسوم الموانئ والمناظر	٤٠,٠٠٠
بدل الخدمة العسكرية	١٠,٠٠٠
مصاريد الأشغال	٦,٠٠٠
	<u>٥٦,٠٠٠</u>
صافى الزيادة	<u>١,٧٧٤,٠٠٠</u>

مؤخ تقدير الزيادة المدرجة فى إيرادات السكك الحديدية ما ينتظر من ازدياد الحركة على الخطوط الحديدية مادامت الأحوال الحاضرة . وهذا التقدير ينقص قليلا عن المتوقع تحصيله فى السنة المالية الجارية .

وقد ردت أيضا زيادة فى إيرادات الجمارك من جراء الثقة بأن مقدار الواردات سيستمر على ما هو عليه . وقد دخل فى تخمين هذه الزيادة المبلغ الذى ينشأ عن الضريبة الحديدية الموضوعة بشكل زيادة مؤقتة على رسوم الأرصفة التى سبق

الكلام عنها ، ويقدر هذا المبلغ بـ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه مصري ، أما الزيادة في الرسوم على الدخان فناشئة جميعها من زيادة معدل تلك الرسوم التي تقوّرت في شهر سبتمبر الماضي .

وقد كانت الطريقة المرضية التي تمت بها جباية أموال الأتبان مسوّفة لعدم تقدير مبلغ للتأخرات على نحو ما جرى في الميزانية السابقة . على أنه استبعد مبلغ ٧٠.٠٠٠ جنيه مصري قيمة ما يرفع من الضرائب عن الأتبان الشراقي الباقية بدون رى بسبب انخفاض فيضان سنة ١٩١٥ ، واستقر أيضا مبلغ ٩.٠٠٠ جنيه مصري من تقدير عوائد الأملاك بسبب نزول الأيجارات وبقاء عدد كبير من المنازل بدون إيجار . وعليه فصافي الزيادة في هذا الباب ، بعد استبعاد المبالغ المذكورة ، يبلغ ١٣٠.٠٠٠ جنيه مصري .

ومن الزيادة المقررة في الإيرادات القضائية مبلغ ٥٣.٠٠٠ جنيه مصري ناشئ من المحاكم الأهلية حيث زاد عدد الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجزئية زيادة كبرى . وقوّرت إيرادات المحاكم المختلطة بزيادة ١٨.٠٠٠ جنيه مصري على تقدير السنة الماضية ، وهذه الزيادة متوقعة من وراء الازدياد الكبير في الرسوم القضائية . ولكانت زيادة التقدير أربت على ذلك ، لولا النقص المتظر في الرسوم القيدية الناشئ عن جمود الحركة في بيع العقارات .

وزيادة إيرادات البوطة مبنية على الحركة البريدية التي يتسع نطاقها على نحو ما يشاهد في الجمارك والسكك الحديدية .

وسترداد إيرادات مصلحة الأملاك الأميرية من جزاء إعادة مساحة الأراضي المزروعة قطعا إلى ما كانت عليه ، بعد تخفيضها في العام الماضي ، ومن جزاء ارتفاع أسعار القطن . وينتظر أن يكون المتحصل من إيجارات الأتبان أدعى إلى الرضى ، وذلك يسوّغ تقدير زيادة في الإيراد من هذا الباب . على أنه لن يصيب الإيرادات ما أصابها من الزيادة الناشئة في سنة ١٩١٥ من بيع محصول موسمين ، ولذلك لم تتجاوز الزيادة المدرجة في ميزانية هذه المصلحة مبلغ ٣٦.٠٠٠ جنيه مصري . وفي تقدير الإيرادات من رسوم الموانئ والمنازل نقص ٤.٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن انخفاض الإيرادات الذي سيحدث حتما هذه السنة من جزاء تباطؤ حركة التقلبات بجرا ، وليس ما يدل على تحسن الحالة في المستقبل القريب .

وأدرج تحت عنوان "إيرادات متنوعة" زيادة في الأرباح الناجمة عن تسهيل النقود . وهذه الزيادة ناشئة عن تحسن حالة الإيرادات ، وعن القوائد الناجمة عن إصدار كتيبة اضافية من البنكنوت . ومجموع ذلك ١٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وقدّر مقابل ذلك انخفاض في الإيرادات من مرتبات التلاميذ ، ومن المستحق للحكومة من شركات السكك الحديدية ، ومن شركات أخرى ، وكذلك من الرسوم على المناجم والمحاجر ومن موارد أخرى ثانوية .

وقدّرت الأرباح التي ستفشا من ضرب النقود الفضية بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، بل انها ستزيد على ذلك التخمين فيما لو استمر الطلب على قطع النقود الكسرية بنسبة ما هو عليه الآن . على أنه لا بد هنا من ملاحظة ما استدرك من هذا القليل في مكان آخر من هذه المذكرة .

مصرفوات سنة ١٩١٦

بلغ ربط المصرفوات لسنة ١٩١٦ المالية ١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، بزيادة ٧٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى على المصرفوات المربوطة لسنة ١٩١٥ ، وقصص ١,٥٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى عن المربوط لسنة ١٩١٤ . ويتبين توزيع المصرفوات بين الخدمات الادارية والأعمال الجديدة في هذه السنوات الثلاث من الجدول الآتى :

سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٥,٨٨٥,٠٧٠	١٥,١٨٩,٠٤٠	١٥,٨٩٩,٦٣٩	الخدمات الادارية ...
٧٤٤,٩٣٠	٧١٠,٩٦٠	٢,٢٦٢,٣٦١	الاعمال الجديدة ...
١٦,٦٣٠,٠٠٠	١٥,٩٠٠,٠٠٠	١٨,١٦٢,٠٠٠	مجموع المصرفوات

يؤخذ من هذا الجدول أنه اذا كان في مربوط هذه السنة للأعمال الجديدة زيادة طفيفة على مربوط السنة السابقة الذى أصابه تخفيض كبير ، فان المربوط للخدمات الادارية قد زيد عليه ٦٩٦,٠٣٠ جنيها مصرى تقارب مربوط سنة ١٩١٤ .

بيد أنه لا يستفاد من ذلك أنه قد عُزل عن التناير الاقتصادية التي تُعزل عليها في المصروفات الادارية على أثر نشوب الحرب ؛ فان الأمر على خلاف ذلك ؛ لأن هذه التناير لا يزال معمولاً بها بكل دقة ، كما ذكر آنفاً ؛ بل قد تَحُمَّت أحيانا أكثر من الماضي . على أن أكثر من نصف الزيادة المقدرة في المصروفات ناشئ عن نفقات غير منظورة ، سببها غلاء أصناف التموين ، وعلى الأخص غلاء الفحم . وهناك أيضاً زيادة في المصروفات ناشئة عن الأسباب التي نشأت عنها الزيادة في الإيرادات ؛ ولا تزال المبالغ المربوطة للعاشات تزداد تدريجياً بسرعة كبيرة . ويجب أن لا يبرح عن البال ، كما سبقت الإشارة الى ذلك ، أن قسماً كبيراً من المبالغ المقتصدة حتى الآن ناجم عن إيقاف الاتفاق على ما يلزم من أعمال الصيانة والترميم . وبعض هذه المصروفات الموقفة لم يعد تأجيله بالمستطاع . وهذا ما يوضح سبب إدخال زيادة جديدة على مصروفات السنة المالية الجديدة . ومن السهل الآن إدراك هذه الحقيقة وهي : أنه إذا كانت مصروفات الخدمات الادارية كادت تبلغ ما كانت عليه قبل الحرب ، مع أن معظم المصاريف لا تزال مؤجلة ، فان ذلك سيكون عبثاً على مستقبل مالئتنا ، وهو موضوع اهتمام دائم لأولياء الأمر يقضى عليهم بالسير بمنتهى الحذر والتروى في ادارة مالية القطر .

وأهم الأبواب التي تتضمن زيادة في المصروفات هي الآتية : جنه مصرى

السكك الحديدية	٥٠١,٥٦٢
المصالح المالية	٥٩,٦٧١
المعاشات	٥٢,٨٣٥
وزارة الحربية	٥٠,٧٦٤
المصالح الداخلية	٤١,٦٤٣

السكك الحديدية

إن أكبر زيادة في مصروفات مصالح الحكومة هي الزيادة المدرجة في ميزانية السكك الحديدية . ومن هذه الزيادة البالغ مجموعها ٥٠١,٥٦٢ جنها مصرى يوجد مبلغ ٤٢١,٠٦٢ جنها مصرى قيمة الزيادة في المصاريف الجارية ، و ٨٠,٥٠٠ جنه مصرى قيمة الزيادة في المربوط للأعمال الجديدة .

ومن الزيادة البالغة ٤٢١,٠٦٠ جنها مصرى في المصروفات الجارية مبلغ ٣٣٢,٠٠٠ جنه مصرى خاص بمصاريف الوقود بداعى ارتفاع أسعار الفحم ،

وزارة المالية

جرى اقتصاد مبلغ يناهز ٨٧٣٠٠ جنيه مصرى فى الاعتمادات المربوطة لوزارة المالية ، وذلك بسبب إلغاء وظائف خالية ، وتخفيض الاعتمادات الخاصة بالمصاريف القضائية والأعمال الجديدة ؛ على أنه نُقِلَ الى ميزانية هذه الوزارة من ميزانية وزارة الأشغال العمومية قيمة الاعانة المخصصة من الحكومة لحفظ الآثار العربية ، وقيمة الاعتماد الخاص بمستخدمى الحاسبة الذين نقلوا الى "مراجعة إيرادات الحكومة ومصروفاتها" .

وقد أصبحت "مراجعة إيرادات الحكومة ومصروفاتها" محصورة اليوم فى دائرة واحدة ؛ وفائدة هذا الحصر أنه يساعد أكثر من ذى قبل على مقابلة مصروفات المصالح المختلفة والطرق المستفلة لتحصيل الإيرادات . ونذكر هنا عرضاً أن إحلال هذا القسم الجديد فى البناية الرحبة التى كانت تشغلها مدرسة الحقوق سابقاً يُمْكِنُ من ترتيب المستندات وحفظها لمدة عشر سنوات ، ويساعد فى الوقت نفسه على تخفيف عبء كبير عن دقترخانة القلعة التى اكتظت بالأوراق .

هذا وإن وزارة المالية الآن تشغل بإعادة النظر فى قانون المصلحة المالية ، وقد ظهرت باكورة هذا العمل بشكل لائحة جديدة صدرت حديثاً بخصوص "مصاريف الانتقال وبدل السفرية" ؛ وهى واضحة جلية فى مبناها ، تصلح بعض الشئ الحاضرة ، ويفضى إضافتها الى اقتصاد كبير فى المصروفات .

مصلحة المساحة

فى الزيادة الظاهرة فى الاعتمادات المفتوحة لمصلحة المساحة مبلغ ٤٧٢,٥٠٠ جنيهاً مصرىاً قيمة الاعتماد المنقول من وزارة الأشغال العمومية الخاص بتحديد الترع وتزعم الملكية الذين نيطا بمصلحة المساحة . وقد زيد على الاعتمادات اللازمة لتمويل مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى بسبب الاحتياج الى شراء أصناف أجل شرائها فى سنى ١٩١٤ و ١٩١٥ ، وإلى استبدال الأصناف المخزونة التى استنفدت فى السنة الماضية لسد الاحتياجات العسكرية . وقد خفض من

مجموع الزيادة مبلغ ٩٠٠ جنيه مصرى تقريبا جرى اقتصاده في بنود أخرى من هذه الميزانية .

وقد زاد حصر أعمال هذه المصلحة خلال السنة في مسح القسم البحرى من مديرية الغربية ، لأن إقاص عدد المفتشين المكلفين بملاحظة الأعمال ومراقبتها قد قضى بحصر الأعمال في نقط تسهل مراقبتها بواسطة أقل ما يمكن من المفتشين ؛ فتج عن ذلك إيقاف عمل مساحة المدن وأعمال أخرى لاسبيل الى العودة اليها قبل عودة الأحوال الى مجراها الاعتيادى . على أن الأعمال الرئيسية التى قامت بها مصلحة المساحة هى إجابة ما طلب منها من وضع الخريط الحربية ورسوم الأماكـن المجاورة لميدان الحوادث العسكرية .

قلم الاحصاء

تضمن ميزانية قلم الاحصاء زيادة قدرها ٣,٩٠٥ جنيهات مصرية . ومعظم هذه الزيادة خاص بالأعمال التمهيدية لاحصاء السكان الذى ينوى القيام به في سنة ١٩١٧ .

وقد تناولت أعمال قلم الاحصاء في سنة ١٩١٥ كالعادة إعداد النشرة الشهرية وتقويم الاحصاء السنوى العام . أما النشرة ، فبعد أن كان الفرض من إنشائها وضع مثال عن تقليات محصول القطن ، أصبحت أميل الى أن تكون شبيه تقرير احصائى عن التجارة بوجه الاجمال . وأما التقرير السنوى فقد اتضح أن في الامكان إقاص عدد صفحاته من ٦٢٠ الى ٣٨٨ صفحة ، دون إهمال شىء مهم من محتوياته . على أن العمل الاضافى الذى اقتضاه هذا التحوير جاء مع تعديل السنة المالية سببا في تأخير صدوره . وفى سنة ١٩١٥ قامت هذه المصلحة لأول مرة باحصاء ما يتعلق بالمدارس ، ونشرت نتيجته في تقرير خاص ؛ وفى النية عمل مثل هذا الاحصاء كل سنتين . وقد بوشر جمع المستندات الاحصائية التى تتعلق بالملاحة الداخلية ، ويرجع إعداد هذا العمل الى سنة ١٩١٤ ؛ وعقدت اتفاقات مع المحاكم المختلطة لجمع احصاء كامل عن التاليس ، وهو يظهر هذه السنة في تقويم الاحصاء العام لأول مرة . والأبحاث جارية الآن لتقدير إيرادات القطر المصرى .

المطبعة الأميرية

في الاعتمادات الخاصة بالمطبعة تخفيض قدره ٦,٨١٣ جنيه مصرى يكاد يتعلق كله بالتوريدات والمهمات . وكان بعيد إعلان الحرب قد تم شراء كمية كبيرة من الورق لحاجات الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٥ ، وشرى بعد ذلك كمية كافية لحاجة سنة ١٩١٥ المالية بأسعار مرتفعة قليلا عن الأسعار التجارية قبل إعلان الحرب ، فكانت نتيجة ذلك أنه بقي تحت تصرف المطبعة مقدار كبير من هذا الصنف بفضل التخفيض العام الذى أحدثته الحرب في الأعمال ، وبفضل تحسين تنظيم المصالح الأميرية فيما يتعلق بالمطبوعات التى تحتاج إليها ، فسمحت هذه الحالة للمطبعة أن تجمى تخفيضا كبيرا في الكميات اللازمة للسنة المالية القادمة من التوريدات والمهمات . وفي ذلك اقتصاد كبير للحكومة بالنظر الى ارتفاع الأسعار الحاضرة .

وقد قامت المطبعة في سنة ١٩١٥ بعدد كبير من الأعمال الخصوصية المتعلقة بالحرب لحساب السلطات الملكية والعسكرية .

مصلحة الأملاك الأميرية

كانت مصلحة الأملاك الأميرية قد تمكنت في سنة ١٩١٥ من اقتصاد مبالغ وافرة نتج قسم منها عن إقاص المساحة المعلقة لزراع القطن ، ولكن زيادة هذه المساحة في سنة ١٩١٦ قضت بزيادة ١٨,٠٠٠ جنيه مصرى في المصروفات ، كما أن الاستبدال اللازم في حيوانات المصلحة وارتفاع أسعار القمح قضيا بزيادة ١١,٠٠٠ جنيه مصرى أيضا . على أنه جرى من جهة أخرى تخفيض في الاعتمادات الخاصة بالمستخدمين والأعمال الجديدة ، فأصبح صافي الزيادة ٩,١٧٢ جنيه مصرى فقط .

وربط للأعمال الجديدة اعتمادات قدرها ١١,٦٠٠ جنيه مصرى منها ٥,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الباقي من الاعتماد الذى فتح السنة الماضية لأعمال الروم في مستنقعات بور توفيق ، و ٢,٣٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف إعادة بناء محل للتخزين كان قد احترق ، و ٣,٠٠٠ جنيه مصرى لتكلفة جدول الأملاك الأميرية ، والباقي لأعمال أخرى لاغنى عنها . أما إصلاح الأراضي فقد أوقف كل إنفاق بشأنه .

الجمارك

الزيادة في اعتمادات مصلحة الجمارك ظاهرية ، لأنها ناشئة عن درج النفقات التي كانت تؤخذ من إيرادات الشيالة ضمن المصروفات . وحقيقة الواقع أن في اعتمادات هذه المصلحة تخفيضاً قدره ٣,١٠٣ جنيهات مصرية .

خفر السواحل

اقتصرت مصلحة خفر السواحل من الاعتمادات الخاصة بالمستخدمين والتكوين بمبلغ شتى تساهز ١١,٠٠٠ جنيه مصرية . على أن هذه المبالغ يقابلها ما يتجاوز قيمتها من الزيادة الكمية في اعتمادات الوقود والمبوسات والاعتمادات الخاصة بالأعمال الجديدة ، حتى بلغ صافي الزيادة في ميزانية هذه المصلحة ٤,٠٦٣ جنيه مصرية . وقد أدرج للأعمال الجديدة مبلغ ٥,١١٢ جنيه مصرية موزع على أعمال جرتية عديدة ، أهمها إنشاء زورقين جديدين .

البرصة

في ميزانية البرصة زيادة ٢٨,٧١٠ جنيهات مصرية : منها مبلغ ٢٣,٥٠٠ جنيه مصرية ناشئ عن ازدياد مصاريف نقل البريد وطرود البرصة ، ومن هذا المبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرية قيمة حسابات متراكمة في الخارج ، ولم تنسَ تسويتها حتى الآن . والباقي ، بصرف النظر عن اقتصاد بعض مبالغ ، مخصص لتحسين حالة صغار المستخدمين .

وفي ١٥ يولييه سنة ١٩١٥ أنشئت خدمة جديدة لأذونات البرصة الداخلية ، وقد أخذ الجمهور يدرك فوائد هذه الخدمة إذ أن هذه البونات قد سدت بعض مسدّ الحوالات البريدية لدفع المبالغ الجزئية .

وأُسفرت مبادلة المراسلات البريدية عن عجز ٥,٤ في المائة في سنة ١٩١٥ ، بقطع النظر عن المراسلات العسكرية . وزادت الطرود البريدية من جميع الأنواع عن ٨,٤ في المائة ، وتقصت الحوالات البريدية ١٤ في المائة من حيث العدد ، وزادت ٦,٢ في المائة من حيث القيمة . أما صرر النقود فقد قصت ٦٥,٧ في المائة بسبب حلول ورق البنك محل الذهب في التداول ، ولكن الرسائل المؤتمن عليها زادت ١٧٥,٩ في المائة ، وأوراق التحصيل زادت

٥٠ هـ في المائة من حيث العدد و ٢٨,٦ في المائة من حيث القيمة . أما خدمة البريد الخارجية فقد قصفت في جميع فروعها ، ما خلا الجولات البريدية الانجليزية المدفوعة في مصر فقد زادت ١٨٣,٢ في المائة .

وفضعت ثلاثة مكاتب جديدة في سنة ١٩١٥ ، وأربعة مكاتب و قبية ، وتسعون نقطة بريدية .

أما المبالغ المودعة في صندوق التوفير التي كانت بالتخفاض متواصل في خلال السبعة الأشهر الأولى من الحرب فقد بدت فيها علامات التقلص بعد ذلك . وبلغ عدد المودعين في آخر سنة ١٩١٥ ، ١٩٨,٨٤٢ ، وبلغت قيمة المبالغ المودعة ٤٨٥,١٠٨ جنيهات مصرية ، يقابل ذلك مبلغ ٤٦٦,٧٩٧ جنينها مصريا في آخر سنة ١٩١٤ ، و ٦٤٢,٦٧٨ جنينها مصريا في سنة ١٩١٣ .

المساكن والمنشآت

في ميزانية الموانئ والمنائر زيادة قدرها ١١,٠٠٠ جنينه مصرى للاعتادات المدرجة للوقود والتوريدات ، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار . على أنه أجريت تخفيضات في الاعتادات انخاصة بالأشغال الجديدة والمستخدمين ، فأصبح صافي الزيادة ٣,٠٠٩ جنيهات فقط .

أما الأعمال الجديدة التي ستباشر في سنة ١٩١٦ في ميناء الاسكندرية فستشتمل على أعمال في الرصيف الخارجى (حرف E) والرصيف (حرف K) وعلى أعمال في مكسر (الأمواج برزلام) الخاص برصيف الأخشاب ، وأعمال لدعم المكسر الخارجى . وليس في الأمكان إيقاف هذه الأعمال تماما . ويعدّ مبلغ ال ١٤,٦٢٠ جنينها مصريا المربوط لذلك أدنى ما تستوجب صرفه مواصلة الأعمال المذكورة .

المعاشات

في الزيادة الحسيمة المدرجة لمربوط المعاشات مبلغ ٤٢,٨٠٠ جنينه مصرى ناشئ عن ربط معاشات جديدة . وستظل هذه الزيادة في عدد أرباب المعاشات مطردة لسنوات عديدة ، فزيد ما تتحمله الميزانية من هذا الباب ، وهو الآن ليس باليسير . وقد أدرج في هذا الباب أيضا قيمة المساعدات التي تصرف لأمر الموظفين الموجودين الآن تحت السلاح .

ويبلغ المربوط للأعمال الجديدة ٢٥,٠٢٠ جنيها مصريا ، بزيادة ٣,٦١٦ جنيها مصريا على مربوط ميزانية السنة الماضية : وأهم هذه الاعتمادات خاصة بتوسيع مستشفى الأمراض العفنة بالعباسية وتوسيع محمل المصل لتوريد ما يلزم من هذه المادة لجميع سكان القطر .

مصلحة السجون

في الزيادة على مصروفات مصلحة السجون مبلغ ١٢,٥٠٠ جنيه مصري تقريبا أدرج مقابل مبلغ يوازيه كان قد حُفِّض من اعتمادات سنة ١٩١٥ ، بسبب تموين المصلحة مقدما مما يلزمها من الحبوس ؛ ومبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصري ناتج عن ارتفاع أسعار الوقود ؛ ومبلغ ١,٧٠٠ جنيه مصري لتعزيز ملاحظة السجون . وجدير بالذكر أن المتوسط اليومي لعدد المسجونين في السنة الماضية كان بزيادة ١,٠٩٣ على متوسط السنة التي قبلها .

وزارة المعارف العمومية

إن الاعتمادات الخاصة بوزارة المعارف العمومية حُفِّضت في سنة ١٩١٥ من ٥٠٥,٥٥٧ جنيها مصريا الى ٤٢٢,٩٨٦ جنيها مصريا ؛ وهي تكاد تكون هذه السنة موازية لما كانت عليه في السنة الماضية . ولا مندوحة الآن من إيقاف بناء مدارس جديدة وتوسيع نطاق التعليم بوجه عام . على أن الوزارة قد استطاعت أن تسير بالتعليم خطوات جديدة مستعينة على ذلك بما توفر من أبواب أخرى .

فقد جرى في إدارة التعليم العام اقتصاد مبالغ تبلغ حوالى الأربعة عشر ألف جنيه مصري ناتجة عن تخفيض نفقات الامتحانات ، وإلغاء بعض وظائف خالية إلغاء نهائيا أو مؤقتا ، وعن تخفيضات أخرى . وهذا الاقتصاد يسمح بإنشاء فصل إضافي في مدرسة المعلمين السلطانية بالقاهرة ، وأربعة فصول في المدارس الثانوية ، وبزيادة الاعانة الممنوحة للمدارس الثانوية الحرة ، وإنشاء مدرسة ابتدائية جديدة للبنات ، وتوسيع المدرسة الأولية للعلماء في الاسكندرية ، وإنشاء مدرسة أولية للمعلمين في تلك المدينة . على أن أهم ما حدث في وزارة المعارف العمومية إنشاء مدرسة من نوع جديد — وهي مدرسة أولية راقية —

تكون نموذجاً تسمح على منواله مجالس المدربرات التي يحرص كثير منها على إيجاد مدارس ابتدائية ، وسيختلف التعليم في المدارس الأولية الراقية عنه في المدارس الابتدائية من حيث انه لا يتناول في الأولى دراسة أية لغة أجنبية ، إنما تكون العناية الكبرى فيها مصروفة نحو التعليم العملي . والفرض من هذه المدارس إيجاد نوع من التعلم واف بالفرض ولاحق لتعليم المكاتب ، ولا علاقة له بوظائف الحكومة ، ولكنه يُعَد من يتقونه لمزاولة الأعمال المألوفة في بيئتهم بنجاح وافر . وهناك مصروفات إضافية مدرجة لتجديد الأصناف والأثاث وأدوات تعليم العلوم التي زاد ثمنها زيادة كبرى ، ولتصالح المصروفات القانونية لمستخدمي الدرجة الأخيرة ، ولأمور أخرى ثانوية .

وفي إدارة التعليم الفني والصناعي والتجاري اقتصاد يبلغ ١,٣٠٠ جنيه مصري تقريباً ناشئ عن إلقاء وظائف خالية وعن تدابير أخرى . على أن في هذه الميزانية زيادة في المصروفات تكاد تعادل هذا الاقتصاد ، وهي ناتجة عن ارتفاع أسعار الفحم والأصناف الأخرى وعن إضافة بعض الزيادة على الاعتماد المخصص لاعانات المدارس الصناعية غير التابعة للحكومة .

هذا وأن المساعي التي بذلتها وزارة المعارف العمومية لتوسيع دائرة عملها دون زيادة بالمصروفات قد جاءت مكلفة بالنجاح ، وعلى ذلك لم يزل هناك مجال للإصلاح . وليس من السائع ، ولا سيما في أيام الضائقة المالية أن يتحمل الجمهور جزءاً من نفقات تعليم أولاد الطبقة المسورة . وعليه فإذا أدخل تعديل على درجات المرتبات المدرسية قديماً يمكن توزيع هذه النفقات بالتسوية بين طبقات الأهلين المختلفة ، والعمل في الوقت نفسه على توسيع نطاق التعليم بوجه الإجمال دون تحميل الميزانية زيادة ثمة .

وزارة الأشغال العمومية

في الجدول الآتي بيان اعتمادات وزارة الأشغال العمومية في السنة القادمة مقارناً ببيان اعتماداتها في السنتين الماضيتين :

سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١,٣٧٦,٤١٥	١,٣٢١,٠٩١	١,٤٥١,٩١٥	الخدمات الادارية ...
٤٣٩,٦٨٥	٤٨٥,٦٤٦	١,٤٢٨,١٩٧	الأعمال الجديدة ...
١,٨١٦,١٠٠	١,٨٠٦,٧٣٧	٢,٨٨٠,١١٢	الجملة ...

فيتضح أن المصروفات الخاصة بالأعمال الجديدة التى كانت قد خُفِّضت تخفيضاً كبيراً فى السنة الماضية قد خُفِّضت أيضاً فى هذا العام ، بينما المصروفات الخاصة بالأعمال الادارية قد أصابها زيادة ناتجة بعضها عن المصروفات الإضافية التى لا بد منها لصيانة الترع ، والبعض الآخر عن ارتفاع أسعار الفحم الذى استغرق وحده زيادة ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى القسم الميكانيكى .

ومن أهم الأعمال الجديدة التى تَتَفَقَّد فى هذه السنة تضيق فتحات الترع حسب احتياجات مآترويه من الأطنان ، وسيلشأ مباشرة عن ذلك توفير مقدار من المياه يستخدم لرى أطيان أخرى لا يكفها الآن ما يصيبها من الماء . وهناك أيضا مشروع آخركبير الأهمية وهو توسيع نطاق فروع المحارى فى العاصمة بناء على طلب الأهلىين بالحاح .

وأهم الأعمال التى تعطل بسبب السير على خطة الاقتصاد الحاضرة المشاريع الكبيرة الخاصة بأعمال الصرف والرى فى مديرية الغربية وغربى البحيرة التى أوقفت بعد انجاز القسم الأكبر منها . وقد اتفق فى السنة المالية ١٩١٤ - ١٩١٥ مبلغ ١٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى على أول هذين المشروعين و ٢١٥,٠٠٠ جنيه مصرى على ثانيهما . أما الاعتبارات الخاصة بهما هذه السنة فهى ٥٢,٠٠٠ جنيه مصرى و ٤٥,٣٢٨ جنيه مصرى . والفرض من صرف هذا المبلغ الاستفادة على قدر المستطاع من الجزء الذى تم من هذه الأعمال ، وملافة كل ضرر قد تتعرض له الترع والمصارف التى لم ينتجز عملها . وسينظر أولياء الأمر سرى ما فى معاودة هذه

الأعمال وتكليفها والقيام بثقلها في أعناء أخرى من الدلتا حلما تسمح الإيرادات المالية بذلك .

ويبلغ مجموع المصروفات الخاصة بأعمال المباني ٦١,٣٧٥ جنيها مصريا ، أكثره خاص بإنجاز البناءات التي بدئ بها قبل الحرب ، وأهمها مدرسة أسيوط الثانوية ، وأدرج مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري لإجراء بعض التعديل في مباني الحكومة ، وإضافة محلات إليها . أما المبالغ التي تمس الحاجة إليها في المستقبل لتجديد المباني الموجودة الآن فهي كبيرة لأن كثيرا من هذه المباني لم يعد صالحا . وعليه فإن تأجيل أعمال التجديد في البناء سيقتضي في هذا الباب كما يقضى في غيره ، تحميل الميزانيات القادمة أعباء ثقيلة .

المال الاحتياطي

كان المال الاحتياطي في غرة أبريل سنة ١٩١٤ بالغ مبلغ ٥,١٠٣,٥٤٩ جنيها مصريا ، فانخفض في أول أبريل سنة ١٩١٥ الى ٣,٦٣٤,٨٩٠ جنيها مصريا على أثر العجز الذي ظهر في حسابات سنة ١٩١٤ وقدره ١,٤٦٨,٦٥٩ جنيها مصريا . على أنه كما لوحظ في ميزانية السنة الماضية كان ينبغي أن يستبعد من هذا المبلغ الذي وصل إليه الاحتياطي قيمة نزول السندات التي في يد الحكومة ، وكان هذا النزول في ذلك التاريخ مقدرا بنحو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ، وأصبح الآن مقدرا بمليون ومئتي ألف جنيه مصري على أثر استقرار نزول السندات الكبير في خلال السنة المالية .

وفي النبة درج قيمة هذا النزول في باب المصروفات لدى وضع الحساب الختامي في ٣١ مارس سنة ١٩١٦ ، ذلك لأنه ينتظر أن يسفر ذلك الحساب عن زيادة في الإيرادات على المصروفات تسمح ليس فقط باستبعاد قيمة هذا النزول ، بل أيضا بزيادة المال الاحتياطي . ومع ذلك فسيظل هذا المال أقل مما كان قبل الحرب . وقد بينت ضرورة تعزيزه بما يجب من الاسباب في القسم الأول من هذه المذكرة .

القاهرة في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٦

مديرية الشرقية

قرار بشأن مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر بلبيس^(٥)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤.
المعدل بالقرارين الصادرين في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١
بشأن عربات الركوب بالأجرة ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على بندر بلبيس الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس
سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تخصص النقطة المبهنة بعد لموقف عربات الركوب بالأجرة ببندر
بلبيس :

موقف بشوارع الانصارى بجوار حافة القطن يتدنى من الدرابزين
الشرقي للحقة المذكورة وينتهي على بعد خمسة أمتار من مخزن مرسى
اسماعيل المساح ٢

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

١٢ جادى الثانية سنة ١٣٣٤ (١٥ أبريل سنة ١٩١٦)

مديرية الشرقية

قرار بشأن مواقف عربات النقل والصندوق ببندر بلبيس^(٦)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩١
المعدل بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيه سنة ١٩٠١
بشأن عربات النقل والصندوق ؛

(٥) الوقائع المصرية في أول مايو سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٣٨

(٦) الوقائع المصرية في أول مايو سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٣٨

وبعد الاطلاع على قرار قوميون على بندر بلبيس الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس
سنة ١٩١٥ ٤

قرر ما هوأت :

١ - تخصص النقطة المبينة بعد لموقف عربات النقل والصندوق ببندر
بلبيس :

موقف بشارع الانصارى بجوار حافة القطن يتدئ من الدوازين
الشرقى للحلقة المذكورة وينتهى على بعد خمسة أمتار من مخزن مرسى
اسماعيل المساح ٢

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٤ (١٥ أبريل سنة ١٩١٦)

وزارة الزراعة

قرار بإنشاء مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان
عن طريق الشلال (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩١٣
بإنشاء مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان عن طريق
الشلال ٤

وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ بالحاق القسم البيطرى
والمدرسة البيطرية بوزارة الزراعة ٤

وعلى قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٧ أبريل
سنة ١٩١٦ طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ٤

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ٤

قرر ما هوأت :

١ - تجزأ الحيوانات المذكورة بالمحقين (أ) و(ب) المرفقين بهذا القرار
التي ترد من السودان عن طريق الشلال فى نقطة المراقبة البيطرية التى أنشأها

(*) الواقع المصرية فى ٤ ماير سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٣٩

قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة لهذا الغرض بالشلال (أسوان) لمعايتها بمعرفة الطبيب البيطرى المعين لهذه النقطة .

٢ - تودع جلود جميع أنواع الحيوانات الواردة من السودان بطريق الشلال فى المخازن المخصصة لها بالشلال لمعايتها بمعرفة الطبيب البيطرى .

٣ - يجب إجراء هذه المعاينة فى خلال أربع وعشرين ساعة من وقت إدخال الحيوانات الى الزرائب أو ايداع الجلود فى المخازن إلا اذا وجد مانع .

٤ - اذا اتضح من المعاينة البيطرية وجود اصابة بين الحيوانات بمرض وبائى محقق أو مشتبك فيه أو أنه يخشى من انتقال العدوى بسبب إدخال الجلود الى القطر المصرى فإلسلطة البيطرية أن تأمر باتخاذ الاحتياطات الواقية اللازمة طبقا للوائح المعمول بها .

٥ - كل من أدخل حيوانات أو جلودا خلافا لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع .

٦ - تعويضاً لما أنفقته قسم الطب البيطرى فى إنشاء هذه الزرائب والمخازن وما ينفقته على صيانتها تحصل الرسوم الآتية مقدماً بصفة مصاريف اقامة أو تخزين عن كل سبعة أيام أو جزء منها :

عن الحيوانات :

- ٥٠ طليم عن كل رأس من الحيوانات المذكورة فى الملحق (أ) .
 - ٥ طليم عن كل رأس من الحيوانات المذكورة فى الملحق (ب) .
- عن الجلود :

- ١ طليم عن كل جلد حيوان كبير الحجم .
 - ١ طليم عن كل جلد حيوان صغير الحجم .
- غذاء وصيانة وحراسة الحيوانات مدة وجودها بالزرائب وكذلك حراسة الجلود تكون على نفقة أصحابها دون سواهم .

٧ - اذا لم يدفع مالك الحيوانات الرسوم المستحقة عن كل مدة سبعة أيام حتى نهاية تلك المدة تباع تلك الحيوانات كلها أو بعضها بالطريقة الادارية ويوضع اعلان على باب نقطة المراقبة يبين فيه اليوم والساعة المحددين للبيع ولا يحصل البيع إلا بعد ثلاثة أيام كاملة تمضى من وقت وضع الاعلان ويخصم من المبالغ المحصلة من البيع قيمة المصاريف المستحقة من أى نوع كانت وتضاف لجانب الحكومة ويترك مابقى بعد ذلك تحت تصرف صاحب الحيوانات.

٨ - يلغى قرار وزير الداخلية المشار اليه .

٩ - يعمل بهذا القرار بعد درجه في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما .
القاهرة في ١٧ أبريل سنة ١٩١٦

الملحق (أ)

أنوار - أبقار - عجول - جاموس - جمال - خيول - بغال -
مير .

الملحق (ب)

ضأن - معز .

وزارة الداخلية

قرار بجعل ماهية شيخ خفر بندر ملوى ثلاثة جنيهات شهريا (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ؛
وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى
مكتبة مديرية أسبوط في ١٩ أبريل سنة ١٩١٦ نمرة ١٣٠ ؛

(*) الوثائق المصرية في ٨ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٤٠

قررنا ما هوآت :

- ١ - تجعل ماهية شيخ خفر بندر ملوى ثلاثة جنيهات في الشهر بعد تحصيل خمسة في المائة نظير مصاريف التحصيل .
 - ٢ - على مديرية أسيوط تنفيذ هذا القرار .
- ٣ مايو سنة ١٩١٦ (٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٤)

وزارة الحقانية

قرار بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الأخطاء
وباستبدال محكمة خط بأخرى^(٥)

نحن وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢
المختص بمحاكم الأخطاء ؛
وعلى القرارات الصادرة بإنشاء محاكم الأخطاء وتحديد دوائر اختصاصها
بمديريات المنوفية والمنيا وجرجا ؛

قررنا ما هوآت :

١

مديرية المنوفية

مركز منوف

تنقل ناحية شبرا زنجي من دائرة اختصاص محكمة خط كشوش وتضاف
الى دائرة اختصاص محكمة خط الباجور .

مديرية المنيا

مركز بنى مزار

تستبدل محكمة خط أشروبه بمحكمة خط بناحية البهلسا .

(٥) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٤٠

مديرية جرجا

مركز سوهاج

تسبيل محكمة خط شندويل بمحكمة خط بناحية جزيرة شندويل .

مركز جرجا

تسبيل محكمة خط الحريرات الغربية بمحكمة خط بناحية المنشاة .

٢ - يعمل بهذا القرار من ١٥ مايو سنة ١٩١٦ .

تحريرا في اول مايو سنة ١٩١٦

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري رقم ١٠ بشأن منع رى الأراضي الشرق (١)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٣١ (١٥ مايو سنة ١٩١٣) ؛

والأمر العالي الصادر في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣ (٢٢ يونيو سنة ١٩١٥) ؛

والأمر العالي الصادر في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ (٢٧ أبريل

سنة ١٩١٣) ؛

وبناء على ما عرضه جناب وكيل الوزارة ؛

قرر ما يأتي :

- ١ - ابتداء من التاريخين المبينين في هذه المادة الى تاريخ يحدد فيما بعد بقرار وزاري يمنع رى الأراضي المسماة عرفا بالشرق والمشملة على الأراضي المخصصة لزراع الذرة أو غيرها مما يزرع بنفس الطريقة المتبعة في زراعة الذرة .
- وهذا المنع يندئ في مصر الوسطى من اليوم الخامس من شهر مايو سنة ١٩١٦ .
- وفي الوجه البحري من اليوم الخامس عشر من الشهر المذكور .

(١) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٤٠

ولا يسرى مع ذلك على الأراضي المخصصة لزراعة الأرز في المناطق المرخص
بزرعه فيها ولا على الأراضي المخصصة لزراعة الخضر والمقاي والسمسم والقول
السوداني ولا على الأراضي المخصصة للزروعات التي تروى من مياه الآبار التي
لا اتصال بينها وبين ترعة قما وإنما تعتمد مياهها من الطبقات التي تحت الأرض
ولا على الجزر التي تحيط بها المياه من كل الجهات ولا على سواحل النيل .

٢ - من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب طبقاً لما جاء في الأمر العالي
الآنف ذكره الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٣١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣) .

٣ - على حضرات مفتشي الري العائين في الوجهين البحري والقبلي ومديرى
الوجه البحري ومديرى أسبوط والمنيا وبني سويف والجيزة والقيوم تنفيذ قرارنا
هذا كل منهم فيما يخصه .

القاهرة في أول مايو سنة ١٩١٦

(ترجمة)

مديرية البحيرة

قرار يجعل ماهيات الخفراء النظامين بناحية اذكو ٢٠٠ قرش لكل من الخفراء
السودانيين و ١٤٠ قرشا لكل من خفراء الأهالي شهرياً^(٥)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩١٦
طبقاً للفقرة (ب) من المادة الأربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؛

وبعد مصادقة وزارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٣٩٧ « ضبط » الواردة للمديرية
بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩١٦ ونه ٣ من العدد ٤

قررونا ما هوأت :

- ١ - تجعل ماهيات الخفراء النظاميين بناحية اذكو التابعة لمركز رشيد بالكيفية الآتية اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٦ مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :
 - ٢٠٠ قرش لخفير السودانى شهريا .
 - ١٤٠ قرشا لخفير الأهالى شهريا .
- ٢ - يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
نحريرا بدمنهور في أول مايو سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بشأن تعديل لائحة القبانية والكيالين العموميين^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة مزاوله حرقى القبانيين والكيالين العموميين الصادر بها القرار الرقم ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ والمعدلة بالقرار الصادر في ٨ يونيه سنة ١٩١٥ ؛

قررونا ما هوأت :

- ١ - تضاف الفقرة الآتية الى آخر المادة الثالثة من اللائحة سالفة الذكر :
”واذا كان القباني يشغل بوزن المعادن والأحجار الكريمة فيتوضح ذلك على الرخصة“.
- ٢ - تستبدل المادة السادسة من اللائحة المشار اليها بالنص الآتى :
”المادة ٦ - على القبانيين العموميين المرخص لهم أن يعطوا المشتري علم خبر عن الوزن ويعطوا نسخة منه أيضا للبائع اذا طلب ذلك . ويستخرج علم انحر هذا من دفتر القسيمة المنصوص عنه بعد ، وعلى القباني درج جميع البيانات المطلوبة في الدفتر والتوقيع عليه .

(١) الوثائق المصرية في ١١ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٤١

ودفاتر القسيمة هذه تصرف من المحافظات والمديريات بعد دفع ثمنها والتأشير عليها وختم كل ورقة منها بختم المحافظة أو المديرية . وعلى القبايين حفظ هذه النفاذ مدة ثلاثة أشهر من تاريخ آخر قيد فيها وتقديمها لمنسوبي البوليس أو مندوبي مصلحة الموازين والمكاييل للتفتيش عليها كلما طلب منهم ذلك .
٣ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩١٦ (٥ رجب سنة ١٣٣٤)

محافظة مصر

قرار بشأن المحلات العمومية في مدينة القاهرة (تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها)^(١)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية ؛
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩١٣ المكمل لقرارها الصادر بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير مخصصة للتجارة بواحي عين شمس ؛
قرر ما هو آت :

١ — يستبدل اسم شارع " كفر الجاسموس " الوارد في جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير مخصصة للتجارة التي صار تعيينها في المادة الأولى من القرار المشار اليه قبل بالاسم الآتي بعد :

قسم الوايلي

شارع سان استفانو .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بنسخة أيام .
تحريرا في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٦ (٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٣٤)

(١) الوقائع المصرية في ١١ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٤١

محافظة مصر

قرار بشأن المحلات العمومية في مدينة القاهرة (تعديل جدول الأخطاط
المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها)^(١)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩١٣ المكل
لقرارها الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط المخصصة فقط لسكن
العائلات وغير مخصصة للتجارة بواحي عين شمس ؛

قرر ما هوأت :

١ - يحذف من جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير
مخصصة للتجارة الميمنة بالمادة الأولى من قرار محافظة مصر الصادر في ٤ مارس
سنة ١٩١٣ المشار اليه قبل جزأ الشارع الآتي ذكرهما :

قسم الوايل

الجزء من شارع سان استفانو الكائن بين شارع سعيد وشارع نبيدى
جابر .

الجزء من شارع سان استفانو الذى يتدنى عند تقاطع هذا الشارع مع شارع
دمياط وينتهى عند ملتقى بشارعى الاسماعيلية والحلمية .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام .
تحريرا في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٦ (٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٣٤)

(١) الواقع المصرية في ١١ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٤١

مديرية الغربية

قرار خاص بكسح المراحض ومثال الكتاسة بمدينة المحلة الكبرى (٥)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على البند الخامس من قرار وزارة الداخلية الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ عن كسح المراحض ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى المحلة الكبرى الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، والتصديق عليه من وزارة الداخلية بكتالها المؤرخ في ١٠ يناير سنة ١٩١٦ بخمرة ١٤٢ ؛

قرر ما يأتى :

- ١ - كل مادة جامدة كانت أو سائلة تتج من كسح المراحض وكل كتاسة ناتجة من مساكن المحلة الكبرى أو من شوارعها يجب إلغاؤها فى المستودع الكائن قبلى البلد بالقرب من المدايق وهو المستودع المخصص لذلك .
 - ٢ - لا يجوز لأحد استعمال الكتاسة أو نقلها من المستودع إلا بعد جفافها وبإذن من البلدية أولا ؛ ويشمل هذا الحكم المواد البرازية .
 - ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعاقب بغرامة لا تزيد عن المائة قرش صاغ أو بالسجن لمدة لا تزيد عن أسبوع .
 - ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .
- تحريرا بالمحلة الكبرى في ١٢ أبريل سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل دوائر الاختصاص الادارية بمديرية الدقهلية (٦)

وزير الداخلية

بعد أخذ رأى مجلس مديرية الدقهلية والاتفاق مع وزارة المالية ؛

(٥) لوقائع المصرية في ١١ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٤١
(٦) لوقائع المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٤٦

قرار ما هوأت :

١ - تفصل ناحيتا ميت غراب وكفر شهابور مع ما يتبعهما من العزب ونحوها عن مركز أجا وتلحق بمركز السنبلاوين .

٢ - على مدير الدقهلية تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله من ٢٥ مايو سنة ١٩١٦ .

نحرى في ٢١ مايو سنة ١٩١٦ (١٩ رجب سنة ١٣٣٤)

وزارة الحفانيّة

قرار باستبدال محكمة خط بأخرى^(١)

نحن وزير الحفانيّة

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المختص بمحاكم الأخطاء ؛

وعلى القرارات الصادرة بإنشاء محاكم الأخطاء وتحديد دوائر اختصاصها بمديرية أسيوط ؛

وعلى ما جاء بأفادة محكمة أسيوط الكلية نمرة ٣٨٥ ؛

قررنا ما هوأت :

١

مديرية أسيوط

مركز ديروط

تستبدل محكمة خط ديرمواس بمحكمة خط بناحية ثانوف .

٢ - يعمل بهذا القرار من أول يولييه سنة ١٩١٦ .

نحرى في ٢٥ مايو سنة ١٩١٦ (٢٣ رجب سنة ١٣٣٤)

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ ووجه ٢ من العدد ٤٨

محافظة السويس

قرار بشأن تعديل تعريفة عربات الركوب بالأجرة بمدينة السويس^(١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٣٦ يولييه سنة ١٨٩٤ ؛

وبعد الاطلاع على قرارات المحافظة الصادرة بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ و ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ و ٢٧ مايو سنة ١٩٠١ بشأن مواقف وتعريفة عربات الركوب بالأجرة بمدينة السويس ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على مدينة السويس بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

١ - تعريفة عربات الركوب بالأجرة بمدينة السويس الموضحة بعد تحمل محل التعريفة الميمنة بقرارات المحافظة المشار إليها أعلاه :

(١) داخل المدينة :

نوع العربة		بالمسافة		بالساعة	
		نهارا	ليلا	نهارا	ليلا
عربة بمحصان واحد	٢٠	٢٥	٤٥	٢٠	٢٥
	٢٥	٣٥	٥٠	٢٥	٣٠
عربة بمحصانين	٢٥	٤٥	٥٠	٢٥	٣٠
	٣٠	٥٥	٦٠	٣٠	٣٥

(١) المقتضى المصرى فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٤٨

(ب) بين المدينة والضواحي :
أولا - بالمسافة :

أسماء الجهات	عربة بمحضان واحد						عربة بمحضاتين					
	نهارا			ليلا			نهارا			ليلا		
	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة
	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم
كفر شمس وكفرا براهيم على وكفرا راشدا باشا والروض وهو يس التربة	٢٥	٤٥	٣٠	٥٠	٣٠	٥٠	٣٠	٥٠	٣٠	٥٠	٣٥	٦٠
بور توفيق	٥٠	٩٠	٦٠	١١٠	٧٠	١٢٠	٩٠	١٤٠	١٢٠	٧٠	٩٠	١٤٠
عمل تكرير البترول (الزيتية)	٤٥	٧٥	٥٥	٩٠	٦٠	١٠٠	٧٠	١٢٠	٧٠	٩٠	١٢٠	١٢٠
الكامب وواور المياه	٤٠	٧٠	٥٠	٨٠	٥٠	٩٠	٦٠	١١٠	٦٠	٩٠	١١٠	١١٠
من الكامب الى بور توفيق	٩٠	١٥٠	١١٠	١٩٠	١٢٠	٢٠٠	١٥٠	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	٢٥٠	٢٥٠
جهاات الأوربار بين الأقطاط والبرود	٤٠	٧٠	٥٠	٩٠	٦٠	١٠٠	٧٥	١٢٥	٧٥	١٠٠	١٢٥	١٢٥

ثانيا - بالساعة :

عربة بمحضان واحد						عربة بمحضاتين					
نهارا			ليلا			نهارا			ليلا		
الساعة الأولى	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	الساعة الأولى	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	الساعة الأولى	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة	الساعة الأولى	كل نصف ساعة	كل نصف ساعة
سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم	سليم
٨٠	٢٠	١٠٠	٤٠	٩٠	٢٥	١١٠	٤٥	١١٠	٤٥	١١٠	٤٥

(ج) من المدينة الى الجهات المينة بعد التي هي خارج الضواحي :

أسماء الجهات	عربة بمحضان واحد				عربة بمحضانين			
	نهارا		ليلا		نهارا		ليلا	
	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	مليم
كوبرى المسالحة والكاسترو	١٢٠	٢٠٠	١٥٠	٢٥٠	١٥٠	٢٥٠	١٩٠	٣١٠
الشلوقة	٣١٠	٤٠٠	٣٧٠	٦٢٥
جبل عتافه	٦٠٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٥٠

تعريفة المسافة ذهابا وإيابا داخل المدينة والضواحي تشمل ربع ساعة انتظار وخارج الضواحي تشمل ساعة انتظار وتراد الأجرة عن كل ساعة زيادة لمدة الانتظار المقررة ٥٠ مليا عن العربة التي بمحضان واحد و ٦٠ مليا عن العربة التي بمحضانين .

وتكون الزيادة عن كل جزء من الساعة خلاف ما تقدم بنسبة ٥٠ مليا فيما اذا كانت العربة بمحضان واحد و ٦٠ مليا فيما اذا كانت العربة بمحضانين .

واذا استؤجرت العربة بالساعة فيلزم اعلان العربي بذلك مقدما .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٦ رجب سنة ١٣٣٤ (٨ مايو سنة ١٩١٦)

وزارة الزراعة

قرار بشأن اختصاصات مفتشى وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها ومعاونيها (٥)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ ببيان الاجراءات اللازم اتخاذها لإبادة دودة القطن المعتل بالقانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٠ ؛

(٥) الوقائع المصرية في أول يونيه سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٤٩

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بأشاء
وزارة للزراعة ؛

قرار ما هوأت :

مادة وحيدة

بمارس مفقشو وزارة الزراعة ووكلاء مقنشيها ومعاونيها الاختصاصات الممنوحة
للسلطة الادارية بمقتضى المواد ٣ و ١ و ٣ و ٤ من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ .
تحريرا بالقاهرة فى ٢٩ ماير سنة ١٩١٦

بلدية الاسكندرية

قرار بتعديل المادة ٦ من لائحة الجبانات الاسلامية^(٥)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من البلدية بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩١١ شاملا
لائحة الجبانات الاسلامية بمدينة الاسكندرية ؛
وعلى قرار لجنة الجبانات الاسلامية بهذه المدينة الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩١٦ ؛
وعلى التمديل الذى أجرى بناء على طلب تلك اللجنة بالمادة ٦ من قرار
البلدية الرقم ٢٦ مايو سنة ١٩١٤ ؛
وعلى قرار القومسيون الصادر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩١٦ والمصلق عليه من
حضرة صاحب النولة وزير الداخلية ؛

قرار ما هوأت :

عقلت المادة ٦ من لائحة الجبانات الاسلامية على الوجه الآتى :

” لا تكون مداولات اللجنة صحيحة إلا بحضور ستة على الأقل من أعضائها
من بينهم أربعة من أعضاء البلدية أو الأعيان ؛ ويشمل هذا اللفظ الأخير فضيلة
قاضى الشرع وحضرة مأمور الأوقاف أو من يقوم مقامهما . وتصدر القرارات
بالأغلبية فإذا تساوى عدد الأصوات بين فريقين ف يرجح الفريق المنضم اليه
صوت الرئيس “ .
الاسكندرية فى أول يونيه سنة ١٩١٦

(٥) الوقائع المصرية فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٥٣

مديرية قننا

قرار بشأن سرمان لائحة الباعة السريجة على بندر الاقصا^(١)

مدير قننا

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٣ بشأن الباعة السريجة في بندر الاقصا وضواحيه ؛
وبعد مواقة مجلس المديرية بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - تسرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ في بندر الاقصا .
- ٢ - تسرى أحكام اللائحة المشار اليها فيما يختص بالتقيد وحمل الصفايح على الباعة السريجة الآتي ذكرهم :
 - باعة العصي والمنشآت وكارتات البوستة .
 - باعة الخرز والعقود والبضائع السودانية .
- ٣ - لا يجوز للباعة السريجة المشار اليهم أعلاه المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين العمومية الآتي ذكرها :
 - شارع البحر ابتداء من مكتب التنظيم لغاية منزل المسيو آسنجه .
 - » الكرنك ابتداء من ربة الكرنك لغاية المحل المسعى "كرنك بار" .
 - » اللوكندة ابتداء من مكتب الصحة لغاية قسم شارع البحر .
 - » المحطة ابتداء من ميدان الصحة لغاية محطة السكة الحديد .
 - ميدان كرنك بار .
 - » المحطة .
 - بحوار ربة الكرنك .
 - » المحلات الأثرية الواقعة بالقرب من البعيرات والأقصا .

(١) الوقائع المصرية في ٦ يولي سنة ١٩١٦ رجب ٢ من العدد ٥٩

- ٤ - يلغى قرار المديرية المؤرخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٣ المشار إليه آنفا .
٥ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .
تحريرا بقنا في ٤ يونيو سنة ١٩١٦ (٣ شعبان سنة ١٣٣٤)

وزارة الزراعة

قرار بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى
في فصل زراعة القطن في سنة ١٩١٧^(١٥)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ لتحديد
منطقة قلى القطن غير المحلوج ؛
وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء
وزارة الزراعة ؛

قرر ما يأتى :

مادة وحيدة

يكون الخط الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى فصل زراعة القطن
المقبل كما يأتى :

يتبدئ هذا الخط من النهاية الغربية للجسر المعروف بصليبة دهشور غربى النيل
متجها تماريح ذلك الجسر فى وجهة شرقية ويمتاز مصرف المحيط عند الكوبرى
المقام عليه ويواصل السير بإزاء ذلك الجسر الى أن يبلغ خط السكة الحديدية الأميرية
عند المزلقان الموجود بالكيلومتر ١٤٧,٤ ثم يمتاز ذلك الخط ويقطع ترعة الجيزاوية
على كوبرى المرور ومن ثم يتبع جسر النيل فى وجهة بحرية شرقية فى مسافة
طولها ٤١٢ مترا الى نقطة منه تعين بعلامة تقام على مسافة نحو ٥٠٠ متر قبلى
ناحية أبى رجوان القبلى ومن هناك يتبع ساحل النيل الغربى الى كوبرى الروضة
(عباس الثانى) ومن ثم ينعطف الى الجهة القبلى ويسير بإزاء ساحل النيل الشرقى
الى نقطة تعين بعلامة تقام غربى كوبرى ترعة الخشاب على مسافة نحو كيلومتر
قبلى ناحية كفر العلو ثم يسير بإزاء مسقاة واقعة بتلك الجهة معروفة بترعة البائرة
ومن هناك الى ترعة التين ثم يسير مستقيما الى ضريح سيدى محفوظ أبو قربة .

تحريرا فى ٧ يونيو سنة ١٩١٦

(١٥) الواقع المصرية فى ١٥ يونيو سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٥٣

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى نمرة ١٩٣٣

شامل للائحة التنفيذية للقانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بإنشاء

المدارس الأولية الراقية للبنين^(١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ المصلى بإنشاء المدارس

الأولية الراقية للبنين ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصلى عليه مجلس الوزراء

فى جلسته المنعقدة فى ١٤ يونيه سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوآت :

١ - يكتب طلب التحاق التلميذ بالسنة الأولى على الاستشارة المختصة لذلك (رقم ٣٤) ويمكن الحصول عليها من المدرسة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة التبعة ويجب تقديمه لناظر المدرسة قبل التاريخ الذى يعلن عنه بالجريدة الرسمية ويرفق بشهادة ميلاد الطالب .

يجب ألا يكون الطالب قد تجاوز الاثنى عشرة سنة وقت امتحان الدخول ماعدا ما يستثنى من ذلك بقرار خاص من وزير المعارف العمومية .

٢ - يشتمل امتحان القبول على اختبارات تحريرية واختبارات شفوية فى اللغة العربية والحساب وعلى اختبار فى الخط بحيث لا تزيد هذه الاختبارات فى الصعوبة على ما فى منهاج المدارس الأولية (المكاتب) .

تكون النهاية الكبرى لدرجة كل اختبار تحريرى أو شفهى ٢٠ ولا يعزى الطالب ناجحا فى الامتحان إلا اذا حصل بالأقل على عشر درجات فى كل اختبار تحريرى أو شفهى .

٣ - المصروفات المدرسية هى ثلاثون قرشا صاغا فى الشهر أو كسور الشهر بحساب التقويم الافرنجى فى المدارس التى لا يتناول فيها التلاميذ طعام الظهر وستون قرشا صاغا فى المدارس التى يتناول فيها التلاميذ طعام الظهر .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢ يونيه سنة ١٩١٦ (علق للعدد ٥٥٥) .

تدفع المصروفات المدرسية مقدّما في أوّل كل شهر وكل تلميذ لا يقوم بدفعها في الخمسة الأيام الأولى من أيام الدراسة في الشهر لا يبق بالمدرسة .

٤ - أوقات الدراسة هي كما يأتي :

من الساعة ٨ الى الساعة ٨ و ٤٥ دقيقة
من الساعة ٨ و ٥٠ دقيقة الى الساعة ٩ و ٣٥ دقيقة
فسحة
من الساعة ٩ و ٥٠ دقيقة الى الساعة ١٠ و ٣٥ دقيقة
من الساعة ١٠ و ٤٠ دقيقة الى الساعة ١١ و ٢٥ دقيقة
بعد الظهر :

من الساعة ١ و ١٠ دقائق الى الساعة ١ و ٥٠ دقيقة
من الساعة ١ و ٥٥ دقيقة الى الساعة ٢ و ٣٥ دقيقة
فسحة
من الساعة ٢ و ٥٠ دقيقة الى الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة
في جميع الأيام ما عدا
يوم الخميس والجمعة

٥ - يعطى كل معلم لتلاميذه أثناء السنة المدرسية درجات عن العمل المدرسي اليومي (التمرينات الشفهية والتحريرية والعملية) وتكون النهاية الكبرى لكل تمرين ١٠ ويقيد هذه الدرجات في دفتر معدّ لذلك .

في نهاية شهر يونيه يحزّر جدول ترتيب التلاميذ بحسب درجات استحقاقهم بين فيه متوسط الدرجات التي حصل عليها كل تلميذ أثناء الستة الأشهر الماضية في العمل المدرسي لكل مادة وكذلك درجات السلوك والمواظبة باعتبار أن النهاية الكبرى لكل منهما ٣٠ وفي نهاية شهر ديسمبر أيضا تحزّر جداول ترتيب بين فيها متوسط درجات العمل المدرسي لكل مادة من مواد الدراسة والسلوك والمواظبة عن السنة بأكملها .

والنهاية الصغرى المطلوبة هي ٤ من ١٠ للعمل المدرسي في كل مادة و ٢٠ من ٣٠ لكل من السلوك والمواظبة .

تبلّغ النتائج التي حصل عليها التلاميذ في كل مادة وكذلك درجاتهم في السلوك والمواظبة وترتيبهم في الفصل الى آبائهم أو أولياء أمورهم في كشف درجات الستة الأشهر وفي الكشف السنوي .

٦ — القاعدة هي أن كل تلميذ من التلاميذ يرتقى في أول السنة المدرسية من فرقة الى فرقة أعلى منها .

وفيا يتعلق بالتلاميذ الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى سواء كان في العمل المدرسي لأى مادة أو في السلوك أو المواظبة يقترح الناظر في كل حالة عند ما يرسل جداول الترتيب في نهاية السنة الى الوزارة لاعتمادها إما نقل التلميذ الى فرقة أرق من فرقة وإما فصله من المدرسة . والوزارة هي التي تفصل في كل حالة .

٧ — لا يجوز أن تزيد نسبة التلاميذ المجانيين في أية مدرسة أولية راقية للبنين عن عشرة في المائة (١٠٪) من مجموع عدد تلاميذ المدرسة .

عند طلب قبول تلميذ مجانا على والده أو ولي أمره أن يسلم علاوة على الأوراق المهنية في المادة الأولى المتقدم ذكرها شهادة تثبت عدم مقدرة على دفع المصروفات المدرسية (استثارة رقم ٤) .

وهذه الشهادة ينبغي أن يوقع عليها موظفان من الحكومة لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيا في الشهر أو اثنان من الأعيان معروفان شخصيا لدى محافظ المدينة أو مدير المديرية أو مأمور القسم أو المركز الذي يقيم به الطالب . تعطى الأولوية في قبول التلاميذ المجانيين الى من تتوافر فيهم تماما كل الشروط المقررة لذلك ويكون ترتيبهم في أول كشف امتحان القبول .

يرسل ناظر المدرسة الى الوزارة قبل نهاية السنة المدرسية تقريرا عن سير التلاميذ المجانيين بمدرسته وعن عملهم ودرجة تسلمهم ويجوز إلغاء المجانية بقرار من وزير المعارف العمومية اذا ذكر في التقرير السنوى أو في تقرير خاص من ناظر المدرسة سبب خطير يوجب عدم الرضا عن سير التلميذ المجانى أو عن عمله أو عن درجة تقدمه .

٨ — تسرى على المدارس الأولية الراقية للبنين أحكام قانون نظام المدارس إلا فيما يخالف أحكام هذه اللائحة .

٩ — يُلغى كل ما قد يكون من الأحكام السابقة مخالفا لأحكام هذه اللائحة .

١٠ — يسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٩ شعبان سنة ١٣٣٤ (٢٠ يونيو سنة ١٩١٦)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري نمرة ١٩٣٤

شامل للأئحة التنفيذية للقانون نمرة ١٤ لسنة ١٩١٦ المتعلق بإنشاء

المدارس الأولية الراقية للبنات^(١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩١٦ المتعلق بإنشاء المدارس
الأولية الراقية للبنات ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصتق عليه مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

١ - يكتب طلب التحاق التلميذة بالسنة الأولى على الاستمارة المخصصة
لذلك (رقم ٣٤) ويمكن الحصول عليها من المدرسة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة
التقعة ويجب تقديمه لناظرة المدرسة قبل التاريخ الذي يعلن عنه بالجريدة الرسمية
ويرفق بشهادة ميلاد الطالبة .

يجب ألا تكون الطالبة قد تجاوزت الاثني عشرة سنة وقت امتحان الدخول
ماعدا ما يستثنى من ذلك بقرار خاص من وزير المعارف العمومية .

٢ - يشتمل امتحان القبول على اختبارات تحريرية واختبارات شفوية
في اللغة العربية والحساب وعلى اختبار في الخط بحيث لا تزيد هذه الاختبارات
في الصعوبة على ما في منهاج المدارس الأولية (المكاتب) .

تكون النهاية الكبرى لدرجة كل اختبار تحريري أو شفهي ٢٠ ولا تُعد
الطالبة ناجحة في الامتحان إلا اذا حصلت بالأقل على عشر درجات في كل
اختبار تحريري أو شفهي .

٣ - المصروفات المدرسية هي ثلاثون قرشا صاغا في الشهر أو كسور الشهر
بحسب التقويم الاثني في المدارس التي لا تناول فيها التلميذات طعام الظهر
وستون قرشا صاغا في المدارس التي تناول فيها التلميذات طعام الظهر .

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٦ (ملحق للعدد ٥٥) .

تدفع المصروفات المدرسية .مقتما في أول كل شهر وكل تلميذة لا تقوم بدفعها في الخمسة الأيام الأولى من أيام الدراسة في الشهر لا تبقى بالمدرسة .
٤ — أوقات الدراسة هي كما يأتي :

الصباح :

في جميع الأيام ماعدا يوم الجمعة	}	من الساعة ٨ الى الساعة ٨ و ٥ دقيقة
		من الساعة ٨ و ٥ دقيقة الى الساعة ٩ و ٣٥ دقيقة
		فصحة
		من الساعة ٩ و ٥ دقيقة الى الساعة ١٠ و ٣٥ دقيقة
		من الساعة ١٠ و ٤ دقيقة الى الساعة ١١ و ٢٥ دقيقة

بعد الظهر :

في جميع الأيام ماعدا يومى الخميس والجمعة	}	من الساعة ١ و ١٠ دقائق الى الساعة ١ و ٥ دقيقة
		من الساعة ١ و ٥٥ دقيقة الى الساعة ٢ و ٣٥ دقيقة
		فصحة
		من الساعة ٢ و ٥٥ دقيقة الى الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة

٥ — تعطى كل معاملة لتلميذاتها أثناء السنة المدرسية درجات عن العمل المدرسى اليوى (التمرينات الشفهية والتحريرية والعملية) وتكون النهاية الكبرى لكل تمرين ١٠ وتقيد هذه الدرجات في دفتر معد لذلك .

في نهاية شهر يونيه يحرر جدول ترتيب التلميذات بحسب درجات استحقاقهن يبين فيه متوسط الدرجات التى حصلت عليها كل تلميذة أثناء السنة الأشهر الماضية في العمل المدرسى لكل مادة وكذلك درجات السلوك والمواظبة باعتبار أن النهاية الكبرى لكل منهما ٣٠ وفى نهاية شهر ديسمبر أيضا تحرر جداول ترتيب يبين فيها متوسط درجات العمل المدرسى لكل مادة من مواد الدراسة والسلوك والمواظبة عن السنة بأكملها .

والنهاية الصغرى المطلوبة هي ٤ من ١٠ للعمل المدرسى في كل مادة و ٢٠ من ٣٠ لكل من السلوك والمواظبة .

تبلغ النتائج التي حصلت عليها التلميذات في كل مادة وكذلك درجاتهن في السلوك والمواظبة وترتيبهن في الفصل الى آباءهن أو أولياء أمورهن في كشف درجات السنة الأشهر وفي الكشف السنوي .

٦ - القاعدة هي أن كل تلميذة من التلميذات ترتقي في أول السنة المدرسية من فرقها الى فرقة أعلى منها .

وفيما يتعلق بالتلميذات اللاتي لم يحصلن على النهاية الصغرى سواء كان في العمل المدرسي لأى مادة أو في السلوك أو المواظبة تقترح الناطرة في كل حالة عند ما ترسل جداول الترتيب في نهاية السنة الى الوزارة لاعتمادها إما نقل التلميذة الى فرقة أدنى من فرقها وإما فصلها من المدرسة . والوزارة هي التي تفصل في كل حالة .

٧ - لايحوز أن تزيد نسبة التلميذات المجانيات في أية مدرسة أولية راقية للبنات عن عشرة في المائة (١٠ ٪) من مجموع عدد تلميذات المدرسة . عند طلب قبول تلميذة مجانا يجب على والدها أو ولي أمرها أن يقدم علاوة على الأوراق المبينة في المسادة الأولى المتقدم ذكرها شهادة تثبت عدم مقدرته على دفع المصروفات المدرسية (استمارة رقم ٤) .

وهذه الشهادة ينبغي أن يوقع عليها موظفان من الحكومة لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيها في الشهر أو اثنان من الأعيان معروفان شخصيا لدى محافظ المدينة او مدير المديرية أو مأمور القسم أو المركز الذي تقيم به الطالبة .

تعطى الأولوية في قبول التلميذات المجانيات الى من تتوافر فيه تماماً كل الشروط المقررة لذلك ويكون ترتيبهن في أول كشف امتحان القبول .

ترسل ناطرة المدرسة الى الوزارة قبل نهاية السنة المدرسية تقريراً عن سير التلميذات المجانيات بمدرستها وعن عملهن ودرجة تقدمهن ويحوز إلغاء المجانية بقرار من وزير المعارف العمومية اذا ذكر في التقرير السنوي أو في تقرير خاص من ناطرة المدرسة سبب خطير يوجب عدم الرضا عن سير التلميذة المجانية أو عن عملها أو عن درجة تقدمها .

٨ — تسمى على المدارس الأولية الراقية للبنات أحكام قانون نظام المدارس
إلا فيما يخالف أحكام هذه اللائحة .

٩ — يُلغى كل ما قد يكون من الأحكام السابقة مخالفا لأحكام هذه اللائحة .

١٠ — يسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٩ شبان سنة ١٣٣٤ (٢٠ يونيو سنة ١٩١٦)

محافضة الاسكندرية

قرار بشأن الباعة السريجة بالاسكندرية (تعديل قرار المحافظة

المؤرخ ١٩ يونيو سنة ١٩١٥)^(٥)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة
الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

١ — يضاف الى كشف الشوارع المبنية بالمادة الثالثة من قرار المحافظة
المشار اليه الغير جائز للباعة السريجة المرور أو الوقوف فيها ما هوآت :

قسم العطارين

• (شارع محطة الرمل)

يهدف اسم هذا الشارع من كشف الشوارع المبنية بالمادة الرابعة من القرار
المذكور .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا بالاسكندرية في ٢١ يونيو سنة ١٩١٦ (٢٠ شبان سنة ١٣٣٤)

(٥) الوقائع المصرية في ٢٤ يولييه سنة ١٩١٦ ووجه ٢ من العدد ٦٥

مديرية القليوبية

قرار بشأن مواقف الحارة بناحية القناطر الخيرية^(٥)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة السابعة من لائحة الحارة الصادرة بها قرار المديرية المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هو آت :

١ - تخصص النقطة المبينة بعد لموقف الحارة بناحية القناطر الخيرية (عزبة شلقان سابقا) :

موقف بالنقطة الكائنة بالجهة البحرية الشرقية من ملك ادارة قناطر الدلتا بين قطرة الرياح التوفيق وناحية القناطر الخيرية داخل الدرازين ٣٠

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نحرى بها في ٢٩ يونيه سنة ١٩١٦ (٢٨ شعبان سنة ١٣٣٤)

وزارة الحفائية

قرار بانتقال محكمة دمنهور الجزئية الى جهة المعطف لنظر قضايا ماموريتها القضائية^(٦)

نحن وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من لائحة الاجراءات الداخلية للعالم الأهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ؛

وعلى القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الأخطاء ؛

وعلى القرارات الصادرين في ٢١ و ٩ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم الأخطاء ؛

ونظرا لصالح المصلحة ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٠ يولييه سنة ١٩١٦ وج ١ من العدد ٦٤

(٦) الوقائع المصرية في ١٠ يولييه سنة ١٩١٦ وج ١ من العدد ٦٠

قررنا ما يأتي :

- ١ - تنتقل محكمة دمنهور الجزئية الى جهة العطف يوم الأحد الثاني والرابع من كل شهر الفصل في القضايا المدنية الجزئية وانستأنفة وقضايا الجناح الجزئية والاداء الجزئية والمستأنفة المختصة بالبلدان التابعة اداريا لقطعة العطف .
- أما قضايا التلبس في مواد الجناح فتفصل فيها المحكمة المذكورة بجلستها الأصلية .
- ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخه .

تحريرا في ٣٠ يونيو سنة ١٩١٦ (٢٩ شعبان سنة ١٣٣٤)

وزارة الحفانية

قرار بتعديل في دائرتي اختصاص محكمتي دمنهور ورشيد الجزئيتين^(١)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالي الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بتعديل بعض مواد الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛ وعلى قراري وزارة الحفانية الصادرين بتحديد دائرتي اختصاص محكمتي رشيد ودمنهور الجزئيتين ؛

وبعد الاطلاع على كتاب وزارة الداخلية نمرة ٦ « ادارة » الرقم ٦ يونيو سنة ١٩١٦ المتعلق بأخذ رأي مديرية البحيرة ؛

قررنا ما يأتي :

إدخال بلدة العطف والبلدان التابعة اداريا لتقطنها في دائرة اختصاص محكمة دمنهور الجزئية بدلاً من محكمة رشيد الجزئية .

تحريرا في ٣٠ يونيو سنة ١٩١٦ (٢٩ شعبان سنة ١٣٣٤)

(١) الوقائع المصرية في ١٠ يولييه سنة ١٩١٦ وج ١ من العدد ٦٠

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الثالثة من سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بجعل ماهيات الخضر بئندر أسويط والجرء جنبها و ١٠٠ ملم شهر يا
بدلا من جنبه و ٢٠٠ ملم اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩١٦^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير
سنة ١٨٩٩ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ؛
وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وعلى قرارها
الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٨ وعلى مكتبة مديرية أسويط في ٢٥ يونيه
سنة ١٩١٦ نمرة ٥٩٩ ؛

قررها هآت :

- ١ - بجعل ماهيات الخضر بئندر أسويط والجرء جنبها واحدا و ١٠٠ ملم
شهر يا بدلا من جنبه واحد و ٢٠٠ ملم اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩١٦ .
 - ٢ - على مديرية أسويط تنفيذ هذا القرار .
- ١١ يوليه سنة ١٩١٦ (١١ رمضان سنة ١٣٣٤)

مرسوم

بالموافقة بصفة مؤقتة على اللائحة العمومية لبورصات البضائع ذات الأجل^(٢)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة البورصة المصتق عليها بالأمر العالي الصادر
في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ والمعلقة بالأمرين العاليين الصادرين في ٢٥ أبريل
سنة ١٩١٠ و ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٧ يوليه سنة ١٩١٦ وجه ٥ من العدد ٦٣

(٢) الوقائع المصرية في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق « ٥٥ ») .

وبل المادة ٧٢ من قانون التجارة والأهل المعلقة بالقانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩٠٩ ؛
وعلى المادة ٧٨ من قانون التجارة المختلط المعلقة بالقانون نمرة ٢٤ من السنة
المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة
في ١٩ يونيه سنة ١٩١٦ ؛

رسمنا بما هو آت :

- ١ — صُنِّق بصفة وقتية على اللائحة العمومية لبورصات البضائع ذات الأجل
المرفقة بمرسومنا هذا . ويعمل بمقتضاها ابتداء من ١٦ أغسطس سنة ١٩١٦ .
- ٢ — يبطل العمل بجميع الأحكام الخاصة ببورصات البضائع ذات الأجل
المدونة في لائحة البورصة المصنق عليها بالأمر العالي الصادر في ٨ نوفمبر
سنة ١٩٠٩ والمعلقة بالأمرين الصادرين في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠ و ٢٧ مارس
سنة ١٩١٢ . أما الأحكام الأخرى المدونة في اللائحة المذكورة فتبقى نافذة
فيما يتعلق ببورصات الأوراق .
- ٣ — على وزيرى المالية والحقانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما
يخصه .

صدر بمرأى رأس البين في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦

اللائحة العمومية لبورصة البضائع الآجلة^(١)

أولاً — تشكيل لجنة البورصة واختصاصها

- ١ — تشمل بورصات البضائع الآجلة على السامرة وعلى الأعضاء
المنضمين .
ويكون في كل بورصة من بورصات البضائع الآجلة لجنة مؤلفة من اثني عشر
عضواً : منهم تسعة من السامرة وثلاثة من الأعضاء المنضمين .
- (١) الوقائع المصرية في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق «ج» ٦) .

ومهمة هذه اللجنة أن تدير حركة البورصة بانتظام ، وإن ترقب تطبيق العمل على القوانين واللوائح .

ولاجل ذلك ، يكون للجنة سلطة تأديبية على أعضاء البورصة وعلى الجورير أى المشتغلين بالمضاربات ، وعلى المتداولين الرئيسيين ، بالشروط المنصوص عليها بعد .

٢ - تنتخب كل من فتي السامرة والأعضاء المنضمين من يمثلها في لجنة البورصة ، وذلك في اجتماع تعقده في تاريخ وساعة تعيينها اللجنة في الأسبوع الرابع من شهر يناير من كل سنة .

يرأس جمعية الانتخابات رئيس مجلس البورصة بمعاونة عضوين من أعضائها ، يكونان من السامرة لانتخاب السامرة ، ومن الأعضاء المنضمين لانتخاب هؤلاء الأعضاء .

ويكون الانتخاب بموجب قوائم بطريق الاقتراع السري بأكثرية الأصوات . كل قائمة من قوائم الانتخاب يجب أن تتضمن عددا من الأسماء مساويا لعدد المراكز الخالية في الفئة التي ينسب إليها المنتخب وإلا كانت لاغية .

لا يجوز أن يُنتخب غير المرشحين المدرجة أسمائهم في جدول الأعضاء الذي تحرره اللجنة لكل جمعية .

وتقفل هذه الجداول في ٣١ ديسمبر من كل سنة ، وتعلق في البورصة ابتداء من ٣ يناير .

لا يتضمن كلا الجدولين إلا السامرة أو الأعضاء المنضمين ، كل فئة على حدة .

ولا يجوز أن يدرج في هذه الجداول غير أسماء المرشحين الذين يقدمهم عضوان من الفئة التي ينسبون إليها .

ويقوم مكتب جمعية الانتخابات المؤلف حسب المين سابقا بإحصاء عدد الأصوات بحضور مندوب الحكومة ، ويحرر محضر بذلك .

٣ - يحدد تشكيل اللجنة كل سنة بخروج الثلث من أعضائها ، أى ثلاثة من السامرة ، وواحد من الأعضاء المنضمين ، ما عدا المراكز التي قد تملأ في أثناء السنة .

يجوز إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين .

٤ — تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها رئيساً لها ، ونائب رئيس ، وسكرتيراً لها يسهل إليه بأمانة الصندوق .

يجوز إعادة انتخاب الرئيس ونائبه والسكرتير .

ويجلس مندوبو الحكومة في اللجنة ، ويكون لهم الاختصاصات المحددة في هذه اللائحة .

وإذا غاب بعض المندوبين ، أو منهم مانع عن الحضور ، يجوز إنبابة غيرهم مكانهم .

٥ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها .

ويجب على الرئيس دعوة اللجنة الى الاجتماع كلما طلب ذلك ربع أعضائها أو مندوب الحكومة .

٦ — لا تكون مداولات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء .

وتؤخذ القرارات بأغلبية الأصوات .

إذا تساوت الأصوات يرجح رأى الفريق الذى منه الرئيس .

٧ — إذا توفى أحد أعضاء اللجنة فى خلال السنة ، أو استقال ، أو سافر ، أو منعه مانع عن الحضور لمدة طويلة ، تعين اللجنة من ينوب مثابه فيها ، وتختاره من الفئة التى ينسب اليها العضو الأصل .

وتنتهى مهمة الأعضاء النائين عند إمكان الأعضاء الأصليين معاودة عملهم ، أو عند تجديد اللجنة .

وكل عضو ينتيب ثلاث جلسات متوالية دون عذر مقبول ، يعتبر حتماً مستقلاً وتطنه اللجنة بذلك .

ثانياً — الجمعية العمومية

٨ — تعقد اللجنة فى كل سنة جمعية عمومية لأعضاء البورصة فى النصف

الثانى من شهر يناير وبعد تقديم حساب السنة بثانية أيام على الأقل .

ويجوز أيضاً للجنة البورصة أن تدعو الجمعية العمومية كلما ترى ذلك لازماً للصالحه العامة أو كلما يطلب ذلك ربع الأعضاء .

وتكون الدعوة بتعليق اعلان عن ذلك في دار البورصة على الأقل في اليوم السابق لليوم المعين للاجتماع ، إلا في الأحوال المستعجلة للغاية التي لا يتيسر فيها تحديد أى ميعاد .

يرأس الجمعيات العمومية رئيس اللجنة أو وكيله أو عضو اللجنة الذى ينوب عنهما . ويؤلف المكتب من اللجنة .

ولا تكون مداولات الجمعيات العمومية صحيحة إلا اذا حضرها على الأقل نصف الأعضاء .

اذا لم يحضر الاجتماع الأول العدد القانونى من الأعضاء تدعى الجمعية للاعتماد مرة ثانية ، وتكون مداولاتها صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين .

وتكون مداولات الجمعية صحيحة أيضا أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين عند ما تكون الدعوة في أحوال مستعجلة .

ويجب دعوة مندوب الحكومة ، ويكون له صوت استشارى .

تكون القرارات بأغلبية الأصوات .

يحظر محضرىماتم بالجمعية ، ويجب أن يبلغ الى اللجنة حيث يتلى ويسجل . يجوز للجمعية العمومية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب اللجنة أن تبدى رغبات بخصوص جميع المسائل التى تتعلق بالبورصة .

ويجب أخذ رأيها في كل تعديل يراد إدخاله على اللائحة الداخلية .

ثالثا — أعضاء البورصة والجوهر والمندوبون الرئيسيون —

شروط قيد الأسماء وإبقائها فى الجدول

٩ — أعضاء البورصة هم السامرة والأعضاء المنضمون .

السامرة والأعضاء المنضمون وحدهم يجوز انتخابهم فى اللجنة . ولهم أن يحلوا فى الجمعيات العمومية .

تحرر اللجنة جدولا خاصا بكل فئة من السامرة والأعضاء المنضمين والجوهر والمندوبين الرئيسيين .

ولا يجوز قيد أحد فى أى جدول من هذه الجداول أو إبقاؤه مقيدا فيه إلا اذا كان حائزا للشروط المذكورة بعد .

السماسرة

١٠ - لكي يقبل المرشح بصفة سماسر يجب :

(١) أن يقدّمه كفيلان يكون كلاهما من السماسرة المقيّدة أسماءهم في البورصة التي يريد المرشح العمل فيها ، أو يكون أحدهما سماسراً والثاني عضواً منتظماً .

ويقدّم الطلب كتابة ويوقعه مع المرشح وكفيله اللذان يجب أن يشهدا بحسن سيرته وصدقه في المعاملات .

(٢) أن يكون عمره ٢٥ سنة كاملة وأن يكون ذا أهلية .

(٣) ألا يكون قد أشهر إفلاسه في القطر المصري أو في غيره إلا إذا كان قد أعيد اعتباره إليه . وألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة ما لحناية أو بعقوبة الخس لسرقة أو لإفلاس أو لنصب أو لحيانة أمانة أو بعقوبة غيلة بالشرف في بلد من البلاد التي توجد فيها مثل هذه العقوبة .

(٤) أن يكون قد تميّن مئة سنتين على الأقل عند أحد سماسرة البضائع المقيدين في جدول البورصة بصفة شريك عامل أو بصفة مستخدم رئيسي .

(٥) أن يكون مقيماً في القطر المصري منذ ثلاث سنوات على الأقل .

(٦) ألا يكون مشغولاً بأعمال تجارية غير أعمال السمسرة بوجه عام ، ولا يشتغل بالمضاربات لحسابه الخاص ولا يكون شريكاً ولا مستخدماً بآخر ولا مكافئاً يجعل أيّاً كان في أحد المحال التجارية أو أحد البنوك .

(٧) أن يثبت أن لديه رأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه مصري ما حدا رأس المال الذي يكون لازماً له لتقيد اسمه في بورصة أخرى . أما المبلغ الصافي من رأس المال ، الذي يلزم للقيام بالتصفيات ، فقد تحدّث قيمته ١٥٠٠ جنيه مصري . ولجنة أن تحصل في هذا الموضوع بناء على تقرير يقدّمه لها الخبير الذي تعينه .

(أ) أن يودع بالبنك الأهلي تأميناً قدره ١٠٠٠ جنيه مصرى تقداً أو من أوراق الحكومات التى قبلها اللجنة ؛ ويمكن استبدال هذا التأمين بضمانة يقدمها جميع أعضاء شركة السمسرة بالتضامن على شرط أن تشمل هذه الشركة على الأقل ثلاثة أرباع السمسرة المقيدين فى جدول البورصة وأن تكون قد أودعت لدى لجنة البورصة لأجل هذه الضمانة تأميناً تقدياً أو من أوراق مالية معتمدة من اللجنة .

١١ - يجب على المرشح أن يقدم ، تعريفاً لطلب قيد اسمه ، جميع الأوراق اللازمة لإثبات حيازته للشروط المنصوص عليها فى الفقرات ١ الى ٧ من المادة العاشرة .

وينشر حيثئذ اسمه واسم كفيليه مدة شهر فى اللوحات الخاصة بهذا الغرض فى داخل دار البورصة .

وفى أشبه كل هذه المدة يجوز لأعضاء البورصة أن يقدموا الى اللجنة جميع الملاحظات التى يرونها موافقة .

وتسمى اللجنة من جهتها للحصول على جميع ما يتيسر لها جمعه من المعلومات ، وإذا كانت اللجنة ، بعد انتهاء هذه المدة ، ترى أنها لم تحصل على الاثارة الكافية يجوز لها أن تأمر بنشر الأسماء لمدة ثانية لا تتجاوز شهراً واحداً .
لا يجوز للجنة البورصة أن تفصل فى أمر قبول المرشح أو رفضه إلا اذا كان ثلاثة أرباع أعضائها حاضرين .

ويجب أن تكون الموافقة على القبول بالأغلبية المطلقة .

وفى حالة رفض قبول المرشح يجوز له أن يطعن فى القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها فى المادة الثامنة والتلاتين الآتية .

وعلى المرشح المقبول أن يثبت قبل قيد اسمه دفع التأمين المنصوص عليه فى الفقرة ٨ من المادة العاشرة .

١٢ - يجوز قبول الشركات بصفة سمسرة ما عدا الشركات المساهمة أى الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وعلى كل من الشركاء المسئولين أن يكون حائزا للشروط المنصوص عليها في المادتين الساترة والحادية عشرة ، غير أنه يكفي الشركة أن تثبت وجود رأس مال واحد قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى ، وأن تقدم تأمينا واحدا قدره ١٠٠٠ جنيه مصرى أيا كان عدد الشركاء .

لا يجوز للشريك المسئول أن يباشر عملا إلا باسم الشركة ولحسابها .
يجب تقديم عقد الشركة الى اللجنة مع نسخة منه مصدقا عليها لايداعها في ملف الشركة المقيد اسمها .

يجب عرض كل تغيير على اللجنة ، فتفصل عن جديد في أمر إبقاء اسم الشركة في جدول المساهمة .

١٣ - يجب على السمسار (سواء كان من الأفراد أو من الشركات) أن يستمر على حيابة الشروط المفروضة آفا .

ورغبة في التثبت من حقيقة وجود رأس المال المطلوب ، يجب على اللجنة حتما أن تراجع حالة جميع محلات المساهمة مرة في السنة بين أول أكتوبر و ٣١ ديسمبر ، وذلك بواسطة خبيرين مختارهم من كشف تحرره في كل سنة . ويجوز لها ماعدا ذلك أن تقوم بمراجعات فوق المادة كلما رأت ضرورة ذلك بواسطة خبير أو أكثر مختارهم من الكشف المسار ذكره ، أو بواسطة مندوب أو أكثر مختارهم من أعضائها ، إذا طلب صاحب الشأن ذلك بالكتابة .

نتائج التقارير التي يقدمها الخبيرون أو المندوبون مسببة مفصلة لا تقيد اللجنة التي يكون لها الحرية التامة في التقدير ، ويجوز لها اذا دعت الحالة أن تأمر بإعادة المراجعة .

ولها الحق التام في تقدير ما اذا كان يمكن أن يعتبر رأس المال اللازم موجودا ، ومن ثم فيما اذا كان يجب إبقاء اسم السمسار في الجدول أو شطبه منه .

ويجوز لها بناء على طلب السمسار أن تعين المبلغ التكميلي الذي عليه أن يثبت وجوده نقدا فوق المبلغ الموجود ، ليقى اسمه مقيدا في الجدول ، فتحدد له ميعادا لذلك . وفي تلك الغضون ، وريثا بعيد السمسار رأس ماله الى المبلغ المطلوب ،

يحظر عليه أن يباشر أعمالا في البورصة ، وإذا اقتضى الأمر يصفى مركزه بواسطة سمسار أو أكثر تقتديهم اللجنة لهذا العمل بدون مقابل .

١٤ - يجوز أيضا للجنة ، بالاقتراع السري بأغلبية ثلاثة أرباع المقتربين ، أن تأمر بفحص دفاتر حسابات كل سمسار مقيد في الجدول في كل وقت وبالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة للراجعات غير الاعتيادية ، وذلك لمعرفة ما إذا كان لا يزال حائزا للشروط المفروضة ، ولاكتشاف ما قد يكون وقع منه من المخالفات ضد اللوائح .

١٥ - السمسار الذي لا يمثل لإجراء المراجعة والمراقبة المذكورة ، أو يحاول إخفاء حقيقة مركزه ، أو يقدم بيانات غير صحيحة ، يشطب اسمه بقرار من اللجنة مع حفظ حقه في استئناف ذلك القرار بالشكل والشروط المبينة في المادة الثامنة والثلاثين .

يشترط سمسار البضائع الآجلة على نفسه ألا يقوم مقام أحد المتعاقدين ، وإلا شطب اسمه .

الأعضاء المنضمون

١٦ - لكي يقبل المرشح بصفة عضو منضم يجب :

(١) أن يقدمه عضوان من أعضاء البورصة المطلوب قيده فيها ، سواء كانا من الممارسة أو من الأعضاء المنضمين .

وأن يقدم طلبا بالكتابة يوقعه المرشح والعضوان اللذان يقدمانه .

(٢) ألا يكون قد أشهر إفلاسه في القطر المصري أو في غيره من البلاد ، إلا إذا كان قد أعيد اعتباره إليه ، وألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة ما لحناية أو بعقوبة الحبس لسرقه أو لإفلاس أو لتسبب أو لحيانة أمانة أو بعقوبة مخلة بالشرف في بلد من البلاد التي يوجد فيها مثل هذه العقوبة .

(٣) أن يكون تاجرا بقطن أو بذرة القطن بطريقة مستمرة ومنظمة من مدة ستين على الأقل ، بمتوسط سنوي لا يقل فعلا عن عشرة آلاف قنطار قطن ، أو عشرين ألف أردب بذرة .

ولا ينظر في هذا المجموع الى الأعمال المعقودة بكونتراتات .

(٤) ان يودع في البنك الاهلى تأمينا قدره ٥٠٠ جنيه انجليزى هذا أو من أوراق الحكومات التى قبلها اللجنة .

١٧ - يجب على المرشح أن يقدم ، تعريفا لطلب قيد اسمه ، جميع الأوراق اللازمة لإثبات حيازته للشروط المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة السادسة عشرة .

ويُفشر حينئذ اسمه واسم العضوين اللذين قدماه مدة خمسة عشر يوما في اللوحات الخاصة بهذا الغرض في داخل دار البورصة .
وفي خلال هذه المدة يجوز لأعضاء البورصة أن يبلغوا اللجنة كل ما يستنبونه من المعلومات والملاحظات .

وعلى اللجنة من جهتها أن تجمع كل ما يمكنها من المعلومات .
ويجوز للجنة أن تقر إبقاء تعليق الأسماء لمدة أخرى لا تتجاوز خمسة عشر يوما اذا رأت حاجة لذلك .

وتفصل في الأمر بأكثرية الأصوات والاقتراع السرى .
وفي حالة رفض قبول المرشح يجوز له أن يطعن في القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين .
ولا يقيد اسم المرشح المقبول الا اذا أثبت أنه دفع تأمين الخمسمائة جنيه انجليزى المنصوص عليه آنفا .

١٨ - يجوز أن يقبل بصفة أعضاء منضمين تجار القطن وتجار بذرة القطن والبنوك والشركات الذين يستوفون الشروط المبينة في المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة .

ويقوم بتثيل البنوك والشركات وكيل أو شريك مسؤول ، ويبلغ اسم هذا أو ذلك كتابة الى اللجنة .

١٩ - يجب على الأعضاء المنضمين أن يستمروا حائزين للشروط المفروضة لتبقى أسمائهم مقيدة في الجداول .

٢٠ - "الجور" والمنتدبون الرئيسيون

٢٠ - يجوز للسمسار أن يستعين في عمله بجور ومنتدبين رئيسيين يتحدد عددهم بالألحقة الداخلية .

"الجور" هم ملحقون بأحد السماسرة ويقومون بالأعمال مباشرة في مقصورة السماسرة باسمه وعلى مسؤوليته ، ولكن يكون ذلك لحسابهم الخاص فقط . والمنتدبون الرئيسيون هم من كبار الموظفين عند السمسار ومقبولون في مقصورة السماسرة بنسبة وكلاء عنه لمباشرة الأعمال باسمه فقط ولحسابه وعلى مسؤوليته .

الشروط المطلوبة لتقيد اسم "الجور" أو المنتدوب الرئيسى ، ولبقاء اسمه مقيدا بهذه الصفة ، هي :

(١) أن يكون عمره ٢٥ سنة على الأقل وألا يكون محجورا عليه .
(٢) ألا يكون سبق إشتهار إفلاسه في القطر المصرى أو في غيره إلا اذا كان أعيد اعتباره اليه ، ولا سبق الحكم عليه بعقوبة مالية جنائية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو لإفلاس أو لاختلاس أو لخيانة أمانة أو بعقوبة مخلة بالشرف وذلك في البلاد التى يوجد فيها مثل هذه العقوبة .

(٣) أن يكون مقبلا في القطر المصرى منذ سنتين على الأقل .
(٤) أن يقدمه محل السمسرة الذى يريد إلحاقه به ، وعلى المحل أن يقدم على قدر ما يتصل بعلمه جميع المعلومات عن حسن سير المرشح ، ويجوز للجنة أن تطلب كل المعلومات الإضافية التى تراها لازمة .

وتفصل اللجنة في امر قبول "الجور" ، أو المنتدوب الرئيسى ، بالأكثرية المطلقة والاقتراع السرى .

ويجوز للمرشح في حالة رفض قبوله أن يستأنف القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين .

٢١ - يجوز للجنة البورصة في أى وقت كان أن تنتدب عضوا أو أكثر من أعضائها للتحقق بجميع الوسائل التى تستفسر بها عما اذا كان "الجور" لا يزال

حائزا للشروط اللازمة لبقاء اسمه مقيدا في الجدول ، وإذا كانت أعماله مطابقة لأحكام قانون البورصة ولوائحها . وتحصل في أمر إبقاء اسم "الجور" أو شطبه بأكثرية الأصوات المطلقة بالاقتراع السرى .

ويموز لها أيضا أن تقرر بالطريقة نفسها شطب اسم كل "جور" يظهر أن في مضارباته مبالغة أو توريطا للسوق .

ويحق دائما لمصاحب الشاف أن يستأنف . هذا القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين .

ولتنفيذ حكم هذه المادة ، يجوز للجنة البورصة أن تأمر بفحص دفاتر السمسار الملحق به "الجور" بالشكل المنصوص عليه للراجعات غير العادية المذكورة في المادة الثالثة عشرة .

٢٢ — يبقى اسم "الجور" مقيدا ما دام ملحقا بالسمسار الذى قدمه . "الجور" الذى يطلب أو ينفذ أمرا بعملية بورصة لحساب الغير يشطب اسمه بقرار من اللجنة بالاقتراع السرى وبالأكثرية المطلقة مع حفظ حقه في الطعن في هذا القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين .

٢٣ — للندوين الرئيسيين حق الدخول الى مقصورة السماسرة ، ولا يجوز لهم أن يباشروا أعمالا إلا باسم السمسار التابعين له وحسابه وعلى مسؤوليته ، ولا شطب اسمهم .

٢٤ — يقدم طلب القيد السمسار الذى سيلحق به المنتدوب الرئيسى ، ويوقع الطلب السمسار والمرشح .

ويشفع الطلب بالأوراق المثبتة للقيام بالشروط المفروضة بالمادة العشرين فقرات ١ الى ٤

وللجنة البورصة أن تجمع كل ما تستنسبه من المعلومات ، وتحصل في الأمر بالأكثرية المطلقة بالاقتراع السرى مع حفظ الحق للرشح ، في حالة الرفض ، أن يستأنف القرار بالشكل والشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين .

٢٥ - كل ما يعطيه السمسار من عمولة أو حصة في الأرباح أو سمسة أو جعل لأى شخص سواء كان ملحقاً بمختمه أو غير ملحق بنسبة الأشغال التى يعجلها له ممنوع منه مطلقاً بأى شكل من الأشكال ظاهراً كان أو خفياً .

٢٦ - تعلق جداول الممارسة والأعضاء المنضمين و"الجور" والمندوبين الرئيسيين فى البورصة ؛ وتثبت اللجنة فيها ما يطرأ عليها من التغير أولاً فاولاً . وتبين فى جداول "الجور" والمندوبين الرئيسيين اسم السمسار التابع له كل منهم .

كل قرار بالإيقاف أو الشطب بين حالا فى هذه الجداول أمام اسم عضو البورصة أو "الجور" أو المندوب الرئيسى الذى يصدر القرار بشأنه .

رابعاً - التسعيرات الرسمية

٢٧ - تحرر التسعيرة الرسمية كل يوم بمراقبة لجنة البورصة بمعرفة لجنة تتدب لهذا الغرض . وتشتمل التسعيرة المذكورة على ما يأتى :

(أولاً) الأسعار المتوالية للعمليات التى تمت أثناء النهار ؛

(ثانياً) آخر أسعار اليوم ؛

(ثالثاً) آخر أسعار اليوم السابق .

وفى حالة عدم حصول عمليات تبين التسعيرة أسعار المطاءات المتقدمة من البائعين أو المشترين .

٢٨ - تحرر التسعيرة وتنشر عند إقفال البورصة . ويجب تقديم الاعتراضات خلال ربع ساعة بعد نشرها .

خامساً - التصفيات أو المقاصبات العادية وغير العادية

٢٩ - تختد اللجنة فى شهر ديسمبر من كل سنة تواريخ التصفيات أو المقاصبات العادية للسنة التالية . وتكون المقاصبات أسبوعية .

الفروق المسحقة من جميع العمليات المعقودة لأجل يجب تسويتها لدى كل مقاصة بالشروط المينة باللائحة الداخلية .

الأسماز التي يجب دفع الفروق بمقتضاها تمتددا عند كل مقاصة لجنة البورصة ، أو لجنة تتدبها لجنة البورصة لهذا الغرض . ويكون قرارها قابلا للاحتجاج به على أعضاء البورصة وعلى العملاء وغير قابل للاستئناف .

وفي الأحوال والشروط المنصوص عليها في اللائحة الداخلية يجوز للجنة البورصة ، أو يجب عليها ، أن تقر مقاصة أو أكثر غير اعتيادية بين مواعيد المقاصات الاعتيادية .

ولا يجوز لأى سبب كان طلب التغطية أو زيادة التأمين بين مواعيد المقاصات العادية أو غير العادية .

سادسا — الاجراءات الواجب اتخاذها لتصفية المراكز في أحوال العجز عن القيام بالتعهدات والايقاف الخ .

٣ — إذا اتفق أن توقف أحد الساسة بقعة عن العمل لأى سبب كان ، كالوفاة أو العجز عن القيام بتعهداته أو الشطب أو الايقاف أو لغير ذلك ، وترك مراكز مكتشوفة يجب على اللجنة أن تقوم بتصفية هذه المراكز طبقا لاحكام المدونة في اللائحة الداخلية .

وقرارات اللجنة في هذا الموضوع غير قابلة للطعن ونافذة في جميع أصحاب الشأن سواء كانوا من أعضاء البورصة أو من عملائهم .

سابعا — مجلس التحكيم ومجلس التأديب

٣١ — تنص اللائحة الداخلية على تشكيل مجلس تحكيم من شأنه الفصل حسب الشروط التي تبين فيها في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة أو بين أحد أعضاء البورصة أو "الجوهر" أو المندوبين الرئيسيين أو أحد العملاء ، على شرط أن يرفع الأمر الى المجلس بالاتفاق بين أصحاب الشأن .

٣٢ - ينظر مجلس التأديب ، الذى تحدد اللائحة الداخلية كيفية تأليفه واختصاصاته ، فى مخالفات قانون البورصة ولوائحها وفى جميع المسائل التى تتعلق بمسح مبر البورصة ونظامها ، وذلك من تلقاء نفسه ، أو بناء على شكوى ذوى الشأن ، أو بناء على طلب مندوب الحكومة .

٣٣ - العقوبات التأديبية هى :

(١) الإنذار ؛

(٢) الغرامة من جنيه إلى خمسمائة جنيه مصرى ؛

(٣) الإيقاف من يوم واحد إلى ثلاثة أشهر ؛

(٤) شطب الاسم .

٣٤ - مخالفة القوانين واللوائح يعاقب عليها بالإنذار أو بالغرامة أو بالإيقاف ، أو بكلا العقوبتين الأخيرتين .

ولا يعاقب عليها بالشطب إلا فى حالة وجود نص خاص يقضى بذلك ، أو فى حالة العودة إلى مخالفة مهمة لم تنص اللائحة بالمعاقبة عليها بالشطب .

٣٥ - يحكم بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على كل سمسار أو مندوب رئيسى ثبت عليه مساعدته لمضاربات أحد مستخدمي المحلات التجارية أو البنوك أو موظفى الحكومة أو ثبت عليه أنه أغرى على المضاربات شخصا غير مشغل بالتجارة أو مستخدما أيا كان .

وهذا الحكم تأديبى محض لا يؤثر على ما قد يراه القضاء من حيث صحة عملية البورصة .

٣٦ - يحكم بالغرامة لغاية أقصى حدودها ، أى ٥٠٠ جنيه ، أو بالإيقاف أو بالشطب على كل سمسار أو مندوب رئيسى أو "جور" ثبت عليه أنه أطمى سعرا ضريحقيق أو عملية صورية ، أو حاول بواسطة التليس التأثير على أسعار السوق ، وذلك لايمنع من محاكمته جنائيا إذا اقتضى الأمر .

٣٧ - ويحوز الحكم بالإيقاف أو شطب الاسم على كل عضو بالبورصة أو مندوب رئيسى ثبت عليه أنه حاول التخلص من مراقبة اللجنة باخفاء حقيقة مركزه ، أو بمحاولة خدع اللجنة أو مندوبها بإبراز مستندات غير كاملة أو بإعطاء تصريحات غير صحيحة أو بأية طريقة أخرى .

ويحكم بنفس العقوبات المذكورة على العضو بالبورصة أو "الجمهور" أو المندوب الرئيسى الذى يأبى الاذعان للقرارات التى تحتفظها اللجنة ضمن حدود سلطتها ما لم يكن له عذر قانونى .

٣٨ - المرشحون الذين ترفض اللجنة قبولهم بصفة سماسرة أو أعضاء منضمين أو "جمهور" أو مندوبين رئيسيين ، وكذلك السماسرة والأعضاء المنضمون و "الجمهور" والمندوبون الرئيسيون المقيدة أسمائهم الذين تحكم اللجنة أو مجلس التأديب بشطب أسمائهم ، أو يحكم عليهم بغرامة تزيد على مائة جنيه ، يحق لهم فى خلال ٣٠ ر ، بعد إبلاغهم بالقرار بكتابة موصى عليه مع افادة بالوصول ، أن يرفعوا استئنافا الى المحكمة التجارية المختلطة ، فتفصل فى الأمر فى أودة المشورة بحكم نهائى ، دون بيان الأسباب وذلك بعد سماع رئيس اللجنة ومندوب الحكومة .

وليس لمندوب الحكومة حق الاستئناف إلا فى الأحوال التى كان يمكن فيها الحكم بالشطب .

٣٩ - التأمين المودع من السماسرة يخصص بوجه الامتياز لسداد المبالغ الآتى بيانها بحسب ترتيبها :

(١) التعويضات المستحقة عليهم لأسباب متعلقة بتأدية وظيفتهم ؛

(٢) العقوبات المالية .

ويخصص التأمين المقدم من الأعضاء المنضمين لسداد العقوبات المالية على وجه الامتياز .

٤٠ - إذا قص التأمين أو فقد لسبب من الأسباب ، وجب على السماسرة أو العضو المنضم تكيله فى مدّة ثلاثة أيام . فإن لم يفعل ، يوقف حتا عن تأدية أعمال وظيفته ؛ وإذا لم يكل قيمة التأمين فى مدّة خمسة عشر يوما ، تشطب اللجنة اسمه .

ثامنا - أحكام مختلفة

٤١ - يدعى مندوبو الحكومة لحضور جميع مداوالات لجنة البورصة ومجلس التأديب ومجلس التحكيم ؛ ولهم الحق فى إيقاف تنفيذ القرارات التى يرونها

مخالفة للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة . ولرئيس لجنة البورصة الطعن في ذلك لدى المحكمة التجارية المختلطة ، وهي تفصل في الأمر في أودة المشورة بصفة نهائية .

ويعان رئيس لجنة البورصة لهذا الغرض مندوب الحكومة وصاحب الشأن ، إن وجد ، في مدة العشرة الأيام التالية لإيقاف التنفيذ .

وكل ما يتخذ من الاجراءات التي يعارض بها مندوب الحكومة يكون باطلا وعدم المفعول وتبلغ لجنة البورصة جهات الاختصاص بواسطة مندوب الحكومة وقائع التناكبات بالتدليس وكل مخالفة لقانون العقوبات .

٤٢ — يصدر لكل بورصة مرخص بها لائحة داخلية تنشر بقرار وزاري ، وتشتمل بوجه خاص على ما يأتي :

- (ا) نظام البورصة ؛
- (ب) مواعيد فتح البورصة وإقفالها ؛
- (ج) أيام الأعياد ؛
- (د) شروط الدخول الى مقصورة السامرة ؛
- (هـ) رسم السامرة ؛
- (و) الاشتراكات ؛
- (ز) كيفية استعمال النقود الواردة من أبواب الإيرادات المختلفة ؛
- (ح) التصفيات ومكاتب المقاصات والعجز عن القيام بالتعهدات الخ ؛
- (ط) نماذج العقود ؛
- (ي) تحديد المبلغ المقتضى دفعه سنويا للحكومة للقيام بمصاريف مندوبها في البورصة .

ويجوز دائما للجنة البورصة أن تقترح إدخال تعديلات على اللائحة الداخلية ، فتعرضها على الحكومة بواسطة مندوبها أو مندوبها بعد استشارة الجمعية العمومية للمسامرة والأعضاء المنضمين .

٤٣ — تحسب المواعيد الواردة ذكرها في هذه اللائحة حسب التقويم الفريزوري .

تاسعا - أحكام وقفية

٤٤ - السامرة المقيدون في بورصة البضائع بالاسكندرية عند تاريخ نشر هذه اللائحة يكون مقيدين دون الحاجة الى تقرير قبولهم من جديد . وليس عليهم إلا إثبات وجود رأس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه مصرى فقط ، ووجود التأمين المنصوص عليه في الفقرة ٨ من المادة العاشرة . والشركات التي يكون أعضاؤها المسؤولون مقيدين بصفة سماسرة في التاريخ المذكور يمكن قيد أسمائها بنفس الشروط .

٤٥ - تظل لجنة البورصة الحالية في وظيفتها لنفاية انتخابات آخريتاير سنة ١٩١٧ ، وحينئذ يصير استبدالها طبقا لأحكام المادة الثانية وما يليها . طلبات قيد السامرة والأعضاء المنضمين و "الجور" والمندوبين الرئيسيين تقدم الى لجنة البورصة الحالية ريثما يتم انتخاب اللجنة الجديدة .

٤٦ - المندوبون الرئيسيون المقيدة أسمائهم الآن يكونون مقيدين في الجدول الخاص بهم بناء على طلب السماسر التابعين له . على أنه يجب عليهم تقديم إقرار من السماسر المذكور يؤكد أنهم لا يأخذون لاصراحة ولا ضمنا عمولة ولا جعالة أية كانت بنسبة الأشغال التي يطلبونها له .

وخلافا لهذا الحكم وبصفة استثنائية ومؤقتة محضة ، يجوز للمندوبين الرئيسيين المقيدين منذ ثلاث سنوات دون انقطاع الذين يثبتون أنهم في كل هذه المدة لم يتقاضوا مقابل أتعابهم غير الجعل على السمسرة التي يدفعها العميل ، أن يستمروا بناء على طلب السماسر التابعين له على أخذ هذا الجعل بالطريقة نفسها لمدة سنتين تبدئ من تاريخ نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، وتدرج أسمائهم في جدول مخصوص بمعرفة اللجنة ، وبعد انقضاء هذه المدة يصبحون خاضعين لأحكام المادة الخامسة والعشرين السابقة .

على المندوبين الرئيسيين الذين يرغبون الاشتغال في البورصة بصفة "جور" أن يتبنوا حيازتهم للشروط المنصوص عليها في المادة العشرين وما يليها .

٤٧ - تنفيذ أحكام المادة السابقة ، يجب أن تقدم طلبات أصحاب الشأن ، مع المستندات اللازمة لتعريضها ، الى لجنة البورصة في ميعاد ثلاثين يوما بعد نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، وإلا سقط حقهم في ذلك .

وزارة الحفائفة

قرار بتمءل فى ءائى اءءصاف مءكى ءمنهور ورشء
الءزئففن الشرعففن^(١)

وزفر الحفائفة

بعء الاطلاع على الماءة الرابعة من القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٩ وعلى كءاب
وزارة ءااءلفة نمرة ٦ (اءارة) الرقم ٦ فونف سنة ١٩١٦ المءعلق بأءء رأى
مجلس مءفرفة البفرفة ؛

قرر ما فافى :

ءءءال بءة المطف والبءان الفابعة اءارفا لفءطفها فى ءائرة اءءصاف مءكة
ءمنهور الءزئفة الشرعفة بءلا من مءكة رشء الءزئفة الشرعفة .
نمءر فاف ٢٧ فوفف سنة ١٩١٦ (٢٧ رمضان سنة ١٣٣٤)

وزارة المعارف العموففة

قرار وزارى رقم ١٩٤٢

بءءل مقءار المصروفاء المءرففة بمءسة الطب ومءسة الصفءلفة ومءسة
المءسة السلطانفة ومءسة الفنون والصنائع بالمءارس الفانوفة الأمفرفة^(٢)

وزفر المعارف العموففة

بعء الاطلاع على الماءة ٧٤ من قانون نظام المءارس الذى صئق علفه
مجلس النظار بفقراره المؤرخ فى ١٣ فونف سنة ١٩٠٣ ؛
وعلى ما اقءرءه المجلس الأعلى للمعارف العموففة وصئق علفه مجلس الوزراء
فى جلسءه المءعءة فى ٢٥ فوفف سنة ١٩١٦ ؛

(١) الوقائع المصرفة فى ٣ أغسطس سنة ١٩١٦ وءة ٢ من المءء ٦٧

(٢) الوقائع المصرفة فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ (لحق «ءفء ١»)

قرار ما هوأت :

١ — المصروفات المدرسية السنوية الواجب تحصيلها في المدارس المذكورة
بعد هي المينة أمامها :

المصروفات المدرسية السنوية		بيان المدارس
داخلية	خارجية	
بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	
		أولاً — المدارس العالية :
—	٣٠	مدرسة الطب
—	٢٠	» الصيدلية
—	٣٠	» الهندسة السلطانية... ..
٤٠	٢٠	ثانياً — المدارس الثانوية
		ثالثاً — المدارس التخصصية :
٢٥	١٢	مدرسة الفنون والصنائع

٢ — يعمل بهذا القرار في المدارس العالية المذكورة فيه ابتداء من السنة
المدرسية ١٩١٦ — ١٩١٧ وفي مدرسة الفنون والصنائع والمدارس الثانوية الأميرية
ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٧ — ١٩١٨ .

حكم مؤقت

٣ — لا تسرى أحكام المادتين السابقتين ذكرهما على التلاميذ أو الطلبة الذين
التحقوا بالمدارس المذكورة آنفاً قبل العمل بهذا القرار. على أن التلاميذ أو الطلبة
بالمدارس التي يتوقف إعادة دروس الفرق فيها على ترخيص وزارة المعارف العمومية
لا يتمتعون بهذا الترخيص إلا إذا دفعوا المصروفات المدرسية الجديدة المقررة
في المادة الأولى المتتمة ذكرها .

٤ — يكفى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من الأحكام السابقة .

٢٩ رمضان سنة ١٣٣٤ (٢٩ يولييه سنة ١٩١٦)

وزارة المعارف العمومية

قرار وازارى رقم ١٩٤٦

بشأن المحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية (١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على لائحة المحال المجانية بالمدارس الثانوية الاميرية التى صتق عليها مجلس النظار بقراره المؤرخ فى ٢ يوليه سنة ١٩٠٧ ؛
وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصتق عليه مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١٦ ؛
قرر ما هوأت .:

١ - يُخصص فى كل سنة عدد من المحال المجانية للتلاميذ السنة الأولى بالمدارس الثانوية الأميرية ولا يقبل بالمحال المجانية فى هذه المدارس إلا تلاميذ داخليون .
وقيمة ما يخصص لكل محل مجانى تكون معادلة لقيمة المصروفات المدرسية السنوية .

٢ - لا يقبل طلب الحصول على محل مجانى إلا اذا أثبت مقدمه عدم قدرته على دفع المصروفات المدرسية واستجمع علاوة على ذلك الشروط اللازمة للالتحاق بالمدارس الثانوية .

٣ - يجب تقديم طلب الحصول على المحل المجانى الى وزارة المعارف العمومية مع الأوراق المطلوب تقديمها من طالبى الدخول فى امتحان القبول بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية الأميرية وفقاً للادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩٠٦ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩١٦ .
ويكتب هذا الطلب على الاستشارة المخصصة لذلك (استشارة رقم ١) ويمكن الحصول عليها من الوزارة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة التبعة .

وهذه الاستشارة يوقع عليها الطالب ووالده أوولى أمره ويجب أن يبين فيها مقدار إيراد الطالب الخاص به اذا كان له إيراد ومقدار إيراد كل أنساب ملزم بالاتفاق عليه . ويجب أن يشهد بصحة هذا البيان موظفان فى الحكومة لا يقل

(١) الواقع المعروفة فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ (طبع « وجه ١ »)

مرتب كل منهما عن عشرين جنبا في الشهر أو اثنان من الأعيان المستجعين لشروط الانتخاب بمجلس المديرية يكونان مقيمين في دائرة الانتخاب التي يقيم بها الطالب أو والده أو ولي أمره . ويلزم أن يتمتع الموقعان على الشهادة بأنهما يدفعان لوزارة المعارف العمومية مجموع ما خصص للحل المجاني طول مدة تمتع الطالب بالمجانبة إذا اتضح عدم صحة أى شئ من البيان الوارد فيها .

وبعد أن ينتخب مؤقتا طالبو المحال المجانية تتخذ الوزارة الوسائل اللازمة لكي يشرع المدير أو المحافظ في التحري عن الحالة المالية لكل طالب حصل انتخابه وعن صحة البيان الوارد بالاستئارة الآفة المذكور ثم يقدم المدير أو المحافظ الى وزارة المعارف العمومية عن كل حالة تحريرا بما أجراء من التحريات مشفوعا بالأوراق الخاصة بذلك ، وبعد ذلك ترسل الأوراق الخاصة بكل حالة الى المدير أو المحافظ قبل ابتداء كل سنة مدرسية لكي يتحقق من أن الطالب لم تتحسن حالته المالية ولو الى درجة تجعله غير مستحق لاستمرار التمتع بالمجانبة . ثم يخطر الوزارة بذلك .

٤ — لا يعتبر الطالب مستحقا لحل مجاني إلا اذا حصل في امتحان القبول المنصوص عنه في المادة السابقة على ستين في المائة (٦٠ ٪) على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات . ويفضل الأصغر سنا ممن يتحقق فيهم هذا الشرط .

٥ — تعين وزارة المعارف العمومية في كل سنة عدد التلاميذ المجانيين وتبين كيفية توزيعهم على المدارس . ويكون منح المحال المجانية بناء على ما تقترحه اللجنة العلمية الادارية بالتطبيق لهذا القرار .

٦ — يجوز أيضا بصفة استثنائية منح محال مجانية أثناء الدراسة الى تلاميذ من ذوى المصروفات بناء على اقتراح ناظر المدرسة اذا انتابهم كوارث جعلتهم عاجزين عن الاستمرار على دفع المصروفات المدرسية بشرط أن يتبعوا أحكام المادة الثالثة المتقدم ذكرها ويكونوا ممن امتازوا بحسن السير والنجاح في دروسهم .

٧ — يرسل ناظر كل مدرسة بها تلاميذ مجانيون الى الوزارة في نهاية كل سنة مدرسية تقريراً عن سير هؤلاء التلاميذ وعن عملهم ودرجة تقدمهم .

٨ — تمتع المحال المجانية في جميع مدة الدراسة الثانوية ولكنها تُلغى بقرار وزاري اذا أصبح الشرط المتعلق بسلم القدرة على دفع المصروفات المدرسية غير

متحقق في التلميذ المجانى . ويجوز أيضا إلغاء المحال المجانية بقرار وزارى فى الحالتين الآتيتين :

(أ) اذا أوضع ناظر المدرسة فى التقرير السنوى أوفى تقرير خصوصى أمرا خطيا يوجب عدم الرضا عن سلوك التلميذ المجانى أو عن عمله أو عن درجة تقدمه ؛

(ب) اذا لم ينجح التلميذ المجانى فى امتحان آخر السنة (امتحان الانتقال) أوفى امتحان شهادة الدراسة الثانوية «قسم أول» أو «قسم ثان» .

غير أنه اذا كان التلميذ قد انقطع عن الدراسة مدة طويلة بسبب إجازة مرضية أو بأى سبب آخر مقبول ، فانه يجوز له البقاء مجانا ويكون الفصل فى ذلك للوزارة دون غيرها . وعلى الناظر أن يبين فى الطلب المختص بذلك مدة غياب التلميذ وأن يصحب به صورة الشهادة الطبية الرسمية اذا كان الغياب لمرض .

٩ — تلغى لائحة المحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية المصنق عليها بقرار فى ١٦ يولييه سنة ١٩٠٧ رقم ١٣٥٩ وكذلك يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من الأحكام السابقة .

١٠ — يسرى العمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٧-١٩١٨ .
٢٩ رمضان سنة ١٣٣٤ (٢٩ يولييه سنة ١٩١٦)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ١٩٤٧

بشأن المحال المجانية بالمدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية (١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار رقم ١٩٤٦ الصادر فى ٢٩ يولييه سنة ١٩١٦ الملخص بالمحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية الذى صتق عليه مجلس الوزراء بقراره المؤرخ فى ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية ، وصتق عليه مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ ؛

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق «ج» ٢) .

قرر ما هوأت :

١ - تخصص في كل سنة مال مجانية لطلبة السنة الأولى بالمدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

٢ - لا يقبل طلب الحصول على محل مجاني إلا اذا أثبت مقدّمه عدم قدرته على دفع المصروفات المدرسية واستجمع علاوة على ذلك الشروط اللازمة للقبول في المدرسة التي يرغب الالتحاق بها .

٣ - يجوز منح المال المجانية الى المذكورين بعد :

(أ) التلاميذ الذين أتموا دراستهم في المدارس الثانوية الأميرية ؛

(ب) تلاميذ المدارس الثانوية الأهلية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية .
على أنه يجب ألا يتجاوز سنّ أى طالب من النوعين المذكورين عشرين سنة في أول السنة المدرسية الخاصة بالمدرسة التي يرغب الالتحاق بها .

٤ - اذا كان التلميذ المراد قبوله مجانياً ممن أتموا دراستهم مجانياً بالمدارس الثانوية الأميرية تكون قيمة المحل المجاني له معادلة لقيمة المصروفات المدرسية السنوية بالمدرسة التي يرغب الالتحاق بها .

أما اذا كان من تلاميذ المدارس الثانوية الاميرية غير المذكورين قبل أو من تلاميذ المدارس الأهلية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية فتكون قيمة المحل المجاني له معادلة لما تريده قيمة المصروفات المدرسية السنوية بالمدرسة العالية التي يصير التحاقه بها عن قيمة المصروفات المدرسية السنوية للدارس الثانوية الأميرية ؛ ويكون ذلك على حسب اللوائح المتبعة في ذلك الوقت .

٥ - يجب تقديم طلب الحصول على المحل المجاني الى ناظر المدرسة مع الأوراق اللازمة للقبول ويكتب الطلب على الاستمارة المخصصة لذلك (استمارة رقم ١) ويمكن الحصول عليها من المدرسة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة التهمة .
وهذه الاستمارة يوقع عليها الطالب ووالده أو ولي أمره . ويجب أن يبين فيها مقدار إيراد الطالب الخاص به اذا كان له إيراد ، ومقدار إيراد كل إنسان ملزم بالإففاق عليه .

ويجب أن يشهد بصحة هذا البيان موظفان في الحكومة لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيهاً في الشهر ، أو اثنتان من الأعيان المستجعين لشروط

الاقتخاب لمجلس المديرية يكونان مقيمين في دائرة الاقتخاب التي يقيم بها الطالب أو والده أو ولي أمره . ويلزم أن يتعهد الموقعان على الشهادة بأنهما يدفعان لوزارة المعارف العمومية مجموع ماخصص للحل المجاني طول مدة تمتع الطالب بالمجانبة إذا انضج علم صحة أى شئ من البيان الوارد فيها .

وبعد أن ينتخب ناظر المدرسة مؤقتا الطلبة المراد التحاقهم بالمحال المجانية تحتفظ الوزارة الوسائل اللازمة لكي يشرع المدير أو المحافظ في التحرى عن الحالة المالية لكل طالب حصل اقتخابه ، وعن صحة البيان الوارد بالاستمارة الآتية الذكر؛ ثم يقدم المدير أو المحافظ الى وزارة المعارف العمومية عن كل حالة تقريرا بما أجراه من التحريات مشفوعا بالأوراق الخاصة بذلك . وبعد ذلك ترسل الأوراق الخاصة بكل حالة الى المدير أو المحافظ قبل ابتداء كل سنة مدرسية لكي يتحقق من أن الطالب لم يتحسن حاله المالية ولو الى درجة تجعله غير مستحق لاستمرار التمتع بالمجانبة ، ثم يخطر الوزارة بذلك .

٦ - تعيين وزارة المعارف العمومية في كل سنة عدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم مجاناً في كل مدرسة ، على شرط أنها لا تتجاوز فيما يتعلق بأية مدرسة منها مبلغا يوازي مجموع مايلزم لمنح المجانية الكاملة الى خمسة في المائة (٥ ٪) من مجموع عدد الطلبة المراد قبولهم بتلك المدرسة .

٧ - يكون منح المحال المجانية بناء على ما تقرره اللجنة العلمية الادارية بالتطبيق لهذا القرار . ولا يعتبر الطالب مستحقا لحل مجاني إلا اذا حصل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية « القسم الثانى » على ستين في المائة (٦٠ ٪) على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات ، وكان ترتيبه في هذا الامتحان يؤهله للقبول ضمن طالبي الدخول بالمدرسة .

٨ - يجوز أيضا بصفة استثنائية منح محال مجانية أثناء السنة الدراسية الى طلبة من فوى المصروفات بناء على اقتراح ناظر المدرسة اذا انتهت كوارث تجعلهم عاجزين عن الاستمرار على دفع المصروفات المدرسية ، بشرط أن يقيموا احكام المادة الخامسة المتقدم ذكرها ويكونوا ممن امتازوا بحسن السير والنجاح في دروسهم . وقيمة ماينخصص للحل المجاني بالنسبة لهؤلاء الطلبة يكون معادلا لقيمة المصروفات المدرسية السنوية بالمدرسة التي يكونون بها .

٩ — يرسل ناظر المدرسة الى الوزارة في نهاية كل سنة مدرسية تقريراً عن سير الطلبة المجانيين بمدرسته وعن عملهم وعن درجة تقدمهم .
١٠ — تمنح المجال المجانية في كل مدرسة عالية في جميع مدة الدراسة ، ولكنها تُلغى بقرار وزاري اذا أصبح الشرط المتعلق بعدم القدرة على دفع المصروفات المدرسية غير متحقق في التلميذ المجاني .

ويجوز أيضاً إلغاء المجانية بقرار وزاري في الحالتين الآتيتين :
(أ) اذا أوقف ناظر المدرسة في التقرير السنوي أو في تقرير خصوصي أمراً خطياً بوجوب عدم الرضا عن سلوك الطالب المجاني أو عن عمله أو عن درجة تقدمه ؛
(ب) اذا لم ينجح الطالب المجاني في أحد الامتحانات المقررة ، واستوجب ذلك إعادة دروس فرقة .

غير أنه اذا كان الطالب قد انقطع عن الدراسة مدة طويلة بسبب إجازة مرضية أو بأى سبب آخر مقبول ، فإنه يجوز له البقاء مجانياً ويكون الفصل في ذلك للوزارة دون غيرها . وعلى الناظر أن يبين في الطلب المختص بذلك مدة غياب الطالب وأن يصحب به صورة الشهادة الطبية الرسمية اذا كان الغياب لمرض .
١١ — يُلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من الأحكام السابقة .

١٢ — يسرى العمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٦ — ١٩١٧ .
٢٩ رمضان سنة ١٣٣٤ (٢٩ يولييه سنة ١٩١٦)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ١٩٤١

بتعديل المواد ٣٩ و ٤٤ و ٥١ و ٥٥ و ٥٩ من منهاج التعليم (برجرام مواد الدروس) بمدرسة الطب وهذه المواد تتعلق بالحق المقتول للطلبة في التقدم للامتحانات^(١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على تقرير السير كوبر برى عن مدرسة الطب الذى صثق عليه مجلس النظار بقراره المؤرخ في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ ؛
^(١) الوقائع المصرية في ١٧ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق « وجه ») .

وعلى مناهج التعليم (برجرام مواد الدروس) لمدرسة الطب الذى صتق عليه مجلس النظار فى ٢ يوليه سنة ١٩٠٨ ؛
وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للعارف العمومية ، وصتق عليه مجلس الوزراء فى جلسته المتعقدة فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١٦ ؛
قرر ما هوآت :

١ - تعتلل المواد ٣٩ و ٤٤ و ٥١ و ٥٥ و ٥٩ من مناهج التعليم (برجرام مواد الدروس) بمدرسة الطب الذى صتق عليه مجلس النظار فى ٢ يوليه سنة ١٩٠٨ على الوجه الآتى :

النص الأصلى

المادة ٣٩

إذا لم يتمكن الطالب من حضور الامتحان فى شهر ديسمبر أو سقط فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته مرة ثانية فى شهر مارس التالى، فإذا لم ينجح كان له أن يدخله فى شهر ديسمبر وشهر مارس التالين، فإن سقط فى المرة الأخيرة أيضا يفصل من المدرسة .

المادة ٤٤

إذا لم يتمكن الطالب من حضور الامتحان فى شهر ديسمبر يجوز له أن يتقدم لتأديته مرة ثانية فى شهر مارس

النص الجديد

المادة ٣٩

كل طالب لا يحضر الامتحان فى شهر ديسمبر أو لم ينجح فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته فى شهر مارس التالى، فإذا لم يحضر امتحان شهر مارس أو لم ينجح فيه يجوز أن ترخص له وزارة المعارف العمومية بناء على اقتراح ناظر المدرسة فى أن يؤدى أيضا الامتحان فى شهر ديسمبر وكذلك فى شهر مارس التالى . ولكن إذا لم ترخص له فى ذلك أو لم يؤد الامتحان الذى رخص له فى تأديته أو لم ينجح فيه فإنه يفصل من المدرسة .

المادة ٤٤

كل طالب لا يحضر الامتحان فى شهر ديسمبر أو لم ينجح فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته فى شهر مارس التالى، فإذا

النص الأصلي

(تابع) المادة ٤٤

التالى ، فاذا لم ينجح كان له أن يدخله
فى شهر ديسمبر وشهر مارس التالين ،
فان سقط فى المرة الأخيرة يفصل
من المدرسة .

المادة ٥١

اذا لم يتمكن الطالب من الخضوع
فى القسم الأول من الامتحان النهائى
أو سقط فيه يجوز أن يتقدم له ثانيا
فى شهر مايو أو أكتوبر التالين ، ولكن
اذا سقط فى هاتين الدفتين لا يجوز له
أن يتقدم مرة أخرى للامتحان إلا اذا
أعاد تلقى الدروس فى المواد المقررة
للامتحان والأشغال العملية الخاصة بها
مدة ستة أشهر أخرى ، وإذا لم يتمكن
الطالب من أن يتقدم للامتحان فى شهر
مايو أو فى شهر أكتوبر لمرض أو لعذر
آخر لا يمكنه رفعه عرض أمره على
المجلس . ويكون للمجلس الحق فى أن
يأذن له بأن يتقدم لامتحان شهر فبراير

النص الجديد

(تابع) المادة ٤٤

لم يحضر امتحان شهر مارس أو لم ينجح
فيه يجوز أن ترخص له وزارة المعارف
العمومية بناء على اقتراح ناظر المدرسة
فى أن يؤدى أيضا الامتحان فى شهر
ديسمبر وكذلك فى شهر مارس التالى .
ولكن اذا لم يرخص له فى ذلك أو لم
يؤد الامتحان الذى رخص له فى تأديته
أو لم ينجح فيه فانه يفصل من المدرسة .

المادة ٥١

كل طالب لا يحضر القسم الأول
من الامتحان النهائى فى شهر فبراير
أو لم ينجح فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته
فى شهر مايو التالى فاذا لم يحضر امتحان
شهر مايو أو اذا لم ينجح فيه يجوز أن
ترخص له وزارة المعارف العمومية
بناء على اقتراح ناظر المدرسة فى تأدية
الامتحان مرة أخرى فى شهر أكتوبر
التالى فاذا لم يحضر فى امتحان شهر
أكتوبر أو لم ينجح فيه يجوز كذلك
أن يرخص له فى أن يتقدم مرة أخرى
للامتحان بشرط أن يكون تلقى الدروس
فى المواد المقررة للامتحان وحضر
الأشغال العملية الخاصة بها مدة ستة أشهر

النص الأصلي

(تابع) المادة ٥١

من سنته الخامسة مع إعفائه من إعادة تلقى الدروس والأشغال العملية الخاصة بها .

المادة ٥٥

إذا لم يتمكن الطالب من أن يتقدم للامتحان في شهر يونيه أو سقط فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته مرة ثانية في شهر أكتوبر أو يناير التالين ولكن إذا سقط في امتحان شهر يناير فلا يجوز له أن يتقدم للامتحان مرة أخرى إلا إذا قدم شهادات تثبت أنه أعاد الدروس المقررة لمواد الامتحان مدة ثمانية أشهر أخرى . وإذا لم يتمكن

النص الجديد

(تابع) المادة ٥١

أخرى ويفصل الطالب من المدرسة في كل حالة لا يمنح فيها الترخيص اللازم . فإذا لم يتقدم الطالب للامتحان في شهر مايو أو في شهر أكتوبر لمرض أو لأي سبب آخر قهوى عرض أمره على مجلس المدرسة وتقرر وزارة المعارف العمومية بناء على الاقتراح الذى يقدم من ناظر المدرسة بعد أخذ رأى المجلس المذكور هل يجوز الترخيص للطالب في أن يتقدم للامتحان في شهر فبراير من سنته الخامسة الدراسية مع إعفائه من إعادة تلقى الدروس وحضور الأشغال العملية الخاصة بها .

المادة ٥٥

كل طالب لا يحضر الامتحان في شهر يونيه أو لم ينجح فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته في شهر أكتوبر التالى فإذا لم يحضر الامتحان في شهر أكتوبر أو لم ينجح فيه يجوز أن ترخص له وزارة المعارف العمومية بناء على اقتراح ناظر المدرسة في تأدية الامتحان مرة أخرى في شهر يناير التالى . فإذا لم يحضر الامتحان في شهر يناير أو لم ينجح فيه يجوز كذلك

النص الأصلي

تاج المادة ٥٥

الطالب من أن يتقدم للامتحان في شهر أكتوبر أو يناير لمريض أو مريض لا يمكن رفعه عرض أمره على المجلس ويكون المجلس الحق في أن يأذن له بأن يتقدم لامتحان شهر يناير التالي مع إعفائه من إعادة الدروس والأشغال العملية .

المادة ٥٩

إذا لم يتمكن الطالب من أن يتقدم للامتحان في شهر يناير أو سقط فيه يجوز له أن يتقدم له مرة ثانية في شهر أبريل أو أكتوبر التاليين بشرط أن يقدم شهادات تثبت أنه تلقى دروسا إضافية في المواد المقررة للامتحانات في المدة

النص الجديد

تاج المادة ٥٥

أن يرخص له بأن يتقدم للامتحان مرة أخرى بشرط أن يقدم شهادات تثبت أنه أعاد الدروس المقررة لمواد الامتحان مدة ثمانية أشهر أخرى ويفصل الطالب من المدرسة في كل حالة لا يمنع فيها الترخيص اللازم .

فإذا لم يتقدم الطالب للامتحان في شهر أكتوبر أو يناير لمريض أو لأمي سبب آخر قهري عرض أمره على مجلس المدرسة وتقرر وزارة المعارف بناء على الاقتراح الذي يقدم من ناظر المدرسة بعد أخذ رأي المجلس المذكور هل يجوز الترخيص للطالب بأن يتقدم للامتحان في شهر يناير التالي مع إعفائه من إعادة تلقى الدروس وحضور الأشغال العملية الخاصة بها .

المادة ٥٩

كل طالب لا يحضر الامتحان في شهر يناير أو لم ينجح فيه يجوز له أن يتقدم لتأديته في شهر أبريل التالي فإذا لم ينجح في شهر أبريل يجوز أن ترخص له وزارة المعارف العمومية بناء على اقتراح ناظر المدرسة في أن يتقدم

النص الاصلى

(تابع) المادة ٥٩

الواقعة بين الامتحانات (ما عدا الأشهر التي لا تلى فيها هذه الدروس) وأنه أمضى أيضا هذه المدة في التمرين وأن المدرسين الذين كان يتمون تحت مراقبتهم راضون عن عمله .

النص الجديد

(تابع) المادة ٥٩

لتأدية الامتحان مرة أخرى في شهر أكتوبر التالى بشرط أن يقدم شهادات تثبت أنه تلى دروسا اضافية في المواد المقررة للامتحان في المدة الواقعة بين الامتحانين (ما عدا الأشهر التي لا تلى فيها هذه الدروس) وأنه أمضى أيضا هذه المدة في التمرين وأن المدرسين الذين كان يتمون تحت مراقبتهم راضون عن عمله فان لم يرض له في ذلك فصل من المدرسة .

٢ - يسرى العمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٦-١٩١٧ .
تحريرا في ٢٩ رمضان سنة ١٣٣٤ (٢٩ يولي سنة ١٩١٦)

وزارة الداخلية

قرار باضافة بعض بلاد الى جدول المدن والبلاد السارى عليها القانون
نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطورة فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف "ب" (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من لائحة المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطورة الصادر بها القرار المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ المشتمل على أسماء المدن والبلاد السارية عليها أحكام القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ واللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في النوع المدلول عليه بحرف "ب" ؛

(٥) الواقع المصرية في - ١٠ أغسطس سنة ١٩١٦ رجة ٢ من العدد ٦٩

قرار ما هوأت :

١ - تسرى أحكام القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات المدججة في النوع المدلول عليه بحرف "ب" من الأقسام الثلاثة في الناحية الآتى ذكرها :

مديرية القليوبية

(شبرا الخيمة) .

٢ - ينسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرين يوما .

مصر في ٥ أغسطس سنة ١٩١٦

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ١٩٥١

شامل لخطة الدراسة المؤقتة بالمدارس الأولية للبنين (مكاتب البنين) (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على قانون نظام المكاتب التى تديرها وزارة المعارف العمومية المصدق عليه بقرارى مجلس النظار فى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٢ و ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية ، وصتق عليه مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١٦ ؛

قرار ما هوأت :

١ - يسرى العمل على سبيل التجربة بخطة الدراسة الميينة بعد بالمدارس الأولية للبنين (مكاتب البنين) بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية :

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق « ٢ ») .

عدد الحصص في الأسبوع				المواد
السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
٦	٩	٩	٩	القرآن الكريم
٢	٢	٢	٢	التعليم الديني
١١	١٢	١٢	١٢	اللغة العربية
٦	٦	٦	٤	الخط
٧	٧	٧	٧	الحساب
٢	٢	١	١	دروس الأشياء
—	٢	٢	٢	تدبير الصحة
—	—	—	١	الرسم
—	—	—	١	الجغرافيا
٣٤	٣٩	٣٩	٣٩	الجملة

و يكون التعلم كله باللغة العربية .

في المدارس الأولية للبنين (مكاتب البنين) التي يكون معلومها غير مستجمعين للشرط اللازمة لتدريس الرسم والجغرافية تخصص الحصصان المقترتان لهاتين المادتين للخط .

٢ — ينطبق كل ما يكون من الأحكام السابقة مخالفا لأحكام هذا القرار .
تحريرا في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٦ (١٦ شوال سنة ١٣٣٤)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ١٩٥٢

شامل خطة الدراسة المؤقتة بالمدارس الأولية للبنات (مكاتب البنات) (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على قانون نظام المكاتب التي تديرها وزارة المعارف العمومية المصدق عليه بقراري مجلس النظائر في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٢ و ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ ، وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصتق عليه مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ ؛

(*) الواقع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق « ٢ ») .

قرار ماهوآت :

١ - يسرى العمل على سبيل التجربة بمحطة الدراسة المينة بعد بالمدارس
الأولية للبنات (مكاتب البنات) بمحور نشرها بالجريدة الرسمية :

عدد الحصص في الأسبوع				المصادر
السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
٤	٥	٦	٦	القرآن الكريم
١	٢	٢	٢	الصلح الهدي
٩	١٠	١١	١١	اللغة العربية
٤	٤	٤	٣	الخط
٦	٦	٦	٦	الحساب
٢	٢	١	١	الرسم
٨	٣	—	—	أشغال الأطفال
—	١	١	١	التأمل في مشاهد الطبيعة
—	٥	٦	٦	أشغال الإبرة
—	١	٢	٢	تدبير الصحة
—	—	—	١	الجغرافيا
٣٤	٣٩	٣٩	٣٩	المجملة

ويكون التعليم كله باللغة العربية .

في المدارس الأولية للبنات (مكاتب البنات) التي يكون معاملها غير مستجعين
للشروط اللازمة لتدريس الرسم والتأمل في مشاهد الطبيعة وأشغال الأطفال
والجغرافيا توزع الحصص المقررة لتعليم هذه المواد كما يأتي :

السنة الأولى — حصتان إضافيتان للغة العربية وحصتان إضافيتان للخط

وست حصص لأشغال الإبرة .

السنة الثانية — ثلاث حصص إضافية للغة العربية وحصتان إضافيتان للخط

وحصة إضافية لأشغال الإبرة .

السنة الثالثة — حصتان إضافيتان للغة العربية .

السنة الرابعة — حصتان إضافيتان للغة العربية وحصة إضافية للخط .

٢ - يلغى كل ما يكون من الأحكام السابقة مخالفا لأحكام هذا القرار .

تحريرا في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٦ (١٦ شوال سنة ١٣٣٤)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ١٩٥٣

شامل لخطة الدراسة المؤقتة لمدارس المعلمات الأولى^(١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩١٣ بشأن المدارس الأولى للمعلمات ؛

وعلى اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون الصادر عليها قرار الوزارة فى ٣ مارس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٢٢ ؛

وعلى قرار الوزارة رقم ١٩٠٩ الصادر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٦ بشأن إنشاء قسم بالمدرسة الأولى للمعلمات ببولاق لإعداد معلمات لفرق الأطفال (كندرجارتن) ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية ، وصتق عليه مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ يولى سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

١ - يسرى العمل على سبيل التجربة بخطة الدراسة المبينة بعد بمدارس المعلمات الأولى بعد انتهاء العطلة الصيفية لسنة ١٩١٦ مباشرة بفرق السنتين الأولى والثانية وإبتداء من السنة المكتبية المقبلة التى أولها شهر يناير سنة ١٩١٧ بفرق السنة الثالثة :

(١) اللوائح المصرية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق « ٢ ») .

عدد الحصص في الأسبوع			المواد
السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	
٤	٤	٤	التعليم الديني
٦	٧	٨	اللغة العربية
٢	٢	٣	الخط
٥	٦	٦	الحساب والحساب المنزلي
١	١	٢	الجغرافيا
١	١	١	التاريخ
١	١	١	تدوير الصفحة
٢	٢	٣	الرسم
١	١	١	التأمل في مشاهد الطبيعة
٢	٢	٣	أشغال الأطفال { أعمال يدوية الصابون وقصص وحكايات
١	١	—	
			التدوير المنزلي :
٤	٤	٥	(أ) أشغال الإبرة
			(ب) الطبخ
٢	٢	٢	(ج) الفصل والكنز
			(د) إدارة المنزل
٣	٢	—	التربية العملية
٤	٣	—	التربية العملية
٣٩	٣٩	٣٩	الجملة

ويكون التعليم كله باللغة العربية .

تكون التمرينات البدنية في الوقت الذى تقترحه ناظرة المدرسة وتوافق عليه
وزارة المعارف العمومية .

٢ — يبنى كل ما يكون من الأحكام السابقة مخالفا لأحكام هذا القرار .

تحريرا في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٦ (١٦ شوال سنة ١٣٣٤)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ١٩٥٤

بشأن إنشاء دراسة اضافية على سبيل التجربة بمدارس المعلمات
الأولية بيولا^(٥)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩١٣ بشأن المدارس الأولية
للمعلمات ؛

وعلى اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون الصادر عليها قرار الوزارة
في ٣ مارس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٢٢ ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية ، وصديق عليه مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

١ — تنشأ بصفة مؤقتة دراسة اضافية بمدارس المعلمات الأولية بيولا^(٥)
لإعداد معلمات للدارس الأولية الراقية للبنات وتكون هذه الدراسة قسمين : قسما
للتعليم العام وقسما لتعليم التدبير المنزلى .

(٥) الواقع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٦ (ملحق « وجه ٣ ») .

٢ — تكون مدة الدراسة الاضافية سنة واحدة بصفة مؤقتة .

مواد التعليم وعدد الحصص الأسبوعية المخصصة لكل من هذه المواد أو قرونها
سواء في قسم التعليم العام أو في قسم تعليم التدبير المنزلي مبينة بالجدول الآتي :

عدد الحصص في الأسبوع		المواد
قسم التدبير المنزلي	قسم التعليم العام	
١	٤	التعليم الديني
٤	١٠	اللغة العربية
—	٣	النخط
٤	٦	الحساب والحساب المنزلي
—	٣	الجغرافيا
—	٢	التاريخ
٢	—	تدبير الصحة
—	٢	الرسم
—	٢	التأمل في مشاهد الطبيعة
		التدبير المنزلي :
٥	—	(١) ١ — أشغال الإبرة
٨	—	٢ — الطبخ
٤	—	٣ — الفسل والككي
٢	—	٤ — إدارة المنزل
٢	—	(ب) مبادئ العلوم مطبقة على التدبير المنزلي
٣	٣	التربية العلمية
٤	٤	التربية العملية
٣٩	٣٩	الجملة

ويكون التعليم كله باللغة العربية .

٣ — يسرى العمل بهذا القرار على سبيل التجربة ابتداء من السنة
المكتبية ١٩١٧ .

تحريراً في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٦ (١٦ شوال سنة ١٣٣٤)

وزارة الحفائية

قرار بشأن المبالغ التي عليت على المصاريف الدراسية لبعض طلبة
مدرسة الحقوق السلطانية^(١)

نحن وزير الحفائية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٨ يولييه سنة ١٩٠٦ بمحصل
المصاريف الدراسية لطلبة مدرسة الحقوق السلطانية ثلاثين جنبا مصربا في السنة ؛
ونظرا لأن ترتيب الدروس للسنة الأولى من المدرسة المذكورة يقتضى بقاء
طلبتها جميعا بعد الظهر في المدرسة وترتيبها للسنتين الثانية والثالثة يقتضى بقاء طلبة
هاتين السنتين بعد الظهر يوما بعد يوم ؛
ونظرا لما يقتضيه بعد محل المدرسة الحال من تقديم طعام الفناء للطلبة
توفيرا لأسباب الراحة لهم وبعد تقدير ما يلزم لذلك من النفقة ؛

قررنا ما يأتى :

١ - يعلى على المصاريف الدراسية لطلبة السنة الأولى من مدرسة الحقوق
السلطانية مبلغ ستة جنيهات مصرية سنويا وطلبة السنتين الثانية والثالثة مبلغ
ثلاثة جنيهات مصرية ونصف .

٢ - يعمل بهذا القرار من أول السنة المكتبية الداخلة في سقى ١٩١٦-١٩١٧
وعلى ناظر المدرسة المذكورة تنفيذه .

تحريرا في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ (٢٢ شوال سنة ١٣٣٤)

وزارة الزراعة

قرار وزارى بمنع إدخال فاكهة الخوخ فى الفطر المصرى
إلا بترخيص من وزارة الزراعة^(٢)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ انخاص
بوقاية المزروعات من الآفات المتنقلة من الخارج ؛

(١) الواقع المصرية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٧٥

(٢) الواقع المصرية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٧٥

قـرر ما هوأت :

١ - يُضاف الخلوخ الى الأنواع المبينة في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون المذكور .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا بالاسكندرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٦

أمر كريم

صادر لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

في غرة ذى القعدة سنة ١٣٣٤ (٣٠ أغسطس سنة ١٩١٦) نمرة ٤٥^(١)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

إن من أهم أركان ديننا المبين حج بيت الله من استطاع إليه سبيلا . ولما كانت بلادنا ولة الحمد من أقوى البلاد الاسلامية حرصا على اقامة الشعائر الدينية كان لمجناح مصر شأن عظيم عند قيامهم للحج ورجوعهم لبلادهم .

وما كان عبثا إيجاد المحمل المصرى الذى يقوم لقيامه المجناح في كل عام الى بيت الله الحرام ، فقد كان دليلا على ما لأولياء أمور المسامين أثنهم الله من الرعاية للرعية والاهتمام بشؤونها والنظر في أمر المحافظة عليها . وإني بفضل الله من أشد المتمسكين بهذا المبدأ القويم ، وأرى أن أجعل ما يرتاح اليه ضميري العناية براحة رعيتي في تسهيل مقاصدها الدينية والدنيوية والتفكر في المحافظة على كل ما يقتضى العناية به من أمورها خصوصا أمر وقاية أرواحها وأموالها وأعراضها في السفر والحضر . وكان عزيزا على نفسي تخلف المجناح المصريين عابدين كاملين عن أداء فريضة الحج للشك في أمن الطريق .

وحيث ثبت لدى حكومتنا أن الطريق في هذا العام صار آمنا ، واتخذت جميع الاحتياطات والتسهيلات لمن يقصد أداء فريضة الحج من رعايانا ، سواء كان فيما يتعلق بذهابهم وإيابهم ، أو في ما يختص بتقدير ما يلزمهم من النفقات التي يستطيعها

(١) الوقائع المصرية في ٤ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٧٧

كل فريق منهم بلا عناء ، فقد أمرنا بقيام المحمل المصرى ورممنا بتعيين أمير الحج
كما صدر للمولتك به أمرنا الكريم بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٦ بمجرة ٤٢
وزيادة في الاحتياط اقتضت إرادتنا تعيين قوة من حرسنا الخاص السلطاني
لمرافقة ركب المحمل الشريف مضافة للقوة المعتاد إرسالها . وأصدرنا أمرنا هذا
للمولتك لإعطاء التتبعات المقتضية نحو ذلك .
وأرجو الله رب البيت الحرام والركن والمقام أن يكتب للجميع السلامة والعافية
ويعيدهم لأوطانهم سالمين غانمين بجاه النبي عليه الصلاة والسلام .

محافظة الاسكندرية

قرار بشأن الباعة السريحة بالاسكندرية — تعديل قرار المحافظة
الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٩١٥^(١)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة فقرة أولى من لائحة الباعة
السريحة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٩١٥ والمعدل
بالقرار الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

١ — يضاف الى كشف الشوارع المبينة بالمادة الثالثة من قرار المحافظة
المشار اليه أعلاه الغير جائز للباعة السريحة المرور أو الوقوف فيها ما هوأت :

قسم العطارين

- ١ — الأزقة الواقعة بين شارعى السلطان حسين كامل وباب رشيد .
 - ٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا بالاسكندرية في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٦

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٨٤

وزارة الزراعة

قرار بتعيين وسائل إعدام لوز القطن^(*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٦؛

قرر ما هوأت :

١ - اللوزات التي تترع عن شجيرات القطن أو تجمع من الأرض بعد الحنى يجب إعدامها في الحال إما بالحرق أو الدفن . وكلتا العمليتين يجب إجراؤهما على كل حال في نفس أرض المزارع في المراكز التي يعينها لذلك عمال وزارة الزراعة وعلى الوجه الذي يقره العمال المذكورون .

ويجب إجراء الحرق بطريقة تضمن إعدام اللوزات إعداماً تاماً وإجراء الدفن على عمق يكفي لتغطية اللوزات المدفونة بطبقة من التراب يجب ألا يقل سمكها عن مترواحد .

٢ - يسرى العمل بهذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

نحريراً في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٦

وزارة الزراعة

قرار رقم ٧٦ (تعليم) بتعديل المصروفات المدرسية بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة^(*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٦ الممثل للسادة الرابعة من

القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١٢ ؛

وبعد تصديق مجلس الوزراء بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

١ - المصروفات المدرسية السنوية الواجب تحصيلها في مدرسة الزراعة العليا بالجيزة حددت بثلاثين جنياً مصرياً للطلبة الخارجيين .

(*) اللوائح المصرية في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٧٨

(*) اللوائح المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٧٩

٢٠ - يعمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٦-١٩١٧ .

حكم مؤقت

٣ - لا تسرى أحكام المادتين السابقتين ذكرهما على الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة قبل العمل بهذا القرار .

على أن الطلبة الذين يضطرون لإعادة دروس فوقتهم لا تمنحهم وزارة الزراعة الترخيص بالإعادة إلا إذا دفعوا المصروفات المدرسية الجديدة المقررة في المادة الأولى المتقدم ذكرها .

تحريرا بالاسكندرية في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٣٤ (٧ سبتمبر سنة ١٩١٦)

وزارة الزراعة

قرار رقم ٧٧ (تعليم) بشأن الحال المجانية بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة التابعة للوزارة^(١)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ المعدل للمادة الرابعة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ ؛

وبعد تصديق مجلس الوزراء بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هو آت :

١ - تخصص في كل سنة محال مجانية لطلبة السنة الأولى بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة التابعة لوزارة الزراعة .

٢ - لا يقبل طلب الحصول على محل مجاني إلا اذا أثبت مقدمه عدم قدرته على دفع المصروفات المدرسية واستجمع علاوة على ذلك الشروط اللازمة للقبول في المدرسة .

٣ - يجوز منع الحال المجانية الى المذكورين بعد :

(أ) التلاميذ الذين أتموا دراستهم في المدارس الثانوية الأميرية .

(ب) تلاميذ المدارس الثانوية الأهلية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية .

(١) الوقائع المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٧٩

على أنه يجب ألا تتجاوز سن أى طالب من التوعين المذكورين عشرين سنة فى أول السنة المدرسية .

٤ — اذا كان التلميذ المراد قبوله مجانا ممن آمنوا دراستهم مجانا بالمدارس الثانوية الأميرية تكون قيمة المثل المجانى له معادلة لقيمة المصروفات المدرسية السنوية . أما اذا كان من تلاميذ المدارس الثانوية الأميرية غير المذكورين قبل أو من تلاميذ المدارس الأهلية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية فتكون قيمة المثل المجانى له معادلة لما تريده قيمة المصروفات المدرسية السنوية عن قيمة المصروفات المدرسية السنوية للدارس الثانوية الأميرية ويكون ذلك على حسب اللوائح المتبعة فى ذلك الوقت .

٥ — يجب تقديم طلب الحصول على المثل المجانى الى ناظر المدرسة مع الأوراق اللازمة للقبول و يكتب الطلب على استمارة المجانية التى يمكن الحصول عليها من المدرسة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة الدفعة .

وهذه الاستمارة يوقع عليها الطالب ووالده أو ولى أمره ويجب أن يبين فيها مقدار إيراد الطالب الخاص به اذا كان له إيراد ومقدار إيراد كل انسان ملزم بالاتفاق عليه .

ويجب أن يشهد بصحة هذا البيان موظفان فى الحكومة لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيها فى الشهر أو اثنان من الأعيان المستجمعين لشروط الانتخاب بمجلس المديرية يكونان مقيمين فى دائرة الانتخاب التى يقيم فيها الطالب أو والده أو ولى أمره . ويلزم أن يتعهد الموقعان على الشهادة بأنهما يدفعان لوزارة الزراعة مجموع ما خصص للحل المجانى طول مدة تمتع الطالب بالمجانبة اذا اتضح عدم صحة أى شئ من البيان الوارد فيها .

وبعد أن ينتخب ناظر المدرسة مؤقتا الطلبة المراد التحاقهم بالمحل المجانية تتخذ الوزارة الوسائل اللازمة لكى يشرع المدير أو المحافظ فى التحرى عن الحالة المالية لكل طالب حصل انتخابه وعن صحة البيان الوارد بالاستمارة الآتية الذكر ثم يقدم المدير أو المحافظ الى وزارة الزراعة عن كل حالة تقريرا بما أجراه من التحريات

مشفوعا بالأوراق الخاصة بذلك . وبعد ذلك ترسل الأوراق الخاصة بكل حالة الى المدير أو المحافظ قبل ابتداء كل سنة مدرسية لكي يتحقق من أن الطالب لم تحسن حالته المالية ولو الى درجة تجعله غير مستحق لاستمرار التمتع بالمجانة ثم يخطر الوزارة بذلك .

٦ - تعين وزارة الزراعة سنويا عدد الطلبة الذين يمكن قبولهم مجانا في السنة الأولى على شرط أنها لا تتجاوز مبلغا يوازي مجموع ما يلزم لمنح المجانية الكاملة الى خمسة في المائة (٥ %) من مجموع عدد طلبة تلك السنة .

٧ - يكون منح المحال المجانية بناء على ما يقترحه ناظر المدرسة بالتطبيق لهذا القرار ولا يعتبر الطالب مستحقا لمحل مجاني إلا اذا حصل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية « القسم الثاني » على ٦٠ في المائة على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات وكان ترتيبه في هذا الامتحان يؤهله للقبول ضمن طائفي الدخول بالمدرسة .

٨ - يجوز أيضا بصفة استثنائية منح محال مجانية أثناء السنة الدراسية الى طلبة من ذوى المصروفات بناء على اقتراح ناظر المدرسة اذا انتابهم كوارث تجعلهم عاجزين عن الاستمرار على دفع المصروفات المدرسية بشرط أن يتبعوا أحكام المادة الخامسة المتقدم ذكرها ويكونوا ممن امتازوا بحسن السير والنجاح في دروسهم . وقيمة ما ينخصص للحل المجاني بالنسبة لهؤلاء الطلبة يكون معادلا لقيمة المصروفات المدرسية السنوية .

٩ - يرسل ناظر المدرسة الى الوزارة في نهاية كل سنة مدرسية تقريرا عن سير الطلبة المجانيين وعن عملهم وعن درجة تحققتهم .

١٠ - تمنح المحال المجانية عن جميع مدة الدراسة ولكنها تثنى بقرار وزاري اذا اصبح الشرط المتعلق بعدم القدرة على دفع المصروفات المدرسية غير متحقق في التلميذ المجاني .

ويجوز أيضا إلغاء المجانية بقرار وزاري في الحالتين الآتيتين :
(١) اذا أوضح ناظر المدرسة في التقرير السنوي أو في تقرير خصوصي أمرا خطيرا يوجب عدم الرضا عن سلوك الطالب المجاني أو عن عمله أو عن درجة تحققتهم .

(ب) اذا لم يمنح الطالب المجاني في أحد الامتحانات المقررة واستوجب ذلك إعادة دروس فرقة .

غير أنه اذا كان الطالب قد انقطع عن الدراسة مدة طويلة بسبب اجازة مرضية أو بأي سبب آخر مقبول فانه يجوز له البقاء مجانا . ويكون الفصل في ذلك للوزارة دون غيرها . وعلى الناظر أن يبين في الطلب المختص بذلك مدة غياب الطالب أو أن يصحب به صورة الشهادة الطبية الرسمية اذا كان الغياب لمريض .

١١ - يسرى العمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٦-١٩١٧ .

محررا بالاسكندرية في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٣٤ (٧ سبتمبر سنة ١٩١٦)

رياسة مجلس الوزراء

قرار بإعادة منع تصدير القمح والذرة الشامية (٥)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛ وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ (٢٠ أبريل سنة ١٩١٥) بإباحة تصدير القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة ؛ وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٨ رجب سنة ١٣٣٣ (أول يونيو سنة ١٩١٥) بإباحة تصدير القمح مع جواز الرجوع الى منع ذلك التصدير عند الاقتضاء تلافيا لنفاد هذا الصنف ؛

وبما أن الصادرات من القمح والذرة الشامية في السنة الحاضرة قد زادت زيادة عظيمة على صادرات العام الماضي في حين أن الواردات من الدقيق قد هبطت هبوطا بظائفا مع توالى الارتفاع في أسعارها ؛ وبما أنه من المحتمل أن محصول الذرة الشامية في الموسم المقبل يأتي ببعض السجز عن مثله في السنة الحاضرة ؛ -

(٥) الوقائع المصرية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٨٣

وبما أنه من الحكمة في هذه الأحوال إيقاف تصدير هذين الصنفين حرصاً على توفير ما يلزم البلاد منهما وتغادياً من تقادهما ؛
وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبدته لجنة التكوين ؛
قرر مجلس الوزراء ما هوأت :

١ - إلغاء القرار الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٥ فيما يتعلق بإباحة تصدير الذرة الشامية .

٢ - إلغاء القرار الصادر في أول يونيو سنة ١٩١٥ بجواز تصدير القمح .
وبناء على ذلك يكون تصدير القمح والذرة الشامية ممنوعاً من الآن بمقتضى حكم المنع العام المنصوص عليه في القرار الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ .
صدر بالاسكندرية في ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٤ (١٢ سبتمبر سنة ١٩١٦)

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد تعريفة عوائد الذبيح في البلديات والمجالس المحلية ^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر في سنة ١٩١٠ بشأن تعريفة عوائد الذبيح في البلديات والمجالس المحلية ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ وعلى القرارات التي صدرت بعده بشأن فرض أو تعديل رسوم الذبيح في البلديات والمجالس المحلية ؛
وبعد أخذ رأي المجالس المحلية المختلطة والمجالس المحلية الميينة أسماؤها بعد ؛

قرر ما هوأت :

١ - تحصل عوائد الذبيح في البلديات المختلطة والمجالس المحلية الميينة أسماؤها بعد على الوجه الآتي :

الضاني والماعز - ٣ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط ألا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن ٤٠ ملياً .

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٨٣

الختير — ٤ مليات عن كل كيلومن اللحم الصافي بشرط ألا يقل المحصول على الحيوان الواحد عن ١٥٠ مليا .
الحواميس الصغيرة والكبيرة والبقر والثيران والجمال والخيول — مليون عن كل كيلومن اللحم الصافي بشرط ألا يقل المحصول على الحيوان الواحد عن ١٠٠ مليا .
٢ — تسرى هذه التعريف في المدن الآتية :

(البلديات المختلطة)

بنى سويف والقويس وكفر الزيات والمحلة الكبرى والمنيا وميت غمر وطنطا
والزقازيق وزققي .

(المجالس المحلية)

أبوتيج وانعيم وأسيوط وبب وبقاص وبها وبلبيس وشبين الكوم ودسوق
واسنا والقشن وقوه وجرجا وكفر الشيخ وقنا والاقصر ومنفلوط وملوى ومنوف
ومنيا القمم ورشيد وسمنود وسنورس والسنبلاوين وسوهاج والسويس وطهطا
ونسلا .

٣ — تلتى القرارات التي صدرت سابقا بشأن تحديد تعريف عوائد الذبيح
في البلديات المختلطة والمجالس المحلية المذكورة فيما يتعلق بالأحكام الواردة فيها
التي تكون مخالفة لأحكام هذا القرار .

٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .
تمرياً بمصر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار باضافة بعض بلاد الى جدول المدن والبلاد السارى عليها القانون
نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
فيا يختص بالتنوع المدلول عليه بحرف "ب" (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة الصادرة بها القرار المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٨٤

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ المشتمل على أسماء المدن والبلاد السارية عليها أحكام القانون غرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ واللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في النوع المدلول عليه بحرف "ب" ،
قرر ما هوأت :

١ - تسرى أحكام القانون غرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في النوع المدلول عليه بحرف "ب" من الأقسام الثلاثة في الناحية الآتية ذكرها :
مديرية جرجا

(ساحل طهطا) .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرين يوما .
٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦

وزارة الزراعة

قرار بتحديد آخر ميعاد لزراعة وجمع وإعدام لوز القطن
في مديريات الوجه القبلي (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون غرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بشأن الاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ؛
وبعد استشارة مجالس المديريات المختصة ؛

قرر ما هوأت :

مادة وحيدة

حددت التواريخ المبينة بعد كآخر ميعاد يجب قبل حلوله نزع وجمع وإعدام جميع اللوزات التي تنضج ملتصقة بشجيرات القطن والتي توجد منتشرة على الأرض في مديريات الوجه القبلي :

(*) ألقائع المصرية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٦ ووجه ٢ من العدد ٨٤

مديرية أسوان ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٦

- » قنا ٢٠ »
- » جرجا أول نوفمبر »
- » أمسيوط ١٥ »
- » المنيا ١٥ »
- » بنى سويف ١٥ »
- » القويسم ١٥ »
- » الجيزة ١٥ »

تحريرا في ٢٦ شبتمبر سنة ١٩١٦

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الرابعة من سنة ١٩١٦

كاتب مرسل الى صاحب العظمة السلطانية
من نخامة نائب الملك^(٥)

دار الحياة بالقاهرة في ١٦ فبراير سنة ١٩١٦

يا صاحب العظمة

تفضلتم عظيمكم بتعريفى أن حكومتكم قد نظرت فى مسألة ضرب النقود
المصرية وطلبتم منى أن أستطلع رأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية
فى هذا الشأن .

فجوابا على ذلك قد كلفنى وزير الخارجية لدى حكومة جلالتك أن أحيط
عظيمكم علما بأن حكومة جلالتك ترى من الطبيعى وضع طغراء عظيمكم بدل
طغراء سلطان تركيا اتى كانت منقوشة على النقود المصرية إلى الآن . وهى
ترى فى الوقت ذاته أن استعمال اللغة الانجليزية بجانب اللغة العربية على أحد
وجهى العملة لبيان قيمتها فضلا عما فيه من تسهيل تداولها فانه يكون مظهرا
للروابط الموجودة اليوم بين مصر وبين بريطانيا العظمى .

وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ترضى أن يؤخذ رأيها مقدما فيما يتعلق
بوزن العملة المصرية وبيعارها ورسومها العام وكذلك فيما يتعلق بسعر العملة
الأجنبية الجائز تداولها فى البلاد المصرية .

وانى أتشرف بهذه المناسبة فأقدم الى عظيمكم أسمى احترامى .

(٥) الوقائع المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٩٠

رياسة مجلس الوزراء

قرار بمنع تصدير القمح والذرة الشامية والذرة العويجاء وجميع المحصولات الغذائية المصنوعة والناجمة من هذه الأصناف ماعدا النخالة^(١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قراره الصادر في ١٢ سبتمبر الماضي بإعادة منع تصدير القمح والذرة الشامية ؛

وبالنظر الى الظروف التي حلت الحكومة على إصدار هذا القرار ؛

ومن حيث ان هذه الأسباب بعينها تقضى بالتوسع في مرمى القرار الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر الماضي وذلك يجعل المنع غير قاصر على القمح والذرة الشامية فقط بل شعميم سريانه أيضا على الدخن (المعروف بالذرة العويجاء أو الذرة البلدية) وعلى جميع المحصولات الغذائية المصنوعة والناجمة من تلك الغلال ماعدا النخالة ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره لجنة التكوين ؛

أصدر القرار الآتي :

أولاً - يلغى القرار الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٥ فيما يتعلق بإباحة تصدير الدخن (المعروف بالذرة العويجاء أو الذرة البلدية) .

ثانياً - يكون من المنوع تصدير جميع المحصولات الغذائية التي يمكن صنعها من القمح والذرة الشامية والدخن ماعدا النخالة .

القاهرة في أول أكتوبر سنة ١٩١٦

(١) الوقائع المصرية في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٨٥

وزارة الداخلية

دائرة الاختصاص الادارية لمحافظة السويس - تعيين حدود قسم القصير^(٥)

قرار

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ القاضي بفصل مأمورية القصير (التابعة لها مدينة القصير) عن مديرية قنا وإلحاقها بمحافظة السويس وتسميتها باسم "قسم القصير" ؛
وبعد موافقة وزارة المالية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - يكون قسم القصير من المنطقة المحددة كما يأتي :
شمالا : بالحدود الجنوبية لقسم سفاجه ؛
وجنوبا : يتدنى الحد من قطعه على شاطئ البحر الأحمر ما بين رأس حدوايه ومرسى بلا (كثايت) ويتبع الخط ٢٢ من خطوط العرض الشمالى حيث يلاقى الخط التوهى الممتد من قمة جبل أم راسين الى جبل عيسى ؛
وشرقا : بساحل البحر الأحمر من بريكا الى خط العرض درجة ٢٢ بين رأس حدوايه ومرسى بلا (كثايت) ؛
وغربا : بخط توهى منكسر يتدنى من جبل دحنان ويتجه نحو الجنوب الغربى لغاية جبل أبو جريده ومنها يمتد جنوبا الى بير حمامات ثم يمتد الى الجهة الجنوبية الشرقية مازا بجبل أبو دياب الى أن يصل الى جبل أبو حاد ويتزعد ذلك بجبل أم سدري لغاية جبل كهفه وجبل زرجات ويردیف ثم يتربعدها بجبل مزهجه الى جبل أم راسين حتى ينتهى الى جبل عيسى .

وكذلك يدخل فى هذا القسم جزر وادى جمال وجلهان والمكاور والقديس يوحنا (سمرجد) ومرىروسيال وجزيرة الديبه وجزيرة كالالات وجزيرة حلايب .

٢ - يؤدى ضابط خفر السواحل فى القصير وظيفه مأمور قسم القصير .

تحريرا فى ٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩١٦)

(٥) الوثائق المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ٩٠

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري نمرة ١٩٥٧

شامل للامحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بتعديل نظام
مدرسة الهندسة السلطانية^(١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٦ الخاص بتعديل نظام مدرسة
الهندسة السلطانية ؛

وعلى مقترحات المجلس الأعلى للمعارف العمومية التي صوّت عليها مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة في ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٦ ؛
قرر ما هو آت :

مادة ١ - يجب ألا تزيد سن طالب الالتحاق بالسنة الأولى من مدرسة الهندسة
السلطانية على ٢٢ سنة في يوم ابتداء العام الدراسي .
وعلى طالب الالتحاق بالمدرسة أن يقدم لناظرها الأوراق الآتية في التاريخ
الذي يعلن في الجريدة الرسمية :
(١) طالب الالتحاق محضرا على استمارة (نمرة ٣٤) تصرف من المدرسة نظير
أداء ثلاثين مليا قيمة الدفعة ؛

(ب) شهادة الدراسة الثانوية « قسم علمي » الصادرة من وزارة المعارف العمومية ؛
(ج) تذكرة ميلاد الطالب أو صورة رسمية منها مصدقا عليها بمطبقها لها ؛
(د) شهادة بحسن السلوك من ناظر آخر مدرسة كان بها الطالب اذا كان
قد تلم بمدرسة خير أميرية أو من جهة الاختصاص اذا كان الطالب قد تلقى
دروسه في منزله .

وعلى الطالب أن يعين في طلبه القسم الذي يريد الالتحاق به .

٢ - يكشف طبيب المدرسة على طلبة الالتحاق بها كشفا طبيا ويتقرر
ما اذا كانت بنية الطالب تليق لأعمال القسم الذي يريد الالتحاق به وذلك علاوة
على ما جاء بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس .
ويبين تاريخ الكشف الطبي في الجريدة الرسمية أثناء عطلة الصيف .

(١) الوقائع المصرية في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٦ (ملحق للعدد ٩٦) .

٣ — يرسل ناظر المدرسة الى الادارة قبل التاريخ المحدد لافتتاح العام الدراسي كشفا بأسماء طالبي الالتحاق مرتبا حسب درجاتهم ومشفوعا بمقترحاته عن ذلك ويقر وزير المعارف العمومية كشف الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة .

٤ — تحين مدة العام الدراسي بقرار وزاري .

٥ — تدفع المصروفات المدرسية مقدما إما دفعة واحدة أو على قسطين متساويين كما على :

(١) يجب دفع المصروفات المدرسية إما جميعها أو القسط الأول منها في اليوم الأول من العام الدراسي أما الطلبة المستجدون فيدفعون المصروفات في يوم قبولهم بالمدرسة . ولا يقبل أى طالب بفرقة إلا بعد دفع القسط الأول ؛
(٢) يدفع القسط الثاني في المدة من أول فبراير لغاية اليوم الخامس عشر منه . وكل طالب لا يدفع المصروفات على الوجه المذكور يعتبر مفصولا عن المدرسة وعليها أن تحظر والده أو ولي أمره بذلك .

ولا يجوز مجال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب رد المصروفات التي دفعت الى المدرسة سواء أكانت دفعت كلها أم بعضها .

٦ — يعقد امتحان عام لكل فرقة حوالى نصف السنة الدراسية يسمى "امتحان نصف السنة" في الميعاد الذي يقترحه ناظر المدرسة وتتممه الادارة . ويقوم بهذا الامتحان مدرسو المدرسة برئاسة ناظرها .

امتحان نصف السنة إلزامي وكل طالب لا يحضره يجوز أن يحرم من الدخول في امتحان آخر السنة سواء أكان امتحان انتقال أم امتحان الدبلوم إلا اذا ثبت أن غيابه كان بسبب قهري (كمرض أو غيره) مقبول لدى ناظر المدرسة . ويجب أن ترسل الى المدرسة في اليوم التالي ليوم الغياب على الأكثر إما شهادة طبية اذا كان الغياب لمرض أو بيان لسبب الغياب في الأحوال الأخرى .

ويرسل كشف بالدرجات التي حصل عليها الطلبة في امتحان نصف السنة الى الادارة بأقرب ما يمكن عقب انتهاء الامتحان .

٧ — نوع الاختبارات والنهائية الكبرى للدرجات المخصصة لكل مادة والنهائية الصغرى المثوية المفروضة لنجاح الطالب في امتحان الانتقال في نهاية السنة الأولى والثانية والثالثة أوفى امتحان الدبلوم في نهاية السنة الرابعة كل ذلك مبين في الجداول الآتية :

جميع الأقسام

المواد	نوع الاختبارات	النهاية الكبرى للدرجات				النسبة المئوية للدرجات المجموع الدرجات
		الامتحان التحريري	الامتحان العملي	الامتحان الكتابي	الامتحان التجريبي	

السنة الأولى

١ - علم الطبيعة ...	تحريرى وعمل	٢٠	٤٠	٣٠	١٠٠	٤٠ %
٢ - علم طبقات الأرض ...	تحريرى	—	٥٠	—	٥٠	٤٠ %
٣ - الرياضيات البحتة ...	»	—	١٠٠	—	١٠٠	٤٠ %
٤ - الرياضيات التطبيقية						
والميكانيكا ...	تحريرى وعمل	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠	٤٠ %
٥ - الفن الهندسى وأنشاء الآلات ...	تحريرى ورسم	٥٠	٥٠	—	١٠٠	٥٠ %
٦ - إنشاء المباني ...	»	٥٠	٥٠	—	١٠٠	٥٠ %
٧ - أعمال الورشة (أشغال الخشب والحديد) ...	عمل	٥٠	—	٥٠	١٠٠	٤٠ %
المجموع ...						٦٥٠

السنة الثانية

١ - الرياضيات البحتة ...	تحريرى	—	١٠٠	—	١٠٠	٤٠ %
٢ - الرياضيات التطبيقية						
والميكانيكا ...	تحريرى وعمل	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠	٤٠ %
٣ - الفن الهندسى وأنشاء الآلات ...	»	٤٠	٤٠	—	٨٠	٥٠ %
٤ - إنشاء المباني ...	»	٤٠	٤٠	—	٨٠	٤٠ %
٥ - أعمال الورشة (أشغال الخشب والحديد) ...	عمل	٤٠	—	٤٠	٨٠	٤٠ %
٦ - المساحة ...	تحريرى وعمل	٢٠	٤٠	٤٠	١٠٠	٥٠ %
٧ - مسودات المسامرات						
الإنشاءات - الآلات	»	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠	٤٠ %
٨ - فن الكهرباء ...	»	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠	٤٠ %
المجموع ...						٧٤٠

القسم الأول - قسم الري والهندسة المدنية

المواد	نوع الاختبارات	النهاية الكبرى للدرجات		
		الطالب	الانضام	المعلم
		تحريري	عملي	النسبة المئوية العنصري
		أدوم		تجميع الدرجات

السنة الثالثة

١	الرياضيات التطبيقية	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٢	والخطيطات الثانية ...	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٣	الزراعة	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٤	المساحة	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٥	الطرق وسكك الحديد...	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٦	علم حركة المياه	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٧	مواد البناء	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٨	الانشاءات	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
٩	مشروعات الى	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
١٠	نقص الرسومات	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
١١	والمشروعات (كس)	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
١٢	المادة ٦ القانون)	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠	٤٠	%
المجموع		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%

السنة الرابعة

% ٤٠	١٠٠	—	١٠٠	—	تحريرى	١ — الطرق وسلك الحديد...
% ٥٠	٢٠٠	٦٠	٩٠	٥٠	تحريرى وعلى	٢ — طر حركة المياه ...
% ٥٠	٢٥٠	٧٠	١٢٠	٦٠	» »	٣ — مواد السيارات ..
% ٥٠	١٥٠	—	١٠٠	٥٠	رسم	٤ — مشروعات الى ...
% ٥٠	١٥٠	—	١٥٠	—	تحريرى	٥ — أعمال الى ...
% ٥٠	١٥٠	—	—	١٥٠	—	٦ — نفس الرسومات والمشروعات (كس) المادة ٦ من القانون)
	١٠٠٠	...	المجموع ...			

القسم الثالث - الهندسة البلدية

المواد	نوع الاختبارات	النهاية الكبرى للدرجات			السنة الأخيرة للدرجات
		عمل	تحريري	الامتحان	
السنة الثالثة					
١ - إنشاء المباني ...	تحريري	-	١٣٠	-	١٣٠
٢ - المساحة ...	تحريري وعمل	٤٠	٦٠	٥٠	١٥٠
٣ - الطرق وخطوط الترام ...	تحريري	-	٧٠	-	٧٠
٤ - مقاولات المباني : تقدير الكميات والمواصفات والمقاييس	»	-	١٠٠	-	١٠٠
٥ - الهندسة البلدية ...	»	-	١٥٠	-	١٥٠
٦ - مواد الهياكل . الانشاءات	تحريري وعمل	٣٠	٨٠	٤٠	١٥٠
٧ - المباني : أعمال الطرق والبلديات . رسم وتصميم	رسم	٥٠	١٠٠	-	١٥٠
٨ - لحص المشروعات والرسومات (كنص المادة ٦ من القانون)	-	١٠٠	-	-	١٠٠
المجموع ... ١٠٠٠					
السنة الرابعة					
١ - إنشاء المباني ...	تحريري	-	١٣٠	-	١٣٠
٢ - الطرق وخطوط الترام ...	»	-	٧٠	-	٧٠
٣ - مقاولات المباني : تقدير الكميات والمواصفات والمقاييس	»	-	١٠٠	-	١٠٠
٤ - الهندسة البلدية ...	»	-	٢٠٠	-	٢٠٠
٥ - مواد الهياكل . الانشاءات	تحريري وعمل	٣٠	٨٠	٤٠	١٥٠
٦ - المباني : أعمال الطرق والبلديات . رسم وتصميم	رسم	٦٠	١٤٠	-	٢٠٠
٧ - لحص المشروعات والرسومات (كنص المادة ٦ من القانون)	-	١٥٠	-	-	١٥٠
المجموع ... ١٠٠٠					

القسم الخامس - الهندسة الكهربائية

المواد	نوع الاختبارات	النهاية الكبرى للدرجات			
		الامتحان	تحريرى أورسم	عمل	المجموع
السنة الثالثة					
١ - الرياضيات البحتة ...	تحريرى	—	١٠٠	—	١٠٠
٢ - الرياضيات التطبيقية والتخطيطات البانية ...	تحريرى وعمل	٣٠	٦٠	٤٠	١٣٠
٣ - الهندسة الكهربائية ...	» »	٥٠	١٠٠	٧٠	٢٢٠
٤ - مواد العازات : آلات وإنشاءات. علم حركة المياه	» »	٤٠	٦٠	٥٠	١٥٠
٥ - الآلات البخارية والمحركات الغازية والزيقية ...	» »	٤٠	٦٠	٥٠	١٥٠
٦ - الآلات والإنشاءات . رسم وتصميم ...	رسم	٥٠	١٠٠	—	١٥٠
٧ - لحص المشروعات والمسومات (كنص المادة ٦ من القانون)	—	—	—	—	١٠٠
					المجموع ... ١٠٠٠
السنة الرابعة					
١ - الهندسة الكهربائية ...	تحريرى وعمل	٧٠	١٥٠	٨٠	٣٠٠
٢ - مواد العازات : آلات وإنشاءات ...	» »	٤٠	٧٠	٤٠	١٥٠
٣ - علم حركة المياه ...	» »	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠
٤ - الآلات البخارية والمحركات الغازية والزيقية ...	» »	٤٠	٧٠	٤٠	١٥٠
٥ - الآلات والإنشاءات . رسم وتصميم ...	رسم	٦٠	١٤٠	—	٢٠٠
٦ - لحص المشروعات والمسومات (كنص المادة ٦ من القانون)	—	—	—	—	١٠٠
					المجموع ... ١٠٠٠

يجوز اختبار الطلبة شفويا أيضا في جميع الامتحانات العملية المذكورة في هذه المادة إذا أراد المتحن ذلك .

إذا كانت درجات أية مادة من مواد الدراسة مقسومة الى أقسام وحصل الطالب على درجات أقل من ٣٠ ٪ من الدرجات المخصصة لأي قسم من هذه الأقسام سواء في عمله أثناء السنة الدراسية أو في الامتحانات التحريرية أو في الرسم أو في الامتحانات العملية فإنه يرسل في الامتحان ولو كان مجموع درجاته في المادة كلها يزيد على النسبة المثوية الصغرى المفروضة .

٨ - أسئلة امتحان الدبلوم في جميع المواد على اختلافها يضعها أعضاء لجنة الامتحان المشكلة طبقا للمادة الثامنة من القانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٦ وذلك بعد استشارة المدرسين المكلفين بتعليم هذه المواد في المدرسة .

٩ - النهاية الكبرى لكل من درجات السلوك والمواظبة هي ٣٠ درجة والنهاية الصغرى التي يجب حصول الطالب عليها في كل منهما هي ٢٠ درجة .

١٠ - يرسل رؤساء لجان الامتحانات الى الإدارة بأقرب ما يمكن عقب انتهاء هذه الامتحانات جداول مبينة بها الدرجات التي حصل عليها الطلبة .

وترسل الى ناظر المدرسة نسخ من هذه الجداول ليبدى رأيه في ما إذا كان الطلبة الذين رسبوا في الامتحان يبقون بفرقتهم لإعادة الدراسة أو يفصلون عن المدرسة .

وعلى ناظر المدرسة بصفته رئيسا لامتحانات السنوات الأولى والثانية والثالثة أن يبدى رأيه هذا على جداول هذه الامتحانات قبل إرسالها الى الإدارة .

ولا يسمح لأي طالب أن يبقى في فرقة لإعادة الدراسة أكثر من مرة واحدة أثناء الثلاث السنوات الدراسية الأولى ولا أكثر من مرة واحدة في السنة الرابعة إذا رسب في امتحان الدبلوم .

١١ - تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من وزارة المعارف العمومية على مدرسة الهندسة السلطانية إلا ما قد يكون مخالفا لما جاء بهذه اللائحة .

١٢ - يلغى كل ما قد يكون مخالفا لهذا القرار الوزاري من أحكام اللوائح السابقة الخاصة بمدرسة الهندسة السلطانية .

١٣ - تسرى أحكام هذا القرار الوزاري على طلبة السنين الأولى والثانية والثالثة من ابتداء السنة الدراسية ١٩١٦-١٩١٧ وتسرى على طلبة السنة الرابعة من ابتداء السنة الدراسية ١٩١٧-١٩١٨ .

تحريرا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد تعريفه عوائد الذبيح في مجلس الجيزة المحلى (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٦ بشأن تحديد تعريفه عوائد الذبيح في بعض البلديات المختلطة والمجالس المحلية ؛
وبعد الاطلاع على ماقرره مجلس الجيزة المحلى ؛
قرر ما هوأت :

مادة ١ - تسرى أحكام قرار ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٦ المشار اليه على مجلس الجيزة المحلى .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا بمصر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٦

وزارة المالية

قرار بشأن تحديد سعر الليرة السورية وقطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني (٦)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من القانون نمرة ٢٥ الصادر في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٣٤ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦) الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ وج ٣ من العدد ٩١

(٦) الوقائع المصرية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٦ وج ٣ من العدد ٩٠

قرار ما هوأت :

- مادة ١ - حدد سعر الليرة السورية بمبلغ ٩٧٥ مليا .
- ٢ - قطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكا تكون مقبولة في التداول في جميع البلاد المصرية بسعر ٧٧١٥. من الجنيه المصرى وتقبل بهذا السعر وبدون أدنى قيد في خزائن الحكومة .

- ٣ - يحمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦

وزارة المالية

قرار بشأن تحديد عيار ووزن نقود النيكل والبرونز^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٣٥ الصادر في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٣٤ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦) الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ؛

قرار ما هوأت :

- مادة ١ - حدد عيار نقود النيكل والبرونز ووزنها كما يأتى :

النيكل :

العيار : ٢٥ في المائة من النيكل و ٧٥ في المائة من النحاس .

قطعة العشرة مليات	٦	جرامات .
» الخمسة مليات	٥	»
» المليمين	٤	»
» المليم الواحد	٣	»

الوزن :

(١) الوقائع المصرية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٩٠

البروتز :

العبارة : ٩٥ في المائة من النحاس و ٤ في المائة من القصدير و ١ في المائة من الزنك .

الوزن : قطعة نصف المليم ٣ جرامات وثلاث جرام .

٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦

محافظة مصر

قرار بخصوص ضم بلاد لنطاق سلخانة طره (٥)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على لائحة السلخانات ومحلات الجزارة الصادرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ التي عدلت المادة الأولى منها بقرار وزارى صادر فى ٨ مارس سنة ١٩٠٧ ،

قرر ما هو آت :

أولاً - تدخل ناحية المعادى ضمن نطاق سلخانة طره ويكون جزاؤها ملزمين بالذبح بالسلخانة المذكورة .

ثانياً - من خالف ذلك يعامل بمقتضى لائحة السلخانات ومحلات الجزارة المشار إليها .

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦

(٥) الواقع المصرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٩٤

مديرية المنوفية

قرار بضم بعض نواح لنطاق سلخانة قويسنا (٥)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على لائحة السلخانات ومحلات الجزارة الصادرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ التي عثلت المادة الأولى منها بقرار وزارى صادر فى ٨ مارس سنة ١٩٠٧ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بالجلسة المتقدمة فى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوآت :

أولاً - تدخل نواحى اشليم وشرانيس وابنيس وقويسنا البلد ضمن نطاق سلخانة قويسنا ويكون جزاؤها ملزمين بالذبح بالسلخانة المذكورة .

ثانياً - من خالف ذلك يعامل بمقتضى لائحة السلخانات ومحلات الجزارة المشار اليها .

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام .

تحريراً بشين الكوم فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٦

وزارة الزراعة

قرار وزارى

عن الحشرة القشرية التى تصيب البرتقال المعروفة باسم "اسبديوتس أوندم" (٦)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

(٥) الواقع المصرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٩٤

(٦) الواقع المصرية فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ٩١

قرار ما هوآت :

- مادة ١ - يعتبر المرض الذي تحدته حشرة البرتقال المسماة باللاتينية ^١ أسيد يوتس أوندم ^٢ مرضا ضارًا بأشجار الفاكهة .
- ٢ - الأشجار القابلة للإصابة بهذا المرض أو القابلة لنقله هي الأشجار الحمضية على العموم وأشجار المنجوع والموز والكروم والتين وكافة الأشجار الأخرى التي من الفصيلة التينية والورد والكافور وأشجار الزينة المسماة باللاتينية بالحسرم (*Ligustrum*) .
- ٣ - يعتبر كل الأقاليم الواقع شمال الحد الجنوبي لمديرية بنى سويف ماعدا مديرية الفيوم ملوثة بمرض حشرة البرتقال .
- ويعتبر مركزا بنى سويف والواسطى في دور التطهر .
- ٤ - يمنع نقل الأشجار الحمضية وثمارها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل بين الجهات المينة بعد :
- (أ) من الأقاليم الملوثة المذكور في المادة السابقة الى أية جهة واقعة جنوبى الحد الجنوبي لمديرية بنى سويف ؛
- (ب) من المنطقة الواقعة شمال الحد الشمالى لمديرية بنى سويف الى أية جهة واقعة فى دائرة المديرية المذكورة .
- ومع ذلك يسوغ اجراء هذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة وبمقتضى الشروط التى يشتمل عليها ذلك الترخيص .
- ٥ - جميع الهساتين الملوثة الكائنة فى المراكز التى فى دور التطهر يجب معالجتها سنويا بين شهرى نوفمبر وفبراير باحدى العمليات المينة بعد الى أن تقر وزارة الزراعة على سلامتها من المرض :
- (١) غسل الأشجار بمحاليل واقية بالفرض ؛
- (٢) تدخين الأشجار المصابة ؛
- (٣) استئصال واحراق أشجار الفاكهة كلها أو بعضها .
- ٦ - حددت رسوم العمليات المنصوص عليها فى المادة السابقة بحسب التعريفة الملحقه بهذا القرار .

- ٧ - يمنع عرض الفاكهة المصابة بمرض حشرة البرتقال للبيع فيما على مديرية
بني سويف جنوبا وفي مديرية اليوم .
٨ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦

ملحق

تعرفة رسوم العمليات المنصوص عليها في المادة الخامسة المتقدم ذكرها

أولا - رسوم غسل الشجر بحاليل واقية بالفرض :
بمزيج الجير والكبريت :

- طسم
• ثمن اللتر من المحلول .
• ١٠٠ إيجار المضخة في اليوم الواحد .
ثانيا - رسوم التدخين ^(١)

(١) الأشجار المحمية

- طسم جنيه
٥٠٠ ٢ عن كل ١٠٠ شجرة أو ما دون المائة مما لا يزيد ارتفاعها
على مترين .
— ٥ عن كل ١٠٠ شجرة أو ما دون المائة مما يزيد ارتفاعها على
مترين ولا يتجاوز أربعة أمتار .
١٠٠ — عن كل شجرة حمضية يزيد ارتفاعها على أربعة أمتار
ولا يتجاوز سبعة أمتار .
١٠ — عن تدخين المتر المكعب من السياج .
والأشجار المزروعة بذرا والليجوت البلدى يمكن تدخينها بالاتفاق مع وزارة
الزراعة ولكن رسمها لا يقل عن ضعف الرسوم السالفة الذكر .
^(١) الأشجار التي تريد على سبعة أمتار لا يمكن تدخينها بواسطة وزارة الزراعة .

(ب) المنجوس

طسم
١٠٠ عن كل شجرة .

ثلاثا - رسوم الاستئصال والاحراق^(١)

أجرة العمال :

طسم
٥٠ أجرة النفر الواحد في اليوم .

ولا تشمل هذه التعريفة نفقات نقل المهمات بالسكك الحديدية ونفقات النقل بين المحطة والبستان فان المالك يجب أن يتكفل بها .

وزارة الزراعة

قرار بالتخاذ احتياطات ضد الالتهاب الرئوى المعدى بمدينة مصر^(٢)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والخامسة من قانون ضبط وربط الصحة البيطرية الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٣ ؛
وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ بالحاق القسم البيطرى والمدرسة البيطرية بوزارة الزراعة ؛
وعلى قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩١٣ بشأن الاحتياطات التى يجب اتخاذها ضد الالتهاب الرئوى المعدى بمدينة مصر ؛
ونظرا لحصول اصابات بمرض الالتهاب الرئوى بين المواشى الواردة من السودان بزواىب الملاحظة بمصر ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ؛

(١) بما أن استئصال وامراق الأشجار ليس من الصليات الفنية فلا حجاب البساتين أن يتولوا إجراءاتها بأقسامهم تحت مراقبة عمال وزارة الزراعة . وفى هذه الحالة يعنى المالك من الرسوم الخاصة بها .

(٢) الوقائع المصرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٦ وج ٢ من العدد ١٧٠٠

قـرر مـا هـو آت :

مادة ١ — تعتبر موبوءة بمرض الالتهاب الرئوى المعدى المنطقة لآنية المحدودة بخط يبتدى من ميدان زين العابدين ويمتد الى سكة المذبح الى شارع السد البرافى ومنه الى خط السكة الحديد لغاية محطة فم الخليج ومن هناك يمتد بمحاذاة العيون الى المدايح وتل زينهم لغاية الطريق الموصل الى ميدان زين العابدين . ولا يجوز اخراج أى حيوان من القصيلة البقرية (الثيران والأبقار والمجول والجاموس) من هذه المنطقة إلا بعد الحصول على تصريح من قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة بذلك . ولكن يمكن لأصحاب هذه الحيوانات أن يرسلوها الى زرائب الملاحظة بمصر مباشرة بدون تصريح لأجل الذبيح .

٢ — كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عنها بالمادة الثالثة والعشرين من القانون المشار اليه .

٣ — ينفى مفعول قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩١٣ المشار اليه .

٤ — على محافظ مصر تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به بعد درجه بالجريدة الرسمية فى الحال .

القاهرة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل لأئحة القباينة والكيالين العموميين (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على لأئحة مزاوله حرقى القباينين والكيالين العموميين الصادر بها القرار المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ والمعلقة بالقرارين المؤرخين ٨ يونيه سنة ١٩١٥ و ٧ مايو سنة ١٩١٦ ؛

(*) الواقع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وجه ٧ من العدد ٩٣

قرار ما هوأت :

مادة وحيدة — يستبدل التاريخ " ٣٠ يونيو سنة ١٩١٦ " الوارد بالمادة الثامنة من القرار السالف الذكر بالتاريخ " ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٦ " وذلك فيما يختص بموازن القبانة المخصصة لوزن الأقطان فقط .

٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٦

قومسيون بلدى الاسكندرية

قرار صادر من بلدية الاسكندرية بتقرير رسم اجازة على بعض

المحلات العمومية (٥)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣١ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛
وعلى القرار الصادر من هذا القومسيون بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ ؛

قرار ما هوأت :

مادة ١ — جميع البارات والبوفيات والقهاوى ومحلات البيروا والخمارات والمطاعم ومحلات البقالة والنواذى وبوجه عام كل محل يتباع فيه أشربة يكون تعاطيها فى نفس المحل يسرى عليها رسم لإجازة سنوى يعادل خمسة فى المائة من الأيجار الذى يدفع فى السنة عن المحل أو من قيمة أجرته إذا كان المالك هو الذى يديره .
وإذا كان المحل يبيع بالتجزئة أشربة فقسرى عليه فضلا عما ذكر ضريبة اضافية ثابتة قدرها ثلاثون جنيها مصريا فى السنة .

٢ — تنفى من الرسم المنصوص عليه فى أول فقرة من المادة الأولى المحلات التى أيجارها السنوى أو قيمة أجرتها لا تتجاوز ستة وثلاثين جنيها مصريا ولا يتباع فيها أشربة روجية .

(٥) الوقائع المصرية فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وج ٣ من العدد ٩٧

وهذا الاعفاء لا يسرى على أصحاب المحلات الذين يستغلون أكثر من محل واحد ولو بالواسطة أو باسم شخص آخر .

٣ - البارات والبيوتات الموجودة في الفنادق والبارات ومحلات الصور المتحركة لا يسرى عليها إلا رسم واحد ثابت قدره خمسون جنيها مصريا في السنة .

٤ - الرسم المقرر في هذه اللائحة هو غير عوائد الاثنين في المائة على أجور المحلات بالمترة ومستقل عنها .

٥ - الأيجار أو قيمة الأجرة الواجب أن يكون أساسا لتقدير رسم الاجازة يكون تعيينه بالواقعة للوائح المعمول بها فيما يختص بعوائد ال ٢ في المائة على الأجر ويحتسب على واقع ايجار أو قيمة المكان كله الذي يشغله المحل أيا كان مقدار الجزء المخصص لبيع المشروبات .

٦ - يستحق الرسم على كل محل عن السنة بأكملها ابتداء من أول يناير بقطع النظر عن تاريخ فتحه وعن المدة التي يبقاها مفتوحا .

وإذا غير صاحب محل محله في أثناء السنة وكان قد دفع الرسم فلا يلزم بدفعه مرة ثانية ومع هذا فإنه إذا كان ايجار المحل الجديد أو قيمة أجرته أكثر مما كان في المحل السابق فيلزم دفع فرق الرسم بين المبلفين . ومن شغل محلا جديدا سبق أن أداره غيره يلزم بالتضامن مع هذا الأخير بدفع الرسم وكذا الضريبة الإضافية الثانية الخاصين بالمحل الذي قد شغل إذا لم يكونا قد دفعا .

٧ - كل ممول يرى الرسم المطلوب منه غير مستحق عليه يجب أن يرفع للبلدية شكواه مؤيدة بالأسانيد وأن يرفقها بالإيصال الدال على أنه دفع الرسم الذي هو يطلب رفعه عنه أو انقاصه وذلك في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ الإيصال المذكور وإلا سقط حقه في الشكوى .

٨ - الرسم المقرر في هذه اللائحة يدفع بكامله مقدما عند أول طلب من قبل البلدية وإلا فإنه يسرع في تحصيله بالطرق الإدارية طبقا لنصوص الأمر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

- ٩ — تعتبر أشربة روحية فيما يختص بنفاذ هذه اللامحة المشروبات الآتية وهي : النبيذ والكونياك والويسكي والفوتكا والعرقي والكشواسر والأبست والأينزيت والليكور والجلين والبره وغير ذلك وبوجه العموم كل مشروب يتضخ من ميزان الكؤل احتوائه على واحد في المائة من الكؤل .
- ١٠ — يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٧ .
- نحريرا بالاسكندرية في أول نوفمبر سنة ١٩١٦

وزارة الداخلية

قرار بإعادة إدراج أصناف الفلال والدقيق والخبز الى جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ الخاص بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؛

وعلى القرارات الصادرين من الداخلية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩١٥ و١٩ يونيو سنة ١٩١٥ بحذف أصناف الفلال والدقيق والخبز وأصناف أخرى من جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية ؛

وبما أن حذف أصناف الفلال من الجدول المذكور لم يكن إلا نتيجة طبيعية لإباحة تصديرها ؛

وحيث أنه قد أعيد منع تصدير الفلال بموجب القرارات الصادرين من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩١٦ ؛

وبما أن أثمان الفلال قد ارتفعت ارتفاعا زائدا بلا مسوغ اقتصادي مع أن الكمية اللازمة للقطر منها كافية وقد تبع ذلك ارتفاع أثمان الدقيق والخبز ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ روجه ٣ من العدد ٩٥

فلهذه الأسباب ؛

قرر ما هوأت :

أولاً - يعاد الى جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية أصناف القمح والدقيق والخبز والذرة الشامية والذرة الرفيعة .

ثانياً - يبطل مفعول القرار الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩١٥ (محذف بعض أصناف من الجدول المشار اليه) فيما يتعلق بصنفي الذرة الشامية والذرة الرفيعة ويبقى مفعوله فيما عدا ذلك .

وبلغى القرار الصادر بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩١٥ بحذف أصناف القمح والدقيق والخبز .

ثالثاً - على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله على أمر نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً ٨ محرم سنة ١٣٣٥ (٤ نوفمبر سنة ١٩١٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل القرار الخاص بالاجراءات التي تتبع في شأن مخالفات قانون الترع والجسور^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٦ يوليه سنة ١٨٩٨ ببيان الاجراءات التي تتبع في شأن مخالفات قانون الترع والجسور الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ ؛

قرر ما يأتي :

مادة ١ - يُضاف الى آخر المادة الأولى من القرار المشار اليه الصادر في ١٦ يوليه سنة ١٨٩٨ فقرة بالنص الآتي :

(٥) الوثائق المصرية في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٦ وج ١ من المجلد ٩٦

”فنيا يختص بإثبات المخالفات المنصوص عليها في البند الأول (الفقرات هـ و ج) من المادة ٣٢ والبند الأول من المادة ٣٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور يكون لفتشى وإشتمهتسى مصلحة المساحة الاختصاص المخول لهال مصلحة الرى .“

٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٠ محرم سنة ١٣٣٥ (٦ نوفمبر سنة ١٩١٦)

وزارة الداخلية

لاحقة الختامين (*)

وزير الداخلية

قرر ما هوآت :

مادة ١ — يجب على كل شخص من الرعايا المصريين يريد ممارسة مهنة خادم أو أى مهنة أخرى مماثلة لها من المهن المبنية أنواعها بعد أن يحصل مقدما على رخصة بذلك من البوليس :

(أ) فراش ، سفرجى ، كراجية ، لونجيه ، غسالة ، بواب ؛

(ب) طبابخ ، صرمانون ؛

(ج) جنايى ؛

(د) عرييى ، صبي (توتقى) ، ساس .

٢ — وعلى ذلك لا يجوز لأحد مطلقا أن يمارس مهنة من المنصوص عليها في المادة السابقة إلا بعد حصوله على شهادة تحقيق الشخصية من البوليس وهذه الشهادة تقوم مقام الرخصة .

٣ — لا يجوز استعمال شهادة تحقيق الشخصية إلا عن نفس المهنة التى أعطيت لأجلها فقط .

(*) الوقائع المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ٩٧

٤ - (١) كل جناية أو كل جنحة مخلة بالشرف مثل المارقة أو النصب أو التزوير أو خيانة الأمانة تستلزم حتما حرمان مرتكبها من الحصول على شهادة تحقيق الشخصية ما لم يكن قد مضى خمس سنوات على تاريخ الحكم فيها أو إذا حكم عليه لارتكابه جريمة هناك عرض فلا يعطى مطلقا شهادة تحقيق الشخصية .
(ب) كل حكم يصدر بسبب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرة السابقة يستلزم حتما سحب شهادة تحقيق الشخصية من حاملها وبالتالي الرخصة .
(ج) لا يسرى مفعول شهادة تحقيق الشخصية إلا عن سنة واحدة فقط ويجب تجديد الشهادة المذكورة عند انتهاء مدتها .

(د) يدفع رسم قدره عشرة قروش صاغر عند الحصول على شهادة تحقيق الشخصية لأول مرة ومثل ذلك عند تجديدها سنويا .

(هـ) يجوز لحامل شهادة تحقيق الشخصية عند فقدانها منه أن يطلب بدلها مقابل دفع مبلغ عشرين قرشا صاغا .

٥ - كل من خالف نصوص هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين قرشا صاغا إلى مائة قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا .

٦ - لا تسرى هذه اللائحة إلا في الجهة التي يعينها المحافظ أو المدير بمقتضى قرار يصدر منه بذلك .

وله أن ينص بذات القرار أو بقرار آخر بعده عن أنواع الخدامين الذين عليهم الحصول على شهادة تحقيق الشخصية .

٧ - على المحافظين والمديرين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى العمل به من تاريخ صدوره .

القاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ (١٢ محرم سنة ١٣٣٥)

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بتقييد تصدير البيض (*)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قراره الصادر في ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣ (١٦ مارس سنة ١٩١٥) بأباحة تصدير البيض بلا شرط ولا قيد ؛

(*) الوقائع المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ ووجه ١ من العدد ٩٧

وبما أن الطلبات للخارج زادت زيادة كبرى حتى أن الصادرات في شهر أكتوبر الماضي زادت أضعافا مضاعفة على مثلها في الشهر نفسه من الأعوام الماضية ؛ وبما أن الضرورة تقضى في هذه الأحوال بتقييد التصدير لتوفير ما تحتاج إليه البلاد من البيض لا لأجل الاستهلاك العادى فقط بل لأجل الوفاء أيضا بحاجة معامل التفريخ حتى تستطيع الاشتغال بصورة منتظمة ؛ وبما أنه مع ذلك ينبغي النظر في المسألة من حيث تموين البلاد بالمقدار اللازم من البيض ، ومن حيث المحافظة على مصالح الصناعة المصرية الخاصة بهذا الصنف ؛ وبما أن خير وسيلة للتوفيق بين جميع المصالح هي الاقرار منذ الآن على تعيين المقادير التي يجوز إصدارها من البيض في المدة الواقعة بين أول نوفمبر سنة ١٩١٦ وبين آخر أبريل سنة ١٩١٧ بمراعاة حاجة البلاد من جهة ومقدرتها على الانتاج من جهة أخرى ، وعند انقضاء تلك المدة تعود الحكومة الى النظر في هذه المسألة ؛ وبما أن العمل على هذا الوجه يكون له مزية أخرى وهي ملاقة التقلبات الفجائية في الأسعار المحلية ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يُلغى القرار السابق ذكره الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩١٥ بإباحة تصدير البيض .

٢ — في خلال المدة الواقعة بين أول نوفمبر سنة ١٩١٦ وبين ٣٠ أبريل سنة ١٩١٧ يجوز إصدار متى مليون بيضة بحيث لا يتجاوز ما يصدر في كل شهر المقادير الآتية :

١٧,٠٠٠,٠٠٠	في شهر نوفمبر سنة ١٩١٦
» ٤٢,٠٠٠,٠٠٠	ديسمبر
» ٦٤,٠٠٠,٠٠٠	يناير سنة ١٩١٧
» ٤٧,٠٠٠,٠٠٠	فبراير
» ٣٦,٠٠٠,٠٠٠	مارس
» ٤,٠٠٠,٠٠٠	أبريل

٣ — اذا قصصت الكمية الصادرة في شهر من الشهر عن النهاية القصوى المحددة له اضيف الفرق الى الشهر التالى له .

واذا وجد في الجمرک في آخر اى شهر ارسالية من البيض كان تصديرها موقوفا نظرا لبلوغ الصادرات في الشهر المذکور غايتها العظمى فان هذه الارسالية تكون لها الأولوية في الحصول على اذن التصدير في الشهر التالى .

٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القرار .

القاهرة في ١٥ محرم سنة ١٣٣٥ (١١ نوفمبر ١٩١٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل القرار المختص بتقرير أجور المعالجة في مستشفيات المجازيب^(*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩١٢ بتقرير أجور المعالجة بالمستشفيات الأميرية للمجازيب ؛

وبعد الاطلاع على الأمر الادارى الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩١٤ بإنشاء قسم للأمراض العقلية بدیوان عموم الوزارة ؛

وبما أن الفرصة ملائمة لأن تضم الى قسم الأمراض العقلية الأعمال المتعلقة بأجور المعالجة بمستشفيات المجازيب ؛

قرر ما يأتى :

مادة ١ — في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩١٢ المتقدم ذكره الكلمات "على مدير كل من مستشفي المجازيب" يستعاض عنها بكلمات "على مدير قسم الأمراض العقلية" .

في الفقرة الثانية من المادة نفسها الكلمات "مديرى المستشفين المذكورين" يستعاض عنها بكلمات "مدير القسم المذكور" .

٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١١ نوفمبر سنة ١٩١٦

(*) الواقع المصرية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ٩٨

مديرية المنيا

قرار بضم بعض نواح لنطاق سلخانة بنى مزار (٥)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على لائحة السلخانات ومجلات الجزارة الصادرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ التي عدلت المادة الأولى منها بقرار وزارى صادر فى ٨ مارس سنة ١٩٠٧ ؛

قرر ما هوآت :

أولاً - تدخل نواح القفس وطنبو والحسينية وتزلة الدليل ضمن نطاق سلخانة بنى مزار ويكون جزاؤها ملزمين بالذبح بالسلخانة المذكورة .
ثانياً - من خالف ذلك يعامل بمقتضى لائحة السلخانات ومجلات الجزارة المشار اليها .

تحريرا بالمنيا فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٦

محافظة مصر

قرار بشأن لائحة الخلقامين بمحافظة مصر (٦)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ بشأن لائحة الخلقامين ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - يسرى القرار المشار اليه المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ فى مدينة القاهرة وضواحيها .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ (١٩ محرم سنة ١٣٣٥)

(٥) الوقائع المصرية فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ١٠٠

(٦) الوقائع المصرية فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ١٠٠

مديرية بنى سويف

قرار بشأن الانارة بناحية بوش بمركز بنى سويف (٥)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ — سكان ناحية بوش (مركز بنى سويف) ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم .

ويجب إضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ما عدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية .

ويجوز للسطة المحلية أن ترخص لأصحاب منزلين أو ثلاثة لغاية أربعة منازل أو دكاكين متلاصقة بانارة مصباح واحد الاشتراك بشرط حصول اتفاق كتابي فيما بينهم .

٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام .

١٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ (١٩ محرم سنة ١٣٣٥)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل دوائر الاختصاص الادارى بمحافظة القاهرة ومديرية القليوبية (٦)

وزير الداخلية

بعد أخذ رأى مجلس مديرية القليوبية ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد ١٠٠

(٦) الوقائع المصرية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ١٠٠

قرار ما هوأت :

مادة ١ - تكون ترعة الجبل هي الحد الفاصل بين مدينة القاهرة ومديرية القليوبية من جهة قسم الوايلي فيما يختص بالأمن العام أى أن دائرة القسم المذكور تمتد للضفة القبليّة لهذه الترعة ويمتد هذا الحد شرقا لغاية اتجاه ناحية كفر الشرفا الشرق ومن هناك يمتد الحد جنوبا في خط مستقيم لغاية البرج نمرة ٢ بطريق السويس القديمة حسبما هو مبين في الخريطة المرفقة بهذا القرار وبذلك تدخل ناحية كفر الجاهوس في اختصاص محافظة القاهرة (قسم الوايلي) في أعمال الضبط فقط .

٢ - على محافظ القاهرة ومدير القليوبية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله من بعد نشره في الجريدة الرسمية بأسبوع .

تحريرا في ٢٢ محرم سنة ١٣٣٥ (١٨ نوفمبر سنة ١٩١٦)

وزارة المالية

قرار وزارى بتحديد موعد التعداد (٥)

وزير المالية

بمذ الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ الصادر في ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٦
التقاضى بتعداد سكان القطر المصرى ؛

قرار ما هوأت :

أن يكون التعداد المنصوص عليه في قانون ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٦ الموما
اليه في الليلة الواقعة بين السادس والسابع من شهر مارس سنة ١٩١٧ .

القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٦

وزارة المالية

قرار وزارى بتعيين عمال التعداد وتحديد واجباتهم (٦)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٦ التقاضى بتعداد سكان القطر
المصرى ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ١٠٠

(٦) الوقائع المصرية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ١٠٠

قرر ما هوآت :

مادة ١ - عمال التعداد يكونون العد ومشايخ سواء كان في القرى أو العزب أو في قبائل العربان ومشايخ الحارات والصيارف وجميع الأشخاص الذين يمكن تعيينهم لهذا الغرض .

٢ - على كل شخص تعينه السلطة المختصة عاملا للتعداد تطبيقا للمادة السابقة أن يقبل هذه الوظيفة وأن يقوم بها .
ويجب عليه بنوع خاص :

(أ) أن يطوف المنازل ليسأل السكان الداخلين في المنطقة المنوطة بتداده جميع المعلومات المشار إليها في القوائم الرسمية التي تسلم إليه ؛
(ب) أن يدون أجوبة السكان تماما في القوائم المذكورة

(ج) أن يوزع قوائم التعداد على سكان منطقته الذين يطلبون ملء هذه القوائم بأنفسهم ويلاحظ أعادتها في مدة يمين بمد الأجل المضروب للتعداد ؛
(د) أن يعيد الى مراقبة عموم الاحصاء الأميرية أو الى مندوبيها جميع القوائم والاستمارات التي قد استلمها بعد استيفاء ملئها ومراجعتها .

٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا واحدا أو بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا .
القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٦

محافظة مصر

الختمون بمدينة مصر

قرار يوجب على البوابين الحصول على شهادة تحقيق الشخصية (٥)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية بلائحة الختمين بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛

(٥) الوقائع المصرية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ١٠٥

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ بمرافق
اللائحة المذكورة بمدينة مصر وضواحيها ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - يجب على البوابين بمدينة مصر وضواحيها الحصول على شهادة تحقيق
الشخصية طبقا للقرار الوزاري الصادر بلائحة الخدامين بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦
وسيخطر هؤلاء البوابون بمعرفة القسم الباعين اليه عن اليوم والساعة الواجب
عليهم التوجه فيها للحصول على هذه الشهادة .

٢ - تستدعي باقى أنواع الخدامين المبينة بالمادة الأولى من القرار الوزاري
المذكور بماليه بمقتضى قرارات تالية .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٦ (٣ منبر سنة ١٣٣٥)

مديرية الغربية

قرار بتعديل الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات ببندر كفر الزيات

بمديرية الغربية^(٥)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة بيوت العاهرات الصادر بها قرار
وزارة الداخلية المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧ بتعيين الأخطاط
المخصصة لبيوت العاهرات في بلاد المديرية السارية عليها اللائحة المشار اليها ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - يُحذف من جدول الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات ببندر
كفر الزيات الجزء من شارع عصفور المحصور بين شارع عباس وشارع الجامع .
٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما .

ططا في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٦

(٥) الوقائع المصرية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد ١٠٥

وزارة الداخلية

قرار بإيقاف مفعول قرار إعادة إدراج أصناف الفلال والدقيق والخبز
الى جدول التسعير^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ انلخاص بوضع
الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؛
وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٦ باعادة إدراج أصناف
القمح والدقيق والخبز والذرة الشامية والذرة الرفيعة الى جدول التسعير ؛
وبما أن المحصول الجديد للذرة قد بدأ يتوارد الى الأسواق ؛
وبما أن هذا المحصول من شأنه مزاحمة القمح مما يترتب عليه حفظ أسعار هذا
الصنف الأخير والمواد التى تصنع منه فى حالة طبيعية بلا حاجة الى تسعير رسمى ؛
فلهذه الأسباب ؛

قرر ما هوآت :

أولاً — يوقف تنفيذ القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١٦
باعادة إدراج هذه الأصناف الى الجدول الى أن تعرف النتيجة العمومية لأسعارها
بعد توارد محصول الذرة الجديد الى الأسواق .
ثانياً — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله
على أثر نشره بالجريدة الرسمية .
تحريراً فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ (٧ صفر سنة ١٣٣٥)

وزارة المالية

قرار وزارى ببيان الواجبات المختصة بتعداد سكان القطر المصرى^(٦)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٦ القاضى بتعداد سكان
القطر المصرى ؛

(٥) الوقات المصرية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ١٠٣

(٦) الوقات المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ (ملحق للعدد ١٠٤) .

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٦ طبقاً للأمر العالى المؤرخ فى ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩ ٤

قرر ما هوأت :

مادة ١ — يجوز للصيارف والعمد والمشايخ ومشايخ الحارات وغيرهم الذين تقتديهم
أقلام مصلحة عموم الاحصاء الأميرية لهذا الغرض أن يضعوا أو يرقوا أو يسموا
على كل محل ، وفى أى موضع منه ، الحروف أو العلامات أو الأرقام التى يرونها
لازمة لعمل التعداد .

٢ — على كل شخص ، مقيم فى القطر المصرى أو موجود فيه على سبيل
المرور ، يجب عليه ، عند طلب عمال التعداد ، أن يملأ الكشف الذى يُسلم اليه ،
وأن يعيده الى هؤلاء العمال فى خلال يومين بعد التاريخ المحدد للتعداد ؛
وإذا كان لا يعرف ملء الكشف بنفسه يجب عليه أن يقدم فى الحال للعمال
المذكورين المعلومات المشار اليها فى الكشف .

٣ — قومندانات المراكب البحرية — ماعدا السفن الحربية — الموجودة
فى الموانئ وفى مياه الحوزة المصرية فى الليلة المحددة للتعداد .

ورؤساء ومدبرو المعاهد المدرسية أو الدينية ،

ومدبرو المستشفيات أو الملاجئ أو دور الاستشفاء ،

ومدبرو الفنادق وأصحاب أو متولو ادارة المساكن المفروشة ،

والمقاولون ومدبرو الأعمال الزراعية والصناعية وغيرها ،

يجب عليهم أن يستلموا ويملأوا الكشف الذى يسامها اليهم عمال التعداد بشأن
الأشخاص الساكنين فى المراكب أو المعاهد أو المحال المذكورة ، أو الموجودين
فيها ، فى الليلة المعينة للتعداد ؛ وأن يعيدوا تلك الكشف بعد توقيعها الى
أولئك العمال فى خلال المدة المحددة فى المادة الثانية السابقة .

٤ — المعلومات الشخصية المتعلقة بسن السكان ، وحالتهم المدنية ، ومهنتهم ،
وجنسياتهم ، وبلادهم الأصلية ، التى يقدمها الشخص المطلوب للتعداد ،
أو متولوا أمره ، تعتبر سرية ؛ ولا يجوز استخدامها لأى عمل آخر غير تحضير

الكشوف الاحصائية ، ولا في أى مصلحة أخرى ملكية أو عسكرية ، أميرية أو غير أميرية ، غير في مصلحة عموم الاحصاء الأميرية ، إلا في الأحوال التى تخالف فيها أحكام هذا القرار .

٥ - يعاقب بغرامة لا تزيد على جنيه مصرى واحد ، أو بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا :

(١) كل من ينقل أو يحو أو يطمس أو يتلف ، قبل تاريخ انتهاء التعداد المعلن عنه رسميا ، الحروف أو العلامات أو الأرقام الموضوعة أو المرفوعة أو المرسومة لعمل التعداد ؛

(٢) كل من يرفض أو يهمل تقديم المعلومات المطلوبة فى كشف التعداد فى خلال المدة المعينة فى المادة الثانية من هذا القرار ، أو يعطى معلومات غير صحيحة على علم منه بعدم صحتها ؛

(٣) كل واحد من الأشخاص المشار اليهم فى المادة الثالثة يرفض أو يهمل القيام بالواجبات التى تفرضها عليه المواد المذكورة .

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٦

رياسة مجلس الوزراء

قرار بمنع تصدير الأرز والعدس والبقول والمحصولات الغذائية التى يمكن صنعها منها^(٥)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛ وبعد الاطلاع على قراراته الثانية بترخيص بتصدير بعض الأصناف ترخيصا مطلقا أو مقيدا ببعض الشروط ؛

وبما أن غاية أهل الحل والعقد كانت ولا تزال متجهة الى العمل على توفير المواد الغذائية اللازمة لتكوين البلاد واتخاذ التدابير التى من شأنها تلافى نفادها ؛

(٥) الواقع المصرية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه ١ من العدد ١٠٦

وبما أنه قد ظهر أنه من الضروري العودة الى منع تصدير الغلال مراعاة للبيانات الهامة الواردة عن أحوال التموين في العالم بأكمله، ومراعاة للظروف الحاضرة الخاصة بالبلاد المصرية ولا سيما ان استقرار الحرب يؤدى حتما الى بقاء الحلة الحاضرة على ما هي عليه ؛

وبما أنه عملا بهذه الفكرة عمدت الحكومة الى إصدار قرارين في ١٢ سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩١٦ بمنع تصدير القمح والذرة الشامية والذرة العويمية وجميع المحصولات الغذائية المصنوعة منها ماعدا الخبثالة ؛
وبما أنه من المتقضى تكيل هذه التدابير وذلك بمنع تصدير بعض أصناف الغلال الأخرى ؛

وبعد الاطلاع على الرأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

أصدر القرار الآتى :

مادة ١ - من الآن فصاعدا يكرن ممنوما تصدير الأرز والعدس والفول وجميع المحصولات الغذائية التى يمكن صنعها منها .

٢ - جميع الأحكام السابقة المخالفة لذلك تكون ملغاة .

القاهرة في ١٤ صفر سنة ١٣٣٥ (١٠ ديسمبر سنة ١٩١٦)

مديرية الجيزة

قرار بشأن سريان لأتمة الحجارة على ناحيتى المتانيه والرقه الغربية التابعتين لمركز العياط بمديرية الجيزة - المواقف والتعرفة (٥)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في يناير سنة ١٨٩٥ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تسرى اللائحة الاتف ذكرها على ناحيتى المتانيه والرقه الغربية التابعتين لمركز العياط .

(٥) الوقائع المصرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه ٤ من العدد ١١٠

- ٢ — موقف الحماة بالناحيتين المذكورتين يكون كالآتي :
- (أ) موقف بناحية المتانیه بالجبهة القبلیة من المحطة بقرب الكوبری الموصل للبیلد ؛
- (ب) موقف بناحية الرقة الغریبة بالجبهة البحرية من المحطة .
- ٣ — تكون تفرقة أجرة الحمر بالناحيتين المذكورتين كالآتي :

طیم	بالمسافة :			
١٠	من ناحية المتانیه الى معبدية الصف		
١٠	» » » » اللشت		
١٠	» » » » كفر سخانة		
١٠	» » » » بمها		
١٥	» » » » المحرقه		
١٥	» » » » ابي العباس		
٢٠	» » » » أبو فار		
٢٠	» » » » المعرقب		
١٠	» » » » المقاطفیه		
١٥	» » » » میت القاید		
٢٥	» » » » كفر بركات		
٥	» » » » الرقة الغریبة » معبدية الرقة الشرقية		
١٠	» » » » جزره		
١٠	» » » » كفر جزره		
١٥	» » » » القطوری		
٢٠	» » » » البرغوثی		
٢٠	» » » » كفر توری		

- بالمساعة :
- ٢٠ عن كل من الساعتين الأولین
- ١٠ » ساعة زیادة
- ٤ — یسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .
- ١٠ ديسبر ١٩١٦ (١٤ مفرس ١٣٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

قرار خاص بتصدير الأرز الذى يتز بطريق البلاد المصرية (١٠)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قراره الصادر فى ١٤ صفر سنة ١٣٣٥ (١٠ ديسمبر سنة ١٩١٦) بمنع تصدير بعض الغلال ؛

وبما أنه من الضرورى مع ذلك اتخاذ تدبير خاص فيما يتعلق بتجارة الأرز الذى يتز بطريق البلاد المصرية بحيث يؤدى هذا التدبير من الجهة الواحدة الى صيانة مصالح تلك التجارة ومن الجهة الأخرى الى زيادة مقادير الخزون من هذا الصنف فى القطر ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

أصدر القرار الآتى :

إعادة تصدير الأرز الذى يتز بطريق البلاد المصرية تبقى ممنوعة .

على أنه مع ذلك كلما صدرت إرسالية من الأرز من البلاد الهندية الى البلاد المصرية ووصلت فعلا الى مصر يجوز الترخيص بتصدير كمية من الأرز الموجود برسم المورود فى مخازن الجمرك وفى مخازن شركة الاستيداع بحيث لا تتجاوز تلك الكمية نصف المقدار الوارد فى كل مرة .

القاهرة فى أول ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٦)

(*) الواقع المصرية فى أول يناير سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد الأول .

الحكومة المصرية

ملحق

لمجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٩١٦

الطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٠

محتويات

المحيفة

- لائحة مستخدمى مجلس مديرية الشرقية المصنق عليها من وزارة الداخلية
بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٦ رقم ١١٣ إدارة والمقرر السير بمقتضاها
بمقتضى قرار المجلس فى ٧ فبراير سنة ١٩١٦ ١
- قرار وزارى رقم ١٩٠٦ شامل للائحة امتحان القبول بفرقة السنة الأولى
من المدارس الثانوية الأميرية للبنين ١١
- قرار رقم ١٩٠٩ بشأن إنشاء قسم بالمدرسة الأولى للعلماء ببولاق لإعداد
معلمات لفرق بستان الأطفال (كندرجاتن) ١٥
-

ملحق

لمجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٩١٦

مجلس مديرية الشرقية

لائحة المستخدمين

المصدق عليها من وزارة الداخلية بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٦ رقم ١١٣ إدارة
والمقرر السير بمقتضاها بمقتضى قرار المجلس في ٧ فبراير سنة ١٩١٦ (١)

القسم الأول

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

مادة ١ - لا يقبل في أية وظيفة من الوظائف الخالية بالفروع المختلفة
التابعة لمجلس المديرية إلا من كان مصري الجنس وتابعا للحكومة المحلية .
ومع ذلك فيجوز للمجلس قبول الأجانب في الوظائف الفنية كالتدريس
وخلافه للاستفادة بمعلوماتهم الفنية وذلك عند عدم وجود الأكفاء من
الوطنيين الذين يقبلون التوظيف في تلك الوظائف .

٢ - قبول الموظفين يكون على الترتيب الآتي الأول فالأول بناء على أنه
روعى في هذا الموضوع تقديم الأكفاء على الكفاء :

(أولاً) المرشحون الحاصلون على دبلوم من مدرسة عالية تابعة لوزارة
المعارف العمومية بمصر أو من مدرسة خارج القطر المصري بشرط أن تكون
معادلة للدبلومات المصرية ومصنفا عليها من وزارة المعارف العمومية .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ « صفحة ١ من ملحق العدد ١١٧ » .

وفي وظائف التدريس يفضل من كان حاملا لدبلوم مدرسة المعلمين السلطانية (القسم العالى) والمعلمين الناصرية (دار العلوم) وشهادات المعلمين من الخارج الموازية للشهادتين المذكورتين (مصنفا عليها من وزارة المعارف العمومية) .

(ثانيا) حاملو الشهادات الثانوية المصرية والذين نالوا شهادات مثلها من خارج القطر مصنفا عليها من وزارة المعارف العمومية المصرية .
(ثالثا) المرشحون الحائزون لشهادة المعادلة أو الكفاءة .

(رابعا) المرشحون الذين يكونون حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية من وزارة المعارف العمومية المصرية ولم يمض عليها ثلاث سنوات قبل طلب الدخول في الخدمة وفي وظائف التدريس الذين يكونون حاصلين على شهادة مدارس معلمى الكتائب .

(خامسا) موظفو الحكومة الفنيون الذين سبق استخدامهم في إحدى المصالح الأميرية ورفقوا منها بسبب إلغاء وظائفهم أو لاستعفائهم .
٣ - الأشخاص الحاصلون على دبلوم مدرسة الصنايع بالقاهرة والمدرسة البيطرية بمصر ومدرسة قسم المعلمات بالمدرسة السنية يعتبرون على وجه العموم كحاملين شهادة الدراسة الثانوية .

والشهادات المشار إليها في هذه المادة لا تتحول لحاملها حق الدخول في خدمة المجلس ما لم تكن مصحوبة بشهادة الدراسة الابتدائية .

٤ - عند الانتخاب للوظائف الخالية بالمجلس يرحب بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التي يديرها المجلس ومن كان من أهالى مديرية الشرقية وتطبق عليه الشروط الواردة بالمواد السابقة .

٥ - اذا كان التعيين بموجب امتحان تساوت فيه الدرجات أو بمقتضى شهادات معادلة فالمجلس حر في انتخاب الأليق من المرشحين .

٦ - يراعى أن يكون مدير التعليم والمفتشون ومساعدوهم ونظار المدارس ومهندس المجلس ومساعدوه والسكرتير من النوع الأول أو الثانى

المذكورين بالمادة الثانية ويفضل من كان عارفا إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية أو كليهما وأن لا يكون عمره أقل من ٣٥ سنة ولا أكثر من ٤٥ سنة .

٧ - لا تسرى قيود المادة السابقة على المستخدمين الذين يعينون في الوظائف الوقتية لتأدية خدمات خصوصية لمدة معينة كما أنها لا تمنع ما للجلس من الحق المطلق في تعيين أى شخص له امتيازات خاصة .

٨ - لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله الى مصلحة أخرى أو محاكته إلا بعد إقرار المجلس .

٩ - يعلن عن الوظائف الخالية بالجرائد السيارة وتحمر السكرتارية كشفا بأسماء الطالبين للوظائف موضحا به الشهادات الحائزين لها ويعرض على المجلس فى أقرب جلسة والمجلس حق فى أن يعين بطريق الانتخاب من الكشف المذكور أو أن يقرر التعيين بطريق الامتحان وإذا لم يجد من المرشحين من هو كفء للوظائف الخالية فله الحق أن يعيد الاعلان والامتحان أو أن ينتخب من يشاء .

١٠ - المستخدمون الذين يعينون بالمجلس بموجب عقد اتفاق (كوتراتو) ياملون حسب الشروط المدونة بالمقد المذكور .

١١ - كل من يريد الاستخدام باحدى وظائف المجلس الخالية يجب عليه تقديم الشهادات الاتية قبل اعتداد تعيينه من المجلس وهى :
(أولا) شهادة الميلاد أو شهادة تطعيم الجدرى أو شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد بتاريخ ميلاده .

(ثانيا) شهادة من قوسيون طبي المديرية دالة على لياقته طبيا .

(ثالثا) شهادة بحسن سيره وسلوكه وبأنه مصرى الجنس موقعا عليها من اثنين معروفين للجلس أو عمدة وشيخ بلده ومصدقا عليها من جهة الاختصاص .

١٠ (رابعاً) شهادة دالة على خلو طرفه من الجهة التي كان مستخدماً فيها إذا كان سبق له الاستخدام في جهات أخرى تابعة للحكومة أو خلافها .
(خامساً) شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له إذا رأى المجلس ذلك .

١٢ - الوظائف التي تحملها المجلس يشغلها بوجه عام مستخدمو المجلس بطريق الارتقاء متى كانت فيهم الكفاءة للقيام بأعمال تلك الوظائف .
والوظائف التي تحملها بعد هذا الترقى ينتخبها من المرشحين بالطرق المتقدمة .
١٣ - يصير تعيين المرشحين للوظائف انطالية بالمجلس تحت التجربة بالكيفية الآتية :

سنة للمرشحين للوظائف الكتابية والإدارية والفنية .
سنة مكتبية لوظائف التعليم .

فن لم يمض مدة التجربة على ما يراد يصير فصله من وظيفته بقرار من المجلس بناء على طلب الرئيس .

١٤ - تمنح العلاوات والترقيات لموظفي المجلس بقرار يصدر منه بناء على طلب الرئيس .

١٥ - لا تحتسب علاوات المستخدمين إلا من أول أبريل من كل سنة وبعد مضي سنتين من تاريخ آخر علاوة أو ترقية .

١٦ - لا يرقى المستخدم إلى درجة أخرى إلا بعد مضي سنتين عليه بدرجة الأصلية ولا يجوز بأى حال من الأحوال ترقية المستخدم إلى أكثر من درجة واحدة إلا بعد إقرار المجلس وتصديق وزارة الداخلية .

١٧ - لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالقراشين والبوابين والسعاة فإن هؤلاء يمينون ويرفون بأمر رئيس المجلس مباشرة .

وكذلك للرئيس الحق في إعطائهم علاوات بحسب ما تسمح به حالة الميزانية .
١٨ - الموظف الذي حكم عليه تأديباً بتزيله درجة أو تنقيص رتبته لا يجوز ترقيته ولا منحه علاوة إلا بعد سنتين من تاريخ الحكم عليه .

١٩ - تعيين الموظفين أو المستخدمين يكون من تاريخ استلامهم
أشغال وظائفهم إلا اذا صدر قرار من المجلس ينأى ذلك .

القسم الثاني

في تأديب المستخدمين

٢٠ - ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على
رغبته أو طلب من اثنين من الأعضاء يرفضانه له ويدين في القرار التهم المنسوبة
الى الموظف وترفق به الأوراق المؤيدة لها .

٢١ - يعين المجلس لجنة تأديب مستديمة لمحاكمة المستخدمين ابتداءيا
تشكل من حضرة وكيل المديرية بصفة رئيس واثنين من أعضاء المجلس
بصفة أعضاء للجنة يعينان بمعرفة المجلس بطريق الانتخاب ويكون سكرتير
المجلس كاتباً لها .

٢٢ - عند محاكمة موظفي التعليم يجب أن يكون مدير التعليم مدعياً
أمام لجنة التأديب وينضم الى أعضائها عضوان على الأقل من الأعضاء
الاستشاريين للجنة العلمية يعيينهما المجلس بطريق الانتخاب ويكون رأيهما
استشارياً فقط .

٢٣ - يعلن المتهم بالتهم المنسوبة اليه قبل ميعاد محاكمته بثمانية أيام
على الأقل ليتمكن من الدفاع عن نفسه وبعد سماع أقواله يكون له الحق
في أن يقدم الى اللجنة نتيجة دفاعه بالكتابة .

٢٤ - للجنة التأديب أن تستحضر من تشاء من شهود النفي والاثبات
وتثبت أقوالهم في محضر التحقيق وتصدر حكمها بالأغلبية وترفعه لرئيس
المجلس بالحيليات اللازمة وتقدم في هذه الأحوال الى اللجنة شهادة بسير وسلوك
المتهم مستخرجة من ملف خدمته ومصداقاً عليها من رئيس المجلس .

٢٥ - يوقع رئيس لجنة التأديب والسكرتير على محضر التحقيق والحكم
الذى يصدر في كل محاكمة .

٢٦ - اللجنة التأديب السلطة في معاقبة الموظفين الذين ثبتت إدانتهم أمامها في مخالفات ارتكبوها بالجزاءات الآتية :

(١) الإنذار ؛

(٢) الحرمان من المرتب لمدة شهر واحد ؛

(٣) الإيقاف عن العمل بدون راتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ؛

(٤) التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص المرتب مع إبقاء الوظيفة أو الدرجة ؛

(٥) الرف .

٢٧ - يجب اعلان المتهم بحكم اللجنة التأديبية الذي صدر عليه .
وللتم الحق في طلب استئناف الحكم أمام المجلس في ظرف الثمانية الأيام الأولى من تاريخ اعلانه .

وفي حالة عدم الاستدلال على محل إقامة الموظف أو عند رفضه استلام الحكم تنشر صورته في الجريدة الرسمية ويعتبر ذلك بمثابة اعلان رسمي .

٢٨ - اذا رفع استئناف عن حكم اللجنة في الميعاد المحدد بالمادة السابقة يصير عرضه مع الحكم والأوراق الخاصة به على المجلس الذي يكون منعقدا بصفة استئنافية لفحصها وتقرير ما يراه فيها .

وفي حالة ما اذا قرر المجلس تأييد حكم اللجنة أو تعديله أو إلغائه وجب أن يكون قراره بالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين متى كان منعقدا بصفة قانونية وإذا لم يستأنف المتهم حكم اللجنة التأديبية وأقضت الثمانية أيام المحددة تعرض الأوراق على رئيس المجلس للواقعة على الحكم أو استئنافه أمام هيئة المجلس وفي هذه الأحوال يكون قرار المجلس نهائيا ويجب اعلانه للموظف بالكيفية السابقة إلا في حالة الحكم بالرفت فيتوقف تنفيذه على تصديق وزارة الداخلية .

٢٩ - للرئيس الحق في إيقاف أى موظف عن عمله لغاية محاكمته إذا رأى ضرورة لذلك ويجب أن لا تزيد مدة الايقاف عن ثلاثين يوما وفي حالة الحكم بالرف لا يكون للموظف الحق في الاستيلاء على مرتبه مدة الايقاف .

٣٠ - للرئيس السلطة في معاقبة الموظفين بالتوبيخ والانذار والحرمان من المرتب لغاية خمسة عشر يوما .

٣١ - الموظفون في خدمات كتابية أو ادارية الذين يريدون الاستقالة من وظائفهم يجب عليهم إخطار المجلس كتابة بعزمهم قبل موعد الاستقالة بشهر على الأقل وأما الموظفون في وظائف التعليم فلا تقبل منهم استقالة إلا في آخر السنة المكتبية ويجب أن يخطروا المجلس كتابة بعزمهم على الاستقالة في بخر شهر أبريل من كل سنة .

٣٢ - يجب على من يترك وظيفته أن يسلم ما بهدته بمخالصة كتابية من يعينه الرئيس للاستلام منه وتحسب له ماهيته في مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز شهرا على الأكثر .

٣٣ - كل موظف يحكم عليه من محاكم نظامية بعقوبة مقيدة للحرية يصير إيقافه عن العمل ويعرض أمره على المجلس للتقرير فيه بما يراهى . وللجلس الحق في حرمانه من ماهيته ابتداء من تاريخ الحكم عليه نهائيا بالعقوبة المذكورة .

القسم الثالث

في الاجازات

٣٤ - لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها إلا باجازة من رئاسة المجلس .

٣٥ - تنقسم الاجازات الى نوعين : اعتيادية ومرضية .

٣٦ - يجوز التصريح للمستخدم في كل سنة باجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة شهرين خارج القطر وشهر ونصف داخله .

ويجوز له أن يتحصل أيضا في بحر السنة تقسما على امتداد الاجازة الاعتيادية لمدة شهر بنصف ماهية ويجوز ضم مدد الاجازات الاعتيادية بالمهايات الكاملة الى بعضها بشرط أن أقصى المدة التي ينالها المستخدم في سنة واحدة مع الامتداد أو بدونه تكون ثلاثة شهور ونصف في الخارج وثلاثة شهور داخل القطر المصرى .

٣٧ — لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومدارسها الذين يتصرح لهم بالاجازات بموجب اذن خصوصى في مدة العطلة المدرسية بحيث لا تعطى لهم اجازات اعتيادية أخرى في مدة السنة الدراسية إلا في الأحوال الضرورية جدًا .

٣٨ — الموظفون المعينون تحت التجربة لا يتصرح لهم باجازات أزيد من خمسة عشر يوما في السنة .

٣٩ — يجوز إعطاء اجازات مرضية باعتبار كل مدة قدرها ثلاث سنوات تصرف في الخدمة وذلك بالشروط الآتية :

شهران بمهية كاملة وشهران بنصف ماهية وشهران بربع ماهية فإذا لم يستطع الموظف بعد ذلك الرجوع الى خدمته يفصل عن الخدمة .
ومع ذلك فيمكن التصريح له بستة شهور أخرى بدون مرتب ويكون ذلك بقرار خاص من المجلس .

٤٠ — مدة الثلاث سنوات المذكورة بالمادة السابقة يجب أن تكون مدة خدمة كاملة مستعبدا منها ما كان قد أخذه الموظف من الاجازات المرضية والاعتيادية .

٤١ — ينبغي أن يصحب طلب الاجازة المرضية أو امتدادها بشهادة من قومسيون طبي المديرية .

٤٢ — طلب امتداد الاجازة المرضية يجب أن يقدم قبل انقضاءها بثلاثة أيام على الأقل فإن كانت الاجازة أسبوعا فأقل جاز للاستخدام إخطار الرياسة بطلب امتدادها في آخر يوم منها بداخل القطر وأسبوعين خارجيه .

٤٣ - يجوز للمجلس أن يعين مستخدماً بصصفة مؤقتة بدل المريض الموجود بالاجازة بشرط أن لا يستدعى ذلك تجاوز المصروفات المقررة بالميزانية .

٤٤ - يجوز لرئيس المجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تميز إعطاءه الاجازة الاعتيادية أو كان طالب الاجازة من مستخدمى المدارس وكانت المساحة المدرسية تسمح بذلك .

٤٥ - لرياسة المجلس علاوة على ما تقدم أن ترخص للمستخدم بالغياب مددا لا يتعدى مجموعها أسبوعاً في السنة على ألا تحسب من الاجازات الرسمية .

٤٦ - كل موظف لا يعود الى عمله بعد انتهاء اجازته يحرم من مرتبه من يوم انقضائها وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبياً واذا لم يبين الأسباب الموجبة لتأخيره في الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء مدة الاجازة يعتبر مستقلاً ويشطب اسمه من سجل الموظفين .

٤٧ - لا تسرى الأحكام السابقة على الخدمة السائرة .
ولرياسة المجلس حق الترخيص لم باجازة لا تتجاوز شهراً واحداً بماهية كاملة في كل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط ألا يستوجب ذلك عطل العمل أو زيادة المصاريف ولرئيس المجلس الحق في التصريح لم باجازة شهر آخر بدون ماهية .

القسم الرابع

في مصاريف الانتقال وبدل السفرية

٤٨ - للمجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة وفي الأحوال المستعجلة يجرى رئيس المجلس النقل ويقدم بالأسباب الداعية لذلك مذكرة للمجلس .

٤٩ - للمستخدمين التابعين للجلس الذين يتقلون نهائيا من جهة الى جهة أخرى الحق في مصاريف انتقالهم وانتقال عائلاتهم وخدمهم وعقشهم .

(المادة ٥٠ الى المادة ٦٦ تعذلت بقرار المجلس في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ طبقا لللائحة الحكومة التي وضعها لموظفيها بخصوص مصاريف الانتقال وصدقت الداخلية على ذلك في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ برقم ٢٣٤).

أحكام متنوعة

٦٧ - غير مصرح لأى موظف من موظفى المجلس بأن يجمع بين وظيفته وبين وظيفة أخرى خارجية .

٦٨ - ليس لأى موظف من موظفى المجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر لا يتفق مع كرامته .

٦٩ - كل مستخدم يحبس احتياطيا لجرمة من الجرائم يعتبر موقوفا عن عمله من يوم حبسه ويكون مرتبه ممتدة يقافه حقا للمجلس ما لم تظهر براءته . وإذا حكم نهائيا بحبسه وجب رفته .

٧٠ - لا يكون المجلس راضيا عن المجز على ماهيات المستخدمين التابعين له . ومن يحكم بمججز مرتبه جاز للمجلس محاكته تأديبا على هذا المجز .

٧١ - على المستخدمين الذين يعهد اليهم بتقود أو أدوات أن يقدموا تأمينا من قود أو مستندات يقبلها المجلس أو ضمانا من شركة الضمانات أو من أحد الافراد الذين يثق المجلس بثروتهم .

٧٢ - كل ما لم رد عنه نص صريح في هذه اللائحة يجوز للمجلس أن يرجع فيه الى نصوص قانون المصلحة المالية المصرية المطبوع في سنة ١٩١٧ ميلادية .

تحريرا بالتأريخ في ١٤ صفر سنة ١٣٣٤ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٥)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ١٩٠٦ شامل للامتحان القبول بفرقة السنة الأولى
من المدارس الثانوية الأميرية للبنين (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٥ بالغاء شهادة الدراسة
الابتدائية ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصلى عليه مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - امتحان القبول والأوراق اللازم تقديمها - على كل طالب
يرغب الترخيص له في تأدية امتحان القبول بالسنة الأولى بأحدى المدارس
الثانوية الأميرية للبنين أن يقدم لوزارة المعارف العمومية الأوراق الآتية
في التاريخ الذي يعلن عنه بالجريدة الرسمية :

(أولاً) طلب القبول بالمدرسة مبين فيه أن الطالب أتم دراسة مطابقة
للداسة التي فوّرتها وزارة المعارف العمومية بمنهاج التعليم الابتدائي ويكتب هذا
الطلب على الاستمارة المخصصة لذلك ويمكن الحصول عليها من الوزارة نظير أداء
ثلاثة قروش قيمة التمغة .

وعلى الطالب أن يحضر هذه الاستمارة بخط يده بالعربية والانجليزية .

(*) الوثائق المصرية في ١٣ يناير سنة ١٩١٦ «وجه ٢ من طبع للعدد ٤» .

إذا كان الطالب تابعاً لمدرسة أميرية فعلى ناظر هذه المدرسة أن يشهد بأن الاستثارة المذكورة قد كتبت حقيقة بيد الطالب وبأن البيان الوارد فيها مطابق للبيان الوارد في دفاتر المدرسة .

وإذا كان الطالب تابعاً لمدرسة حرة أو لم يكن تابعاً لمدرسة فما فيشهد والده أو ولي أمره على صحة البيان الوارد بالاستثارة ويصدق على امضاءه من جهة الاختصاص .

فإن قدم الطالب طلبه على أنه غير تابع لمدرسة فما أو تابع لمدرسة حرة وكان قد أمضى بإحدى المدارس الأميرية ولو بمض أيام من السنة المكتبة الحاضرة تعين عليه أيضاً أن يحصل في الاستثارة على امضاء ناظر المدرسة الأميرية الأخيرة التي كان بها .

(ثانياً) شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها مصدق عليها بمطابقتها لهذه الشهادة .
(ثالثاً) شهادة معطاة من طبيب موظف بالحكومة على استثارة مخصصة لذلك دالة على أن الطالب نجح في الكشف الطبي الرسمي المعد للتحقق من سلامة بنته ويمكن الحصول على هذه الاستثارة من وزارة المعارف العمومية .

وعلى الطالب أن يدفع إلى الوزارة وقت تقديم طلبه جنيتين مصريين برسم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بحال من الأحوال .

٢ — ما يقدر عند عدم كفاية البيانات — إذا لم تشمل الأوراق المنصوص عنها في المادة الأولى المتقدم ذكرها على جميع البيانات التامة الحقيقية التي توجبها هذه اللائحة يجوز أن لا يرخص للطالب بالدخول في الامتحان كما أنه يجوز إلغاء امتحانه فيما لو أدى جميع الاختبارات أو بعضها .

٣ — تاريخ الامتحان وأوقاته — يعقد امتحان القبول حوالى آخر السنة الدراسية في التاريخ والأوقات التي يعلن عنها في الجريدة الرسمية وتبث لائحة تعيينها وزارة المعارف العمومية .

٤ — مناهج الامتحان — مواد الامتحان ونوع الاختبارات والنهاية الكبرى
لدرجات كل مادة أو فرع مادة من هذه المواد كل ذلك مبين في الجدول الآتي :

المواد	النهاية الكبرى لكل مادة	النهاية الكبرى لفروع كل مادة
أولاً — الاختبارات التحريرية :		
(١) اللغة العربية	٤٠	انشأ ٢٠ قواعد ٢٠
(٢) اللغة الانجليزية	٤٠	انشأ ٢٠ قواعد واملاء ٢٠
(٣) الترجمة	٢٠	من الانجليزية الى العربية ١٠ ومن العربية الى الانجليزية ١٠
(٤) الخط العربي	١٥	نسخ ٥ ثلث ٤ رقعة ٦
(٥) الخط الانجليزي	١٥	خط كبير ٥ أرقام ٤ خط دارج ٦
(٦) الحساب	٤٠	—
(٧) الجغرافيا	٣٠	—
(٨) الرسم	١٠	—
ثانياً — الاختبارات الشفهية :		
(١) اللغة العربية	٤٠	—
(٢) اللغة الانجليزية	٤٠	—

٥ - النهاية الصغرى للدرجات - لا يعّد الطالب ناجحاً في الاختبارات التحريرية إلا إذا حصل بالأقل على الدرجات الآتية :

٢٠ درجة (٥٠٪) في اللغة العربية .

١٦ » (٤٠٪) » الإنجليزية .

٨ درجات (٤٠٪) في الترجمة .

٦ » (٤٠٪) في الخط العربي بحيث لا تقل درجة النسخ والثلاث معا

عن ٣ ودرجة الخط الرقعة عن ٣ .

٦ » (٤٠٪) في الخط الانجليزي بحيث لا تقل درجة الخط الكبير

والأرقام معا عن ٣ ودرجة الخط الدارج عن ٣ .

لا يحصل اختبار خاص لخط الرقعة (بما في ذلك

الأرقام) ولا لخط الدارج الانجليزي لكن تعطى الدرجة

عنهما بمراعاة مجموع الاختبارات التحريرية .

١٦ درجة (٤٠٪) في الحساب .

١٢ » (٤٠٪) في الجغرافيا .

٤ درجات (٤٠٪) في الرسم .

ولا يعّد الطالب ناجحاً في الاختبارات الشفهية إلا إذا حصل بالأقل على ٢٠ درجة

(٥٠٪) في اللغة العربية وعلى ١٦ درجة (٤٠٪) في اللغة الانجليزية .

٦ - اللغات المقررة تأدية الامتحان بها - الطلبة ملزمون في اختبار كل مادة

بالاجابة عن أسئلة الامتحان باللغة المستعملة في تعليم هذه المادة بفرق

السنة الأولى من المدارس الثانوية الأميرية .

٧ - نتائج الامتحان - الطلبة الذين يجتوبون في امتحان القبول منظرهم

بذلك مدارسهم . أما الطلبة غير التابعين لمدرسة ما فيحوز بأسمائهم كشف خاص

يعلق بكل مركز من مراكز الامتحان .

٨ — إلغاء الأحكام السابقة — يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من أحكام اللوائح والقوانين السابقة .
تحريرا في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٤ (٨ يناير سنة ١٩١٦)

وزارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٩٠٩ بشأن إنشاء قسم بالمدرسة الأتولية للمعلمات ببولاق لإعداد معلمات لفرق بستان الأطفال (كندرجارتن) (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩١٣ بشأن المدارس الأتولية للمعلمات وعلى القرار الوزاري الصادر في ٣ مارس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٢٢ على اللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛

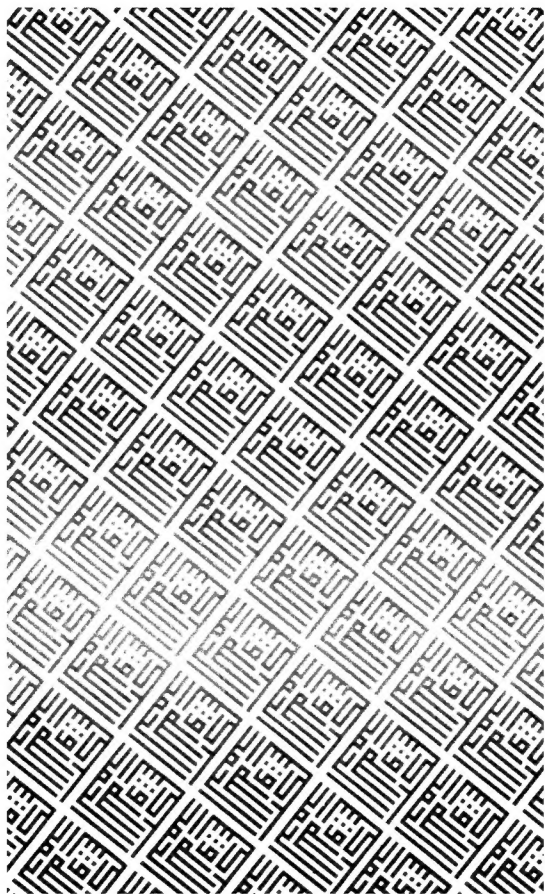
وعلى ما اقترحه مجلس المعارف الأعلى وصلى عليه مجلس الوزراء بمجاسته المنعقدة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ ؛

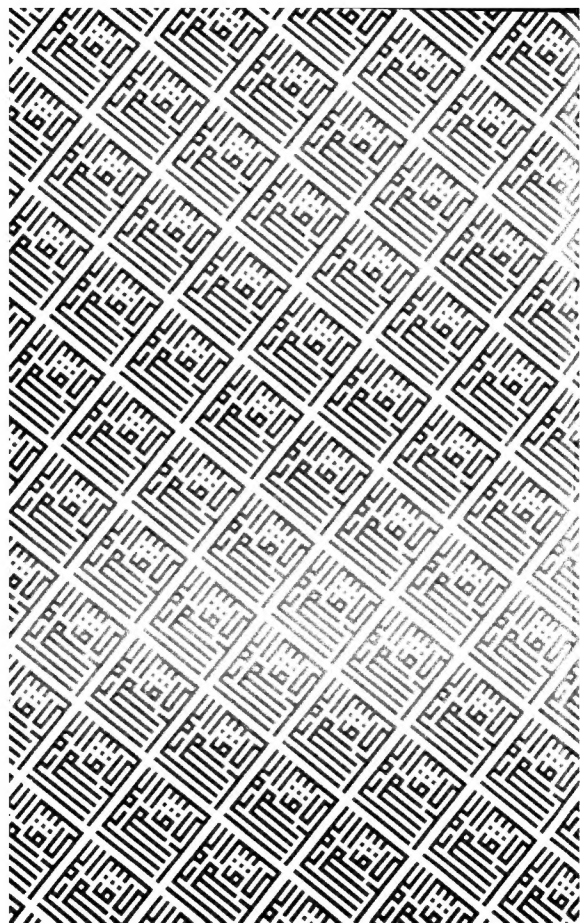
فسرر ما هوآت :

مادة ١ — ينشأ بالمدرسة الأتولية للمعلمات ببولاق قسم لإعداد معلمات لفرق بستان الأطفال (كندرجارتن) .

٢ — يعمل بهذا القرار على سبيل التجربة ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٦
تحريرا بالقاهرة في ٩ يناير سنة ١٩١٦ (٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٤)

(*) الوقائع المصرية في ١٣ يناير سنة ١٩١٦ «وجه ٤ من ملحق العدد ٤» .







Bibliotheca Alexandrina



0800554